وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

/

كلية العلوم الإسلامية

قسم لغة القرآن

التعليل النحوي في كتب حروف المعاني

رسالة قدّمتها الطالبة

علياء عباس حمزة

إلى مجلس كليّة العلوم الإسلامية في جامعة بابل، وهي من مُتطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وادابها

بإشراف

ا.د ظاهر محسن الشكرى

1443هـ　　　　　　　　2022م

ٱ ب ب

ٹٱب ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى قمة الفكر السامقة، إلى العقل الأول والمعلم للبشرية الأفضل، محمد الأحمد صلى الله عليه وآله خير الآل من الأولين والآخرين وبذلك اشهد.

إلى والدتي الحنون التي كانت تـ ُسمعني ترانيم الدعاء بصوتها الحاني ، وإلى والدي العزيز.

إلى من كان ظلي حين يلفحني التعب زوجي المخلص.

إلى ابنائي الأحبة بذرة فؤادي واملي في الغد.

إلى كل من ربطتني فيه وشائج الصداقة وعلاقة النسب.

إلى اخوة جمعت معهم في ميدان العمل... زملائي الكرام..

إلى كل هذا الجمع اهدي هذه الدراسة...

وبالله رجائي أن تكون نافذة علم إلى ما فيه سدادي ونفعي ونفع الآ خرين بي...

الباحثة

شكر وتقدير

بعد تمام العمل فلا شيء أحلى وأجمل من الشكر لله كما ينبغي أن يكون لعظيم منه وجزيل فضله علي لإتمام هذا البحث المتواضع.

وأتقدم بكامل شكري وتقديري إلى السيد المشرف الدكتور ظاهر محسن الشكري على صبره وعلى ما أبداه من آراء سديدة جعلت البحث يخرج بهذه الحلة. وأشكر كل الأساتذة في قسمي.

وأشكر كل من أعانني من قريب أو بعيد ولو بالدعاء لي بظهر الغيب بورك فيهم جميعا وجزاهم عني الجزاء الاوفى .

واخيرا اتوجه بالشكر لوالدي الكريمين، وزوجي وأولادي على رعايتهم لي ومساندتهم لي طوال مدة الدراسة.

الباحثة

الملخص

تُعدّ العلة النحوية سمة من سمات النحو العربي، إذ إنّ ما من ظاهرة نحوية إلّا وذكر لها النحاة علّة، ولا سيمّا العلل النحوية لحروف المعاني التي هي مدار دراستنا، إذ وضع النحاة لعللها مسوغات تختلف باختلاف مذهبهم وفكرهم النحوي.

إن التعليل النحوي قد مرّ بمراحل مختلفة إذ كان في بدايته مقتصرًا حول المعنى وبعضها حول العامل، إذ كانت عللهم متوافقة مع القواعد، وصولا ً إلى ما هو عليه اليوم، إذ أصبح علم قائم بذاته وله فروعه ومجالاته.

إن دراسة العلل النحوية لحروف المعاني جاء تبعاً لما هو مشهور عند النحاة من تصنيفات لها، إذ إنّ منها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأ فعال، ومنها ما يشرك بينهما، أي هي غير مختصة بأحدٍ منهما، وعلى هذا الأ ساس جاءت الدراسة على التقسيم الآتي:

التمهيد، وتضمن التعريف بالتعليل النحوي ونشأته وأنواعه ومراحل تطوره، وتعريفاً بمفهوم الحرف في اللغة والاصطلاح.

وجاء الفصل الاول: التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأسماء ، اما الفصل الثاني: التعليل النحوي في الحروف العاملة بالافعال، والفصل الثالث التعليل النحوي في الحروف غير العاملة، وبعدها خاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه الدراسة.

T

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	ه
المقدمة	1 - 4
التمهيد	5 - 43
أولا ً: التعليل النحوي مفهومه-وأنواعه - ومراحله	6 - 13
ثانيًا: أصحاب كتب حروف المعاني	13 - 36
ثالثاً: حروف المعاني	37 - 43
الفصل الأول :- التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأسماء	44 - 87
المبحث الأول :- التعليل النحوي في حروف الجر	45 - 73
أولا ً: ما يدخل على الظاهر والمضمر	49 – 62
ثانياً: ما يدخل على الاسم الظاهر	62 - 73
المبحث الثاني :- التعليل النحوي في الحروف المشبهات بليس (ما, لات ,لا , إنْ) والحروف النواسخ (إنّ , أنّ , كأنّ , ولكنّ , ليتَ , لعلّ)	74 - 87
أولا ً التعليل النحوي في الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)	74 – 84
ثانيا: التعليل النحوي في الحروف المشبهات بليس (ما، لا، لات)	84 - 87
الفصل الثاني :- التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأفعال	88 - 133
المبحث الأول :- التعليل النحوي في الجوازم	89 - 112
الجوازم التي تجزم فعلا واحدا	91 - 106
ثانيا: الحروف التي تجزم فعلين	106 - 112
المبحث الثاني :- التعليل النحوي في النواصب	113 - 133
الفصل الثالث :- التعليل النحوي في الحروف غير المختصة	134 -
المبحث الأول :- التعليل النحوي في حروف العطف	135 - 157
أولا ً: الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقًا :(الواو ,الفاء ,ثمّ ,حتى , أم , أو	135 – 153
ثانياً: الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظًا فقط:(لكن, لا, بل)	154 - 157
المبحث الثاني: التعليل النحوي في أحرف النداء و(إلّا) الاستثنائية	158 - 163
أولا ً: التعليل النحوي في أحرف النداء	158 - 162
ثانيا: التعليل النحوي لـ(إلا ّ) الاستثنائية	162 - 165
المبحث الثالث: التعليل النحوي في (السين, سوف, قد)	166 - 169
اولا ً: التعليل النحوي في (السين, سوف, قد)	164 – 166
ثانياً: التعليل النحوي في الأحرف المصدرية (ما , لو)	166 - 176

الموضوع	الصفحة
التعليل النحوي في حرفي الاستفهام وأحرف الجواب	177 - 186
أولا ً: التعليل النحوي في حرفي الاستفهام (هل، الهمزة)	177 – 183
ثانيًا: التعليل النحوي في أحرف الجواب (نعم، بلى)	184 - 186
المبحث الخامس: التعليل النحوي في أحرف النفي (ما, لا)	187 - 189
الخاتمة وأهم النتائج	190 - 192
المصادر والمراجع	193 - 208

J

J

الحمد لله الذي شرف العربية فاختارها لغة القرآن الكريم ، والصلاة و السلام على النبي الكريم محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد:

إن النحو علم عظيم سخره الله تعالى للعربية وجعله وسيلة للحفاظ عليها، إذ إنّه العلم الذي يعصم اللسان من الخطأ وبه تقوم صحّة الكلام فنشأ النحو لخدمة القرآن بعد أن انعدمت السليقة وتفشى اللحن بين المسلمين، لذلك كان اختيار الباحثة للنحو مجالا للدراسة ، إن كان لكل سبب مسبب فإن هناك أسبابا لعلل النحو في شرح بعض قواعده في حروف المعاني همزة (إن) بقوله : مما يجعل لكل شرح حاجة للشرح ولكل مثال حاجة لمثال آخر يشرحه، وهذا ما جعل الباحثة تفكر في الغوص في بطون الكتب لتكتشف وتتعرف على تلك العلل وبيانها الأمر الذي حدا ببعض المهتمين بالتعليل النحوي بجعله محورا لهذه المناداة ومحاولة إيجاد بعض المقترحات لحلها آ ملة من الله تعالى العون والسداد.

ولأن الكثيرين يعتقدون أن ّ النحو هو مجال منعزل عن الأفكار المتجددة، فمن الملاحظ أن معظم الدراسات في النحو دراسات تأصيلية وجهت اهتمامها للدرس النحوي القديم بمدارسه وشخصياته ولم يتصد للفكر النحوي المعاصر إلا القليل من الباحثين. ومما دفع الباحثة لدراسة النحو رغبتها في معرفة التعليل النحوي في حروف المعاني، لذلك هدفت هذه الدراسة لرد هذه الاعتقادات التي تجعل النحو علماً جامدا ولإبراز ما أنتجه الفكر النحوي.

أما التعليل النحوي فهو توأم النحو، إذ إنه نشأ معه ساندًا للقاعدة النحوية، فلم يختلف علم النحو عن غيره من العلو، إذ امتزجت الصيغة الوصفية القائمة على استقراء الشواهد من كلام العرب الفصحاء شفاها، فكان السماع والقياس والتعليل أصولا ً استند إليها النحويون في إقامة نظريتهم، فضلا ً عن تباين طرقهم في الاعتماد على هذه الاصول بين التشديد و التساهل.

لجأ النحويون إلى القياس والتعليل لتثبيت ركائز علم النحو إذ إنّه استقرّ في مؤلفاتهم المتأخرة أنّ التعليل فرع القياس، وأثبتوا أنّه الركن الأهم من ركن القياس؛ ذلك أنّ أغلب المسائل النحوية بحاجة إلى تعليل يوضح سبب تقعيدها وما يؤول إليه من أمرها من تفاصيل مبنية على أصل تقعيدها.

اهتم النحويون كثيرا في حروف المعاني لما لها من أثرٍ كبيرٍ في ربط كلمات الجمل في ما بينها فضلا ً عن إبرازها المعنى المراد من تلك الجمل، فظهر الخلاف بين النحويين في أغلب مسائل هذه الحروف، وجاءت هذه الدراسة لتميط اللثام عن تلك الخلافات في بيان آراءهم وعللهم.

على ما تقدم يمكننا طرح التساؤل الآتي: **ما هي الخلافات في التعليل**

النحوي لحروف المعاني عند النحويين، وما حجتهم في ما ذهبوا إليه.

ترجع أهميّة البحث في كشف رؤية النحويين في التعليل النحوي للحروف ومعانيها في النحو العربي إذ يرتكز على كتب التعليل النحوية القديمة ومحاولة التوفيق بين الآراء فيما بينها فضلا ً عن المقارنة فيما وقع فيه الخلاف وتأصيل هذه الآراء بالرجوع إلى الكتب الأصلية لقائليها.

يهدف البحث إلى الوقوف على التعليلات النحوية التي ذكرها النحويون في كتب حروف المعاني وأنواع تلك التعليلات، فضلا ً عن الوقوف على الخلافات في تلك التعليلات وترجيح ما كان راجحًا.

وثمة مناهج اشتركت في هذه الرسالة إلا أنّ المنهج الذي ساد هو المنهج الوصفي التحليلي. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتمهيد وتلحقهم خاتمة وثبت المصادر التي استقى منها البحث مادته، فخصص الفصل الأول للتعليل النحوي في الحروف العاملة بالأسماء، فتناولت فيه التعليل النحوي في حروف الجر والتعيلي النحوي في الحروف النواسخ.

أما الفصل الثاني فدرست فيه التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأ فعال فكان على مبحثين، درست في المبحث الأول التعليل النحوي في الحروف الجازمة للفعل المضارع وفي المبحث الثاني درست الحروف النواصب.

أما الفصل الثالث فدرست فيه التعليل النحوي في الحروف غير العاملة فكان على خمسة مباحث، تناولت في الأول التعليل النحوي في أحرف النداء والاستثنائية، وفي المبحث الثاني درست التعليل النحوي في (السين وسوف وقد) وفي المبحث الثالث تناول النحوي في أحرف النفي، أما المبحث الرابع فدرست فيه التعليل النحوي في حرفي الاستفهام هل والهمزة، .

ولأنّ البحث كان في المجال النحوي فكانت مصادره مرتبطة بعلم النحو واللغة فكان أهمها كتاب حروف المعاني للرماني، وكتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، وغيرها من الكتب.

وهناك دراسات كثيرة تناولت التعليل النحوي، وهذه الدراسات كانت تتناول مصنف من المصنفات لأحد العلماء أو دراسة شخصية من هؤلاء العلماء ومذهبها في التعليل النحوي، وهي كثيرة ومنها:

- التعليل النحوي عند ابن فلاح اليمني (ت:٦٨٠ه) في كتابه (المغني في النحو)، للباحثة أمة الخالق محمد الراصد (٢٠٠٨م) فقد كان هذا الكتاب كتابا صرفيا نحويا وتطرقت الباحثة إلى أنواع العلل.
- التعليل النحوي عند ابن الانباري في كتابه (أسرار العربية) للباحثة عفاف مقابلة (٢٠١٥م) إذ تناولت التعليل وفق منهجية معينة إذ قسمت التعليل إلى تعليلات صوتية وتعليلات بالعامل وتعليلات عقلية وتعليلات ذوقية.

- العلة النحوية عند ابن إياز في كتابه (المحصول) للباحث ساند هايل الضمور (٢٠١٧م) وقد بين فيها الباحث أنواع العلل وكان الكتاب جامع بين النحو والصرف.

ومن الصعاب التي واجهت الباحثة سعة الموضوع وتشعبه

التمهيد

التمهيد

تُعد دارسة التعليل النحوي دراسة قديمة ارتبطت مع أول كتاب ألف في النحو العربي وهو كتاب سيبويه، إذ تضمّن هذا الكتاب تعليلات نحوية فضلا ً عن تعليلات لغوية وصرفية وصوتية، وتطور التعليل النحوي حتى ألفت فيه كتبًا خاصةً به ومن تلك الكتب علل النحو للمازني، والعلل النحوية للزجاجي، وكالعلل النحوية لابن الوراق.

وما دامت هذه الدراسة اختصت بالتعليل النحوي في كتب حروف المعاني لا بُدّ من أن تُسلِط الضوءَ على ثلاثة أمور مهمة:

الأول التعليل النحوي.

الثاني: كتب حروف المعاني:

الثالث حروف المعاني.

أولا: التعليل النحوي مفهومه، وأنواعه، ومراحله

1: مفهوم التعليل لغةً واصطلاحًا:

أ- التعليل لغة:

قال الجوهري (ت: 393ه)في تعريفه للتعليل: ((والعلَلُ: الشربُ الثاني. يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ. وعلُه يَعُلُهُ ويَعِلُهُ، إذا سقاه السقية الثانية. وعلّ بنفسه، يتعدّى ولا يتعدّى. وأعلّ القومُ: شربتْ إبلهم العَلَلَ. والتَعْليلُ: سقيٌ بعد سقي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى. وعلّ الضاربُ المضروبَ، إذا تابعَ عليه الضربَ[1])).

وذكر ابن منظور (ت:711ه) التعليل بقوله: ((لعَلٌ والعَلَلُ: الشّرْبةُ الثّانِيَةُ ، وَقِيلَ: الشُرْب بَعْدَ الشُرْبِ تِباعاً، يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وعَلَه يَعُلُه ويَعِلُه إذا سَقاهُ السّقْيَة الثّانِيَةَ، وعَلّ بِنَفْسِهِ، يَتعدّى وَلَا يتعدّى. وعَلّ يَعِلُ ويَعُلُ عَلًا وعَلَلًا، وعَلَتِ الإ ِبِلُ تعِلُ وتعُلُ إذا شَرِبت الشّرْبَة الثّانِيَة. وعَلّ الرّجلُ يَعِلُ مِنَ المَرَض، وعَلّ يَعِلُ ويَعُلُ مِنْ عَلَل الشّراب. وَقَدْ يُسْتَعْمَل العَلَلُ والنّهَل فِي الرّضاع كمَا يُسْتَعْمل فِي الورْد))[2].

وتأتي بمعنى التشاغل ((...(اعتل) شرب عللا وَالرجل وَنَحْوه مرض وَقَالَان تمسك بِحجّة وبالأمر تشاغل أَو تلهى وتجزأ والكلمة (فِي اصْطِلَاح الصرفيين) كانَ بهَا حرف علّة فَهِيَ معتلة والجزء (فِي العرُوض) لحقته العلّة وَقَالَانًا وَعَلِيهِ بعلّة اعتافه عَن أَمر وتجنى عَلَيْهِ))[3].

---

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 ،1987م: 1773/5 (مادة علل).

(2) لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت: 711ه)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه: 467/11 (مادة علل).

(3) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، دار

2- التعليل اصطلاحًا:

ذكر للتعليل عدة تعريفات في الاصطلاح، نذكر منها قول الجرجاني (ت:816ه) في تعريفه للعلة: ((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، وهي قسمان: الأول ما تقوم به الماهية من أجزائها ويسمّى علة الماهية، والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقدّمة بأجزائها بالوجود الخارجي ويسمّى علة الوجود، وعلة الماهية إمّا أن لا يجب وجود المعلول بالفعل بل بالقوة وهي العلة المادية، وإمّا أن لا يجب بها وجوده وهي العلة الصورية وعلة الوجود...))[1].

والعلة: ((هي الوصف الذي يُظن أنه السبب في الحكم الذي اتخذ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك))[2].

((والتعليل النحوي هو تفسير الظواهر اللغوية ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية))[3]، ونلحظ أن النحويين لم يفرقوا في مصنفاتهم بين العلة والتعليل واستخدامها كدالٍّ واحدٍ في مضان كتبهم، عدا ابن الانباري الذي فرّق بين المصطلحين على أساس أن العلة ذات طابع تنظيري؛ كونها داخلة في علم أصول النحو، فهي ركن من أركان القياس وتبنى على أساسها القواعد والأحكام[4].

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحكم النحوي لا يتقيد بعلة واحدة، ففي موضع واحد قد نجد اكثر من علة واحدة مبررة للحكم، وإن العلل قد تتعارض في موضع واحد في حال تعارض الأحكام، وأن الأحكام التي يعجز النحوي عن تفسيرها وإيجاد العلة لها توصف بالمسموع عن العرب، أي لا مجال لإبداء الرأي فيها[5].

الدعوة القاهرة، د.ت: 623/2.

(1) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت-816ه)، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1403ه-1983م:

(2) العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للامام الشاطبي)، علي سلامة ابو شريف، ط1، دار الزهراء، الرياض، 2012م: 87

(3) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007م:125.

(4) أصول النحو (دراسة في فكر ابن الانباري)، محمد سالم صالح، ط1، دار السلام، الإ سكندرية، مصر، 2006م: 354 - 355.

(5) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت:911ه)، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م: 252.

2- أنواع العلة:

قسم النحويون العلة على عدة تقسيمات بحسب منطلقاتهم الفكرية واختلاف وجهات نظرهم، وسأذكر بإيجاز هذه التقسيمات طلبًا للاختصار وعدم الاسهاب.

أ- العلة باعتبار المضمون:

إنّ العلة باعتبار المضمون قسمها النحويون على قسمين، ذكرهما السيوطي بقوله: ((علة تطرد في كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا ً واشدُ تداولا ً وهي واسعة الشعب))[1].

ومن أشهر هذه العلل (علة السماع، وعلة الشبه، وعلة الاستغناء، وعلة ا لاستثقال، وعلة الفرق، وعلة التوكيد، وعلة التعويض، وعلة النظير، وعلة النقيض، وعلة الحمل على المعنى، وعلة المشاكلة، وعلة المعادلة، وعلة المجاورة، وعلة الوجوب، وعلة جواز، وعلة التغليب، وعلة الاختصار، وعلة التخفيف، وعلة الأصل، وعلة الأوْلى، وعلة دلالة الحال، وعلة الإشعار، وعلة التضاد، وعلة التحليل)[2].

ب- العلة باعتبار الشكل:

ويقصد بها العلة التي تعنى بالشكل وتكون على نوعين: أحداها بسيطة والأخرى مركبة، وقد أشار السيوطي إلى هذا التقسيم بقوله: ((قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال و الجواز والمشابهة، ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف...))[3].

5- العلة باعتبار الحكم:

وتقسم هذه العلة إلى علة موجبة وعلة جائزة، ونجد ذلك في قول ابن جني (ت:392ه) حين قال: ((اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، و الفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك، فعِللُ هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، أمّا العلل غير الموجبة فتسمّى بالعلل المُجوزة، مثال ذلك: وقوع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، ففي هذه الحالة يجوز جعل تلك النكرة حالا ً، نحو: مررتُ بزيدٍ رجلا ً صالحاً، على أساس أن الحال هاهنا حال جامدة موصوفة لا تؤول بالمشتق، ويجوز جعلها بدلا ً، نحو: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالح))[4].

---

(1) ينظر: الاقتراح في أصول علم النحو، السيوطي: 256.
(2) الاقتراح في أصول علم النحو، السيوطي: 256.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 269.
(4) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392ه)، الهيئة المصرية العامة

8- العلة باعتبار الغاية:

العلة باعتبار الغاية تكون ذكر ابن السرّاج (ت:316ه) أنّ العلة باعتبار الغاية تكون ((على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمّى علة العلة، مثل أن يقولو: لم صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولم إذ تحركت الياء واواً وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة إلى غيرها من اللغات))[1].

يفهم من كلام ابن السرّاج أنّ العلة نوعان: علة مؤدية إلى كلام العرب، أي العلة الهادفة لتعليم اللغة، وعلة العلة، وهي العلة الخفية وراء الحكم.

أما الزجاجي (ت:337ه) فقد آثر تسميات أخرى لتسميات ابن السراج، إذ قسم العلة إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[2].

3- مراحل تطور التعليل النحوي:

إن نشأة التعليل النحوي كانت متزامنة مع نشأة النحو فإنّ عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يُفسِّر بها النحاة الظواهر اللغوية و النحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة نصوصها والمعنيين بأمرها.

ذكر حسن عون أنّ بداية التعليل تعود إلى زمن أبي الأسود الدؤلي(ت:67ه)، مستندًا برأيه هذا إلى رغبة أبي الأسود الدؤلي في تصويب لسان من أخطأ في لغته، فهو أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها، الأمر الذي يرشح أن تكون ظاهرة التعليل النحوي قد ولدت مع بداياته للحد من ظاهرة اللحن التي أخذت بالانتشار[3].

وذهب آخرون إلى أنّ التعليل النحوي ارتبط بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت:117ه)؛ لأنّ النحو في عهد أبي الأسود كان تلقياً دون تعليل[4]،

للكتاب، ط4، القاهرة، د.ت: 164/1.

(1) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316ه-) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت: 35/1.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (337ه-) دار النفائس، بيروت 1979م: 64.

(3) ينظر: تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م: 100.

(4) موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري، سامي عوض، يوسف عبود، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 36، عدد 5، 2014م: 128.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بقول ابن سلام الجمحي (ت:231ه) من أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو: ((أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل))[1]. ولكن حتى تلك الفترة لم يتعدّ التعليل حدود معرفة كلام العرب[2].

وتابعه عيسى بن عمر الثقفي (ت:149ه)، أبو عمرو بن العلاء (ت:154ه) في اهتمامهما بالتعليل، والتعليل عند هؤلاء النحاة تميز بمجموعة من المميزات منها:

1- كان التعليل يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية، إذ إنهم لا يرتبطون في تعليلاتهم بغير القضية التي يعللونها، غير آخذين بنظر الاعتبار الجزئية التي يسوغونها[3].

ب- كانت عللهم يسيرة تساعد على فهم كلام العرب ويدور معظمها حول العامل، وبعضها يدور حول المعنى الذي توخاه الشاعر[4].

ج- كانت عللهم متوافقة مع القواعد، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد، إذ كان التعليل لا يعدو عن كونه تبرير للقواعد واساغتها ومن ثم شرحها لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية أخرى[5].

د- قلة عللهم، ((ويبدو أنّ السر في ذلك هو أنّهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية، أمّا التعليل فلم يقصدوا إليه، ومن ثمّ لم يتوسعوا فيه))[6].

واستمر التعليل آخذًا بالتطوّر حتى استقر على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170ه)، إذ بسط الخليل مادته اللغوية في كتاب تلميذه سيبويه (ت:180ه)، وكان شاهدًا حيًا على تشكيل معالم النحو، ومصطلحاته، وعلله، وأقيسته[7].

ظهر الشغف بالتعليل عند الفرّاء (ت: 207ه) في بدايات القرن الثالث الهجري، إذ ألف كتابه (معاني القرآن)، وقوّاه بالحجة والتعليل، وتبعه المازني (ت:248ه)، حين ألف مصنفه (علل النحو)[8].

---

(1) طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، (ت: 232ه-) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت: 14/1.

(2) العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، سعد الكردي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 73، عدد 4، 1998م: 995.

(3) أصول التفكير النحوي، علي ابو المكارم، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م: 167.

(4) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت، 1984م: 87.

(5) ينظر: أصو ل التفكير النحوي، علي أبو المكارم: 168.

(6) المصدر نفسه: 168.

(7) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، مصر، 1968م: 168.

(8) ينظر: سبب وضع علم العربية، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت:911

وفي بدايات القرن الرابع الهجري تكشف أصالة التعليل على يدي ابن السرّاج ، إذ صرّح عن هذا بقوله: ((علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، واعتلالات النحويين على ضربين...))[1].

وتابع المحدثون من تقدمهم من العلماء بدراسات متنوعة بالعرض و التحليل والنقد، عن طريق دراسات لقضايا نحوية كالقياس والاستدلال و العامل، أو تحقيق كتاب من كتب النحو، ومن هذه الدراسات والاهتمامات الدراسة التي تناولت تأريخ العلّة النحوية منذ نشأتها وتطورها حتى القرن العاشر الهجري التي قام بها الدكتور (مازن المبارك) في كتابه (النحو العربي)، وذهب إلى أنّ العلّة النحوية ملازمة لبداية تاريخ النحو العربي والتأليف فيه، وأنّ النحو مرتبط بتطورها[2].

واهتمام الدكتور مازن المبارك بتأريخ العلّة النحوية حتى القرن، العاشر الهجري أدى إلى اغفاله لطبيعة العلّة النحوية وأصولها، وموقف المحدثين منها إلّا ما جاء في سياق العرض[3].

ثانيا: أصحاب كتب حروف المعاني :

سأحاول في هذه الصفحات عرض نبذة تعريفية عن حياة العلماء الذين تناولهم البحث مبتدئة ب-(الزجّاجي ، الرماني (ت:384ه)، الهروي (ت:415ه)، المالقي (ت:702ه)، المرادي (ت:749ه)، ابن هشام (ت:761)، فكانت لهم وقفات وتعليلات في حروف المعني خدمت طلاب العلم من بعيد أو قريب، ولكن مع هذا لم نستغن عن وقفات النحاة الآخرين وابدوا من تعليلات في مصنفاتهم التي لا تكاد تخلو من باب أو إفراد فصل للحديث عن حروف المعاني، وكذلك فضل المتقدمين يجب أن لا ينسى، وإن لم تصل إلينا آثارهم التي دارت في هذا الميدان لكن تناثرت بعض آراؤهم هنا وهناك وكان لها فائدة استوقفت النظر واستدعت إجالة الفكر.

1- الزجاجي وكتابه (معاني الحروف والصفات)

ه)، تحقيق: مروان العطية، ط1، دار الهجرة، دمشق، 1999م: 51 - 58.

(1) الأصول في النحو، ابن السرّاج: 53/1.

(2) ينظر: النحو العربي (العلّة النحوية نشأتها وتطورها)، مازن المبارك، ط1، دار الفكر، بيروت، 1974م: 5.

(3) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس ملخ، ط1، دار الشروق، بيروت، 2000م: 24.

الزجاجي: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ولم يقف أحد على نسب أبيه، ولم يذكر عنه شيئًا، ولعلّ من أسباب ذلك أصله الفارسي فإنّ ذلك أثرٌ بيّن؛ لأنّ العرب تُعنى بالأنساب، ولم يُعرف حتى نسب أسرته وإنما تُنسب إلى أستاذه إبراهيم بن السريّ الزجّاجي، ولد في نهاوند جنوب همدان في الصيمرة[1].

وقال عنه ابن خلكان (ت:681ه): ((هو البغدادي دارًا ونشأةً، النهاوندي أصلا ً ومولدًا)) [2]. وكان ثقة يُؤخذ منه الحديث، ويتردد اسمه في الأسانيد[3]، أما سنة وفاته فكانت على الأرجح في سنة (337ه) في طبرية، وكان أبو بكر الزبيدي[4] أقدم من ذكر هذا التاريخ ممن ترجموا للزجّاجي.

شيوخه :

- أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل الزجّاج (ت:311ه) وكان في مقدِّمة شيوخه، فقد لازمه حتى نُسب اليه، وقد ذكره الزّجاجي في طليعة شيوخه الذين ذكرهم وتحدّث عنهم.
- أبو بكر ابن الأنباري (ت:328ه) وأبو موسى المعروف بالحامض (ت:305ه)، وكان الأغلب عليه علم اللغة، وغيرهم من العلماء الذين اسهموا في بلورة فِكر الزجّاجي[5].

تلامذته :

من تلامذته من اخذ عنه مباشرة، والبعض الآخر انتفع بكتبه، وكان ممن أخذ عنه محمد بن سابغة النحويّ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي نصر، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميمي الأنطاكي، وهو الذي روى عنه كتابه (مختصر الزاهر) [6]، وغيرهم[7].

والملاحظ أنّ أكثر تلامذته من دمشق بسبب إقامته في دمشق أكثر مما أقام في غيرها[8].

مؤلفاته:

منها (معاني القرآن، إعراب القرآن، الكافي في النحو، الإيضاح في علل

---

(1) ينظر: وفيات الاعيان: 349، إنباه الرواة: 60/2، بغية الوعاة :77/2
(2) ينظر: وفيات الاعيان: 349.
(3) مدينة دمشق: ابن عساكر: 433/9.
(4) طبقات النحويين واللغويين: 129.
(5) ابن عساكر:405/2
(6) فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي ا لإشبيلي (ت: 575ه)، محمد فؤاد منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419ه-1998م: 343.
(7) ينظر: سير اعلام النبلاء: 405/2.
(8) ينظر: انباه الرواة: 160/2، بغية الوعاة:/772

النحو، اللامات، معاني الحروف والصفات) وغيرها[1].

كتاب الحروف والصفات:

ذكر ابن خير الأشبيلي (ت: 575ه) هذا الكتاب وأسماه (معاني الحروف) ولم يذكر هذا الاسم غيره[2]، أما تسمية (كتاب الحروف والصفات) أو (حروف المعاني) فقد تطرّق لهما الدكتور على توفيق الحمد[3].

وقد ذكره بروكلمان وغيره باسم (حروف المعاني) [4]، فقد كانت موضوعات حروف المعاني تجد عناية في كتب النحويين واللغويين السابقين، إلّا أنّ مؤلفيها لم يفردوا لها كتبًا خاصةً بها، بل جاء الكلام عنها ضمن كتبهم .

والملاحظ وجود اختلاف في تسمية (الحروف) فمنهم من أسماها (الأ دوات), فقد قال السيوطي (ت:911ه): ((وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف))[5]. فمصطلح أدوات أشمل من حيث الدلالة من قولنا (حروف)[6].

ومن هنا نلحظ أن الزجاجي قد أفرد مصنفًا مستقلا ً لتلمّس السهولة في الرجوع إليها عند الحاجة دون مشقة، ولعله أو من ألّف في هذا المضمار[7]، فجاء بهذا الكتاب وألّف أيضًا كتابًا آخرَ أسماهُ (اللامات) [8]، وبيّن الزجّاجي أنّ سبب تأليفه لكتاب (حروف المعاني) بسبب سؤال أحدهم أن يضع كتابًا يشرح فيه معاني تلك الحروف فاستجاب له[9].

وأضاف الزجّاجي على اسم الكتاب كلمة (الصفات) التي يُراد بها حروف الجر[10] وهو مصطلح كوفي، ولعلّ الزجّاجي أراد هذا المعنى.

ولم يرتب الأدوات ترتيبًا هجائيًا، بل جاء الترتيب عفويًا[11]، فلم يرتبها على أساس كونها أحادية أو ثنائية أو ثلاثية، وقد تكرر ذكر بعض الأدوات

---

(1) فهرسة ابن خير: 319.
(2) فهرسة ابن خير: 319، الزجاجي حياته وآثاره، د. مازن المبارك: دار الفكر، دمشق، 1984م: 38.
(3) حروف المعاني، الزجاجي: 17، في صورة لمخطوطة عرضها المحقق د. علي توفيق الحمد: 60 وما بعدها
(4) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: 175/2.
(5) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911ه-)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1394ه-1974م: 190/1، معاني القرآن، الفرّاء: 58/1.
(6) مدارس الكوفة: 311، معاني الحروف، الزجاجي: 17.
(7) معاني الحروف ، الزجاجي: 19، الاشباه والنظائر: 228/2.
(8) ينظر: اللامات، الزجاجي: 31.
(9) الزجاجي حياته وآثاره، د. مازن المبارك: 36.
(10) الأشباه والنظائر: 38/1، همع الهوامع: 11/2، شرح المفصل: 480/3 - 484.
(11) معاني الحروف ، الزجاجي: 28.

أكثر من مرّة من مثل (سوى، لا) وغيرها[1]، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزجاجي في هذا الكتاب قد اختصر وأوجز، ولم يدرك الشمول والاستقصاء الموجودين في الكتب الأخرى[2]، ولعلّ السبب في ذلك وضعه الكتاب لغرض تعليمي تلبيةً لسؤال سائل.

بلغ عدد الأدوات سبعًا وثلاثين ومائة أداة عرضها وبحثها مع قِلّة الأوراق في الكتاب[3]، إذ تناول بعض الأدوات بإيجاز، واسهب وبسط القول في البعض الآخر، ومع ذلك فهو كتاب له السبق في موضوع هذه الأدوات وفاق أمثاله من الكتب في عدد الأدوات التي بحثها.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: تكررت (سوى): 10 – 23، (لا): 8 – 31 – 84 – 85، (اللام): 40 – 75 – 76، (على) 74 – 79، (الباء): 47/ - 86 – 87 على سبيل المثال لا الحصر.

(2) المصدر نفسه: 35-43، فقد اجرى د. علي توفيق الحمد مقارنة بين كتاب الزجّاجي وكتب حروف المعاني الأخرى، من أراد فليراجع.

(3) المصدر نفسه: 44.

2- الرماني وكتابه (معاني الحروف)

الرماني: ((هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعروف بالأخشدي...)) [1]. ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين هجرية، ومات عن ثمان وثمانين سنة[2] لقب بالأخشيدي نسبة إلى شيخه المعتزلي أبي بكر أحمد بن علي الأخشيدي (ت:326ه)[3]، وقد طبع الرّماني بطابعه في العقيدة[4]، ولقب أيضًا بالوّراق نسبة إلى حِرفة الوراقة التي احترفها الرماني ليجد ما يعيش منه[5]، ولقب الرماني بضم الرّاء وتشديد الميم نسبة إلى بيع الرمان ويمكن أن يكون نسبة إلى قصر الرمّان وهو قصر بواسط معروف[6].

شيوخه:

اتصل الرماني ببغداد بأساتذة أجلاء من أعلام العربية ومنهم: الزّجاج (ت:316 ه)، وابن السرّاج ، وأبو بكر بن دريد (ت:221ه) [7].

تلاميذه:

تتلمذ على يديه الكثير من العلماء منهم:

- أبو حيان التوحيدي علي بن محمد العباسي (ت:400ه)[8].
- أبو طالب العبدي، وكان لغويًا عارفًا بالقياس كما ورد عن السيوطي[9].
- محمد بن محمد النعمان (ت:413ه)، وقد لقبّه الرمّاني بالشيخ المفيد، وكان شيخ الإمامية في عصره[10].
- أبو القاسم علي بن طلحة بن كروان النحوي (ت:424ه) وهو من نحاة

---

(1) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626ه-)، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي العكبري (ت:616ه)، تحقيق: محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م: 355/1.

(2) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089ه-) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 1406ه- - 1986م.

(3) ينظر: الفهرست: 173.

(4) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت:646ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406ه-1986م: 29.

(5) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: 259/1.

(6) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر بن زين العابدين الموسوي الخوانساري الاصبهاني، تحقيق: أسد الله اسماعيليان، خيابان ارم، قم ، 1382ه-1996م.

(7) المقاسات: 57، معجم البلدان: 73/14.

(8) بغية الوعاة: 339، معاني الحروف، الرماني: 19.

(9) روضات الجنات: 545، معاني الحروف، الرماني: 19 .

(10) بغية الوعاة: 339، انباه الرواة: 284/2.

واسط وغيرهم من العلماء[1].
وقد ذكره العلماء من السلف بآراء أرخّت له الفضل ومنهم الأنباري، فَوُصِفَ ((بأته من كبار النحويين)) [2].

أهم آثاره النحوية:

شرح سيبويه، الألفات، المبتدأ في النحو، الخلاف بين سيبويه والمبرّد، شرح معاني الزجّاج) [3]. وقد تنوعت مؤلفاته بين (النحو، والصرف، والبلاغة، والقرآن، والاعتزال) وأكثر مؤلفاته مفقودة لم تصل إلينا[4].

كتاب معاني الحروف

ألف الرماني كتابه عن الحروف في القرن العاشر وليس في القرن التاسع[5]، وقد بدأ بالحروف الآحادية والثنائية ثم الثلاثية فالرباعية، ونلاحظ أته التزم الترتيب حسب الحروف الهجائية في الحروف الآحادية، ولم يلتزم به في الحروف الثنائية والثلاثية والرباعية، فتراه قدّم (ما) وأخّر (بل) [6].

وبيّن في كتابه الحروف من ناحية كونه عامل أو هامل، وهذا ترتيب آخر إضافة إلى ترتيبه وفق الحروف الهجائية، ثم أورد استعمالات مختلفة بحسب أقوال النحاة وأورد ما قيل من أئمة النحو كالخليل وسيبويه والمازني والمبرّد وغيرهم[7].

ويلاحظ على الرماني أته عرض آراء الكوفيين والبصريين ويرد عليهم أو يعلق كما خطأ الكسائي حينما أجاز الجرّ مع (خلا) إن زيدت (ما) معها، فقد قال الرماني بأن ذلك قبيح[8]، وكذلك فعل مع البصريين، وأغفل الرماني ذكر بعض الحروف وعدم الوضوح في تقسيم الحروف، فمرّة نراه ملتزمًا بالنظام الهجائي للحروف، ثم يترك هذا التقسيم مع الحروف الثنائية والثلاثية كما ذكرا سابقًا، وأيضًا نلاحظ عدم التوافق في عرض المادة الخاصة بالحرف،

---

(1) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت:463ه)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422 ه - 2002م: 76/14.
(2) نزهة الألباء: 389.
(3) معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت: 384ه)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2008م: 22.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 31، وجاء في تعريف معهد المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية بأن زمن تأليف الكتاب في القرن العاشر لا التاسع.
(5) كتاب معاني الحروف للرماني دراسة تحليلية، د. علي سعيد جاسم الخيكاني، بحث منشور بمجلة دواة: 191.
(6) ينظر: أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح الشبلي: 593.
(7) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 36، كتاب معاني الحروف للرماني دراسة تحليلية، د. علي سعيد جاسم: 191.
(8) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 120.

فظهر تفاوتًا خاصًا بين الحروف، فقد أوجز في مكان وفصل في مكان آخر[1]، وكان يؤيد صحة ما ذهب إليه بالشواهد القرآنية والشعر العربي والحديث النبوي الشريف.

(1) ينظر: المصدر نفسه: على سبيل المثال فقد أوجز في الكلام عن (نعم و بلى): 118، وفصّل على سبيل المثال في (إنّ ، حتى، إلا).

3- الهروي وكتابه الأزهية

الهروي: هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي، ولد في هِراة[1]سنة (370ه) وكان عالمًا بالنحو إمامًا في الأدب، توفي حوالي (415ه) وهو والد ابي سهل محمد بن على الهروي[2].

قدم مصر واستوطنها وقد روي عن الأزهري[3]. وأهم ما يميز عصره في القرن الرابع الهجري هو تطوّر المذهب البغدادي نتيجة المزج بين المذهبين البصري والكوفي[4]، وعاش الهروي في ظل الدولة الفاطمية في مصر سنة (357ه) واشتغل بعلمي اللغة والنحو ولم يتقيد بمدرسة واحدة أو مذهب واح بل أخذ عنهم واستقرأ ما صح من القوانين النحوية وفق ما يراه مناسبًا[5].

شيوخه :

- إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت:393ه)[6].

تلاميذه :

- ابنه محمد بن علي الهروي (أبو سهل) وكان نحويًا مشهورًا، وله من الكتب (شرح الفصيح ومختصره)[7]، وقد تأثّر بأبيه في علم النحو و اللغة وهذا من الطبيعي[8].

مؤلفاته[9]:

---

(1) وهي من أمهات مدن خراسان في افغانستان.
(2) هراة تاريخها- آثارها – رجالها، خليل الله الخليلي، دار المعارف، القاهرة، 1974م: 9.
(3) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو محمد ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت-626ه)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414ه-1993م: 287/4، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت-646ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406ه-1986م: 311/2.
(4) ينظر: الأزهية، الهروي: 5، الهروي النحوي من خلال كتابه (الازهية في علم الحروف) ، نورة بنت سليم بن صالح المشدق الجهني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429ه-2008م: 6.
(5) الازهية، الهروي: 7، اللامات، الهروي: 9، تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، 1911م: 257/2.
(6) معلومات الهامش.
(7) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: 195/3، بغية الوعاة: 179/1.
(8) ينظر: الازهية، الهروي: 5 – 7، الهروي النحوي من خلال كتابه (الازهية في علم الحروف)، نورة بنت سليم: 9.
(9) الأزهية، الهروي: 10 - 12، اللامات: 16- 17.

- الذخائر في النحو، اربع مجلدات[1].
- الأزهية في علم الحروف وهو موضوع بحثنا.
- المرشد مختصر في النحو.
- الوقف.
- اللامات.

(1) معجم الأدباء، ياقوت الحموي: 380/5، الأزهية، الهروي: 5، اللامات: 17.

كتاب الأزهية:

يُعدُ كتاب الأزهية من الكتب المتقدمة في دراسة الحروف بطريقة كان فيها تفصيلا ً بيّن فيه آراء خاصة بالهروي وهو بمثابة واسطة العقد بين المؤلفات التي توغلت في حروف المعاني[1]. واشتمل الكتاب على خمسة وثلا ثين بابًا، بدأ فيها بباب (الف لقطع وألف الوصل)، وانتهى بباب (الأصل في الذي) واللغات فيها[2].

أما منهجه في ترتيب أدوات كتابه هو عدم اعتماده ترتيبًا واضحًا وفق نظام معين، مثلا ترتيبها حسب الترتيب الهجائي أو حسب الموضوع أو البنية، والتزم بعدم ذكر الأداة أكثر من مرة ولم يكررها مرة أخرى في ثنايا الكتاب[3].

أما منهجه في عرض المادة لتلك الأدوات التزم فيها منهجًا منظماً في جميع أبواب كتابه، فقد اشتمل عرضه للمادة بأن يبدأ بقوله (واعلم أنّ...) و التزامه بهذه الكلمة في بداية كل باب تنبيهًا للقارئ لما سيأتي من كلام[4]، ثم يأخذ بعرض كل وجه منها ويعزز ما يعرضه بالشواهد والأمثلة مفصلا ً وشارحًا في كثير من الأبواب، فقبل أن يعرض الأوجه التي يشير إلى عدد مواضع الحرف المختار وأوجه استعماله في العربية، فمثلا ً حين يذكر (إنّ) يقول تحت عنوان (باب مواضع إنّ): ((اعلم أنّ لها ستة مواضع)) فقد حصرها في ستة مواضع ثم فصّل فيها موضحًا إياها بشواهد مختلفة من آيات مباركة وأحاديث نبوية شريفة أو أبيات شعرية وغيرها من نصوص كتب العلماء، ويعلق ويوضّح القاعدة المنطلق منها ويقارن بينها أحيانًا، وكذلك فعل الهروي مع (من) و(ما)[5]، أضف إلى ذلك وضوح آراء البصريين والكوفيين والأخذ منهم على حدٍ سواء وأتى بآراء المدرسة البغدادية. وكما أخذ الهروي ونقل وأفاد من آراء العلماء فقد أثر كتابه ونقل عنه كثير من العلماء[6]، فقد أفاد منه وذكره المرادي مرّة واحدة في كتابه الجنى الداني[7]، ونقل عنه ابن هشام

---

(1) الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت:415ه)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413ه-1993م: 12، الازهية: بتحقيق سارة عبد الفتاح: 10، الهروي النحوي من خلال كتابه (الازهية في علم الحروف)، نورة بنت سليم: 19.

(2) الهروي النحوي من خلال كتابه (الازهية في علم الحروف)، نورة بنت سليم: 21.

(3) المصدر نفسه: 41 - 42.

(4) ينظر: الأزهية، مثلا ً (اعلم أنّ جميع الألفات...): 20، (اعلم أنّ (ما) ...): 57، وهكذا في جميع أبواب الكتاب.

(5) ينظر: الأزهية، الهروي: 45 - 58.

(6) قال محقق كتاب امالي ابن الشجري ((أورده ابن الشجري عن مجيء (أو) بمعنة واو العطف وشواهد ذلك كله من الهروي)) وتحدث أيضًا عن أخذ ابن الشجري كلام الهروي وشواهده عن (أنْ)، ينظر: أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت-542ه)، ت؛ محمود محمد الطناحي ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413ه-1992م: 76/3، 144، 146، 148.

(7) الجنى الداني، المرادي: 241.

أيضًا مرتين[1].
تفرّد الهروي بإيراد رأيه وإن لم يكن كثيرًا، وقد أشار إلى ذلك محقق كتابه الأزهية مضيفاً على ذلك قوله: ((أكاد أدعي أنه في منهجيته ودقته في هذا الكتاب يوشك أن يكون أكثر منهجية ودقة من ابن هشام، على رغم الفرق الشاسع بين زمني هذين العالمين))[2]. وقد وصف ياقوت الحموي هذا الكتاب بأنه((كتاب جليل أبان فيه مؤلفه عن فضله))[3].

(1) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 290/1.
(2) الأزهية، بتحقيق الملوحي: 6.
(3) معجم الأدباء، ياقوت الحموي: 249/14.

4- المالقي وكتابه(رصف المباني)

المالقي: هو أحمد بن عبد النور بن راشد أبو جعفر المالقي، وقيل المالكي[1]، ولد عام (630ه) في شهر رمضان في بيت مشهور ببني راشد[2]، في مدينة (مالقه) ونُسب إليها بفتح اللام والقاف [3]، وتوفي ب-(المرية) سنة (702ه) ودفن بمقبرة من تربة الشيخ مكنون[4]، وكان عالمًا بالعربية والعروض والمنطق والفقه، وكان يقرض الشعر، رحل من (مالقه) إلى سبته ثم عاد إلى الأندلس[5].

ويجرنا الحديث عن المالقي إلى الكلام عن المدرسة الأندلسية في النحو العربي[6]، فبعد دخول الإسلام إلى الأندلس بدأ يقبل الناس فيها على تعلّم العربية وتعليمها[7].

اعتمدت هذه المدرسة من بدايتها على الأخذ من معين النحو الكوفي على يد جودي بن عثمان (ت:198ه) [8]، الذي تتلمذ على يد الكسائي والفرّاء[9] ، وبعدها حرص النحاة الأندلسيون على الرحلة إلى المشرق ودراسة كتاب سيبويه، وكذا انفتحوا على المدرسة البغدادية . ويكشف كتاب (رصف المباني) عن هذا التأثر بهذه المدارس مع تفرّد المالقي بآراء خالف غيره فيها.

---

(1) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت-833ه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1932م: 77/1.

(2) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت: 776ه-) ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه: 79/1.

(3) ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: 43/5.

(4) ينظر: الإحاطة : 82/1.

(5) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر:196.

(6) ينظر: قضايا الخلاف النحوي عند المالقي في كتابه (رصف المباني)، د. فتح الله احمد سليمان، علوم اللغة، دراسات علمية محكمة، مجلة فصلية، دار غريب للطباعة القاهرة، 2005م: 112/8.

(7) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: 331/1.

(8) هو جودي بن عثمان مولى آل طلحة، رحل إلى المشرق ولقي الكسائي والفرّاء وغيرهما.

(9) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب)، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت 379ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت: 256، أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي، منى أحمد الحسين كرار، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان، الخرطوم، 2012م: 52.

شيوخه:
مما عرف عن المالقي أنه لم يكن لع اعتناء بلقاء الشيوخ والحمل عنهم، لذلك لم يُعرف له كثرة في أسماء شيوخه[1].

- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن سفرج المالقي (ت:657ه)، وقد قرأ عليه المالقي الجزولية، وقيّد عليها أشياء أطلعه عليها[2].
- الخطيب أبو الحجّاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن ابي ريحانة المالقي المريلي، وهو عالم بالقراءات[3].
- أبو الحسن بن الأخضر المقرئ العروضي، وقد أخذ عنه وذاكره في العروض[4].

تلاميذه:
أما ما ورد عن تلامذته فليس بالشيء الكثير، فقد ذكروا منهم العالم الكبير أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت:745ه)، وكان يجلّ المذهب البصر، ولاسيّما سيبويه، وكان متأثرًا بالمذهب الطاهري فلم يرضَ عن تعلّق النحاة بالتعليل[5].

أهم مؤلفاته:

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، وهو الكتاب المعني به بحثنا.
- الحلية في ذكر البسملة والتصلية أو (التحلية).
- شرح الجمل الكبيرة للزجاجي[6].
- شرح الكامل لأبي موسى الجزولي (ت:607ه)[7].

---

(1) ينظر: الإحاطة : 79/1.
(2) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: 174/2.
(3) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء: 393/2.
(4) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: 174/2.
(5) ينظر: طبقات القرّاء: 285/2، الدرر الكامنة: 302/4.
(6) ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: 368/1.
(7) ينظر: الإحاطة : 80/1.

كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني

يتضح من اسم الكتاب أنه وضع لشرح حروف المعاني والتوغل في استعمالاتها وما يقع فيها من الكلام، وقد حدد نظامًا وعد به في بداية كتابه وقال: ((ونظمته على ترتيب حروف المعجم ليكون في التأليف أنبل وعلى تفهّمه أسهل)) [1]، وهذا النهج ظهر جليًا واضحًا في ترتيب الأدوات التي يحتويها الباب للحرف المعين سواء كان مفردًا أم مركبًا، فنرى الترتيب المعجمي واضحًا، ولكنه عاد وأغفل هذا المنهج بين الحروف، فمثلا ً يذكر باب النون قبل الفاء، ويذكر باب الميم قبل السين[2].

وكان مراده في كتابه يتجه في مقصودين، الأول: أن يتكلم عن الحرف ومعناه على الجملة، ثم المقصود الآخر أن يذكره على نحو التفصيل، وكثيرًا ما استهلّ كلامه بلفظ (اعلم)، مثلا ً باب (أل) قال: ((اعلم أنّ هذه اللفظة هي التي...)) [3]. ويحدد مواضع الحرف ويبدأ يفصل فيه وينوه عن الحرف إذا لم يستعمل في العربية بلفظة (غُفل) كالدال مثلا ً[4]، ويعزز كلامه بالشواهد القرآنية، واعتماده هذه وطريقة رصده لمعاني كل أداة كانت بحق رافدًا لمن جاء بعده من مؤلفين، ككتاب (الجنى الداني)، و(مغني اللبيب)، فهو الذي أضاء لها الطريق[5].

(1) رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي: 10.
(2) ينظر: الشاهد القرآني عن النحويين أحمد بن عبد النور- المالقي إنموذجًا-، فارس عبد الحمزة طالب الزيدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فردوسي، 2021م: 159.
(3) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي: 71.
(4) ينظر: المصدر نفسه : 158.
(5) ينظر: المصدر نفسه : 71، الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (دراسة مقارنة)، فداء حمدي رفيق فتوح، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م: 13-14، الشاهد القرآني عن النحويين أحمد بن عبد النور المالقي إنموذجًا، فارس عبد الحمزة: 159.

5- المرادي وكتابه (الجنى الداني في حرف المعاني)

المرادي: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المراكشي، المصري ، المالكي، اللغوي، النحويّ، المغربيّ الأصل[1]، وكنيته أبو علي[2]. واشتهر أيضًا ب-(ابن أم قاسم) وهي جدته أم أبيه جاءت من المغرب فعرفت بالشيخة[3].

ولد المرادي في مصر[4] في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، وكانت وفاته سنة (749ه) ولم تعرف سنة ولادته.

برع في النحو حتى وصفه العلماء القدماء ومنهم ابن حجر (ت: 852ه ـ) قائلا ً: ((كان إمامًا في العربية))، وأما المعاصرون ومنهم الدكتور شوقي ضيف فقد قال عنه ((من أنبه تلاميذ أبي حيان وتحتفظ كتب النحو له بآراء مختلفة))[5].

شيوخه:

- أبو زكريا العماري (ت: 724ه)[6].
- أبو حيان الأندلسي.
- محب الدين التستري (ت:748ه) وغيرهم[7].

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852ه-) مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند ، 1392ه- 1972م: 138/2، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-911 ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ت: 517/1، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري: 244/2.

(2) كشف الظنون، حاجي خليفة: 406/1، وينظر: الجنى الداني:11، موقف المرادي من نحاة الأندلس في شرحه لألفية ابن مالك، محمد معاوية اسماعيل، رسالة ماجستير، 2019م: 14.

(3) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 139/2، بغية الوعاة: 517/1.

(4) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911ه-)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1387ه- - 1967م: 356.

(5) المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426ه ـ)، دار المعارف، القاهرة، د.ت: 342.

(6) ينظر: الدرر الكامنة: 200/6، بغية الوعاة: 231/2.

(7) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764ه)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420ه- 2000م: 175/1، الدرر الكامنة: 58/6، بغية الوعاة: 280/1.

تلاميذه:

- ابن هشام الأنصاري [1].
- جلال الدين التباني (ت:793ه)[2].

وأهم آثاره العلمية[3]:

تفسير القرآن، الجنى الداني في حروف المعاني، وهو موضوع بحثنا، رسالة في جمل الإعراب تناول فيها المرادي الجمل التي لها محل من الإعراب، رسالة في (كلا) و (بلى)، شرح الاستعاذة والبسملة، شرح المفصل، المفصل كتاب ألفه الزمخشري وقام المرادي بشرحه، وغيرها من الكتب التي صنفها وتفنن وأجاد فيها[4].

(1) الدرر الكامنة: 93/3، بغية الوعاة: 68/2.
(2) الدرر الكامنة: 97/2، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: 472/1.
(3) ينظر: الجنى الداني: 20-23.
(4) الدرر الكامنة: 32/2، بغية الوعاة: 517/1، روضات الجنات: 224/2.

كتاب الجنى الداني في حروف المعاني:

خصص هذا الكتاب بدراسة الحروف وأحكامها وشرح الحروف على حسب تركيبها ، بدأ كتابه بمقدمة[1] تكونت من خمس فصول تحدّث فيها عن الحرف وحده وسبب تسميته ومعانيه وأقسامه وبيان عمله، إذ قسم كتابه إلى خمسة أبواب ذكر فيها الأحادي والثاني والثلاثي والرباعي والخماسي وسار في كل باب على حسب ترتيب (أ، ب، ت، ث)[2].

عرض المرادي آراء النحاة وناقش مسائلهم وردّ وأخذ منهم[3]، وعلى سبيل المثال نقل عن المالقي في أكثر من (36) موضعًا، ردّ فيها عليه وناقشه وأشار إليه بعبارة (صاحب رصف المباني) غير إنّه لم يذكر اسمع صراحة[4].

وكان يعرض آراء البصريين والكوفيين ويذكر مسائل الخلاف بينهم وأعطى المرادي رأيه قِبالهم ورجّح ما يراه ملائمًا، فهو بحق حلقة وصل واصلت حلقات البحث في الحروف استكملت ما بدأ به الكسائي والرماني وغيرهم من العلماء فقدمت هذه الآراء لهؤلاء العلماء وما زالت تقدم للبحوث التي لا تعطي أي ثمر لها أو غاية إلّا بعد الرجوع والاطلاع على هذه الكتب الفذة.

---

(1) الجنى الداني: 29.
(2) المصدر نفسه: 93
(3) المصدر نفسه: 33، 44.
(4) المصدر نفسه: 59.

6- ابن هشام وكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)

ابن هشام: هو أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري[1]، ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام (708ه) [2]، وأشادت به كتب التراجم ووصفته بأنه كان ذا خلقٍ كريمٍ[3].

من أشهر شيوخه[4]:

- شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وكان يعتز به ابن هشام كثيرًا (ت:654ه).
- تاج الدين الفاكهاني بن علي، قرأ عليه ابن هشام بعض كتبه في النحو، (ت:731ه).
- شمس الدين أبو بكر محمد بن السرّاج[5] (ت:747ه)، وغيرهم من الشيوخ[6].

ومن أشهر تلامذته[7]:

- نجله مُحبّ الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت:799ه).
- ابن الملقن، سراج الدي بن أبي الحسن المصري (ت:804ه)

ومن أهم آثاره:

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر: 308/2، حاشية الامير على المغني، الشيخ محمد الأمير، دار احياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت: 2/1.

(2) ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، ط1، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1986م: 20.

(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد: 192/1، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر: 309/2.

(4) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر: 407/2، بغية الوعاة: 272، مغني اللبيب: 9.

(5) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد: 152/6، بغية الوعاة: 101.

(6) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر: 282/3، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد: 191/6.

(7) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902ه-)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د.ت: 100/6، حسن المحاضرة، السيوطي: 537/1، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب: 27.

- الإعراب عن قواعد الإعراب[1]: وموضوعاته الجملة وأحكامها المختلفة وشبه الجملة أيضًا.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بـ(التوضيح) شرح فيه ألفية ابن مالك.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب[2].
- قطر الندى ويل الصدى[3]: ألفه ابن هشام للمبتدئين، وهو مقدمة موجزة في النحو.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وهو موضوع بحثنا.

وله كتب مخطوطة مثل[4]:

- مختصر الانتصاف من الكشاف، الانتصاف مطبوع أما تلخيصه لابن هشام فهو لا يزال مخطوطًا.
- الجامع الصغير في النحو: وينقل أته طبع بباريس، وغيرها من الكتب و المخطوطات.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

وجد ابن هشام نفسه أمام تراث فذ ممن سبقوه بالكتابة عن حروف المعاني أو معاني الحروف والأدوات كما يسميها بعضهم، ومن الطبيعي أنّ الخلف يبني على ما سبقه إليه السلف، فأعمل فكره وأجال نظره فيما سبق، ونقل عنهم نقولا ً تقل أحيانًا وتكثر أحيانًا أخرى حسب ما يحتاجه موضوعه؛ لأنّ هذا ما تقتضيه طبائع الأشياء في إفادة اللاحق من السابق له، ومع هذا فإن منهج ابن هشام في كتابه كان منهجًا فريدًا، إذ حصر مسائل النحو في ثمانية أبواب[5]، فإته رأى ذلك شافيًا كافيًا؛ لأنّ الكتب السابقة غلب

(1) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية: 296/10، 297.
(2) ينظر: : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر: 309/2، هدية العارفين: 465/1.
(3) ينظر: الكشف: 1352/2، دائرة المعارف الإسلامية: 296/10.
(4) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية: 296/10، الكشف: 564/1، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه-2000م: 5/1.
(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 32/1، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، د. عبد الحميد مصطفى السيد، بحث من مجلة كلية

عليها التكرار وبعد أن تأمل فيها قال: ((فإنها لم توضعْ لإفادة القوانين الكلّية، بل الكلام على الصور الجزئية)) [1].

وقد عبّر ابن هشام عن الحروف في كتابه واسماها بالمفردات بقوله: ((وأعني بالمفردات الحروف وما تضمّن معناه من الأسماء والظروف فأنهما المحتاجة إلى ذلك، وقد رتبتها على حروف المعجم)) [2].

فشغلت الأدوات الحيّز الأكبر من كتاب المغني حتى وصلت إلى نصف الكتاب أو أكثر بقليل[3]؛ معللا ً ذلك للوصول إلى الشمول والإحاطة، فإنّ وضعها هذا –الحروف- محتاج للشرح من تخصيص بعضها من بعض. والتزم ابن هشام ب(الترتيب الهجائي) أي على أساس حروف المباني، وأول ما بدأ بـ الحرف المفرد فإن وجد له معنى أو معانٍ تحدّث عنها، ثم يتطرق له في حال تركيبه مع حرف أو حروف أخرى ليصبح أداة تتمثل في أسم أو ظرف أو حرف من حروف المعاني[4]، فمثلا ً بدأ حديثه عن الألف، -ويعني بها الهمزة- وهي مفردة واستوفى معانيها من استفهام ونداء، واكمل حديثه عنها وهي مركبة مع غيرها مثل: (أيا، أجل، إذن، ...)[5]، وهكذا فعل مع الباء وهي مفردة ثم انتقل إليها وهي مركبة[6]، وسار على هذا الترتيب إلى نهاية الحروف، وبنى ترتيبه هذا على الحرف الأول فقط ، فمثلا ً يذكر (إنْ، أنْ، إنّ، أنّ) ويذكر بعدها (أم) ولم يراعِ تقدّم الميم على النون، وكذلك مع (أم) يذكرها بعد (أل) مع العلم أنّ اللام سابقة للميم[7].

وهذا المنهج الذي سلكه ابن هشام أتاح له التوسع في تناول الحروف من جميع الأوجه المحتملة لها؛ لأنّ ابن هشام منذ البداية رسم لنفسه هذا الا تجاه، فبسط القول في آراء النحاة ومحّص الصواب من بينها وعقّب عليها وبيّن رأيه فيها، فكان يسوق حتى الرأي الفردي حتى في حال عدول صاحبه هن هذا الرأي، فحين عدل ابن مالك عن رأيه في معنى (أو) أنها تكون

الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، الإمارات العربية المتحدة، 1413ه-1992م: 207.

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 32/1، ابن هشام وأثره في النحو العربي، د. يوسف عبد الرحمن الضبع، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1418ه-1998م: 92-93.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 35/1.

(3) ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام: 72.

(4) ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام: 61، بين الجنى الداني ومغني اللبيب دراسة موازنة، نجاح حشيش بادع، ويعقوب يوسف خلف، كلية التربية، مجلة جامعة ذي قار، العدد1، 2009م: 108.

(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 35/1 - 62.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 122/1- 136.

(7) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:63/1، 70، منهج ابن هشام من خ لال كتابه المغني، عمران عبد السلام: 62.

للتقسيم في مثل (الكلمة اسم وفعل وحرف) [1]، ففي التسهيل وشرحه ذكر خلاف رأيه وعدل عنه[2]، فإنّ ابن هشام بذكرهِ هذا الرأي الذي عدل عنه --ابن مالك-، دليل على حرصه الشديد في عرض كل ما يقال في المسألة المعروضة.

وأيضًا نجد ابن هشام كثيرًا ما يستعمل الفاظ (تنبيه، مسألة) [3]، ويقصد بـ(التنبيه) بأن تشير إلى أمور يريد توضيحها أو الانتصار لرأي أو تخطيئه وبيان المسائل الخلافية فيه، أما (مسألة) التي أوردها ابن هشام كعنوان لِيُدّل به المتعلم على ما استدركه على شرحه، وقد ظهر الأسلوب التعليمي بعقد فصلا ً للتدريب، كما في باب (ما)، قال: ((هذا فصل عقدته للتدريبات في ما)) [4]، فكان ابن هشام من النحاة القلائل الذين أفردوا بحثًا مستقلا تحدّث فيه عن جزئيات تناولها وأبدع فيها.

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 87/1.
(2) ينظر: التسهيل، ابن مالك: 176 ، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام: 185.
(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: لفظ تنبيه 44/1، 52، 57، ...، ولفظ مسألة 56/1، 139، 338، 339.
(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 27/1، وينظر: بين الجنى الداني ومغني اللبيب دراسة موازنة، نجاح حشيش بادع، ويعقوب يوسف خلف: 108.

ثالثا: حروف المعاني

1- حروف المعاني عند النحويين

إنّ للحرف دورًا وظيفيًا بارزًا في ربط أجزاء الجملة وتعليق المعنى عن طريق ذلك الربط، فقد ذكر الزمخشري (ت: 538ه) أنّ الحرف ((ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه...)) [1]، إذ إنه زاد على غيره في تعريف الحرف بعدم انفكاك الحرف عن الاسم أو الفعل المصاحب له، وهذه حصيلة آراء العلماء المتقدمين في تعريفهم للحرف.

ومن المحدثين من تابعهم في هذا الرأي ومنهم عباس حسن الذي قال: ((فالحرف كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، وإنما تدلُّ على معنى في غيرها فقط –بعد وضعها في جملة- دلالة خالية من الزمن))[2]، واعتبر هذا التعريف يمكن إطلاقه على الكلمة مهما كان نوعها، إذ أعقب هذا الكلام بزيادة وتفصيل بقول: ((عندما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة، ويظهر المراد منه، فإنّ ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف ويتركز فيه...)) [3].

وذهب إلى هذا المعنى والرأي أحمد الهاشمي قائلا ً: ((ما يدلُّ على معنى بواسطة غيره نحو: هل وفي ولم))[4]، وذهب إليه أحمد مختار عمر حين قال: ((هو كلمة دلّت على معنى غير مستقل بنفسه، ولا يظهر إلّا مع غيره))[5].

وعلى الرغم من شبه الإجماع على أنّ الحرف لا معنى له في نفسه بل معناه في غيره، إلّا أنّ هناك رأياً مغايراً، إذ يرى أصحابه أن للحروف معنى في نفسه، فالمقصود بعبارة (في نفسه) أي منفردًا، فعندهم دلالة الحرف لا تحتاج إلى مساعد، أي أنه غير محتاج إلى بناء لغوي ينضوي تحته ليظهر دلالته، وإنما دلالته ظاهرة في نفسه، أي: منفردًا، كما تظهر في حالة الارتباط بكلام آخر، فكما الأفعال والأسماء تدلُّ على معناها في حالة إفرادها أو ضمن جملة مفيدة، فمثلا ً دلالة كلمة (فوق) تدلُّ وهي اسم مفرد على معنى (العلو و الفوقية) فعند وضعها في جملة مفيدة كقولنا (وقف الطائر فوق الشجرة) دلّت على المعنى نفسه في حالة الإفراد وفي حالة تركيبها في الجملة السابقة، وكذلك إذا قلنا: (على) وهو حرف جرّ يدلُّ على (العلو) منفرًا وهذا المعنى هو نفسه إذا قلنا: (وقف الطائر على الغصن أو على الشجرة).

---

(1) المفصل في صنعة لإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538 ه)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه-1999م: 283.

(2) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت: 63/1.

(3) المصدر نفسه: 65/1.

(4) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت: 24.

(5) النحو الأساسي، احمد مختار عمر وآخرون، ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1984م: 279.

ومن النحويين الذين قالوا بهذا الرأي ابن النحاس (ت:698ه) الذي نقل عنه السيوطي قوله في دلالة الحرف على معنى في نفسه، إذ خالف بذلك ما اشتهر بين النحويين من دلالة الحرف على معنى في غيره، وتابع ابن النحاس في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي[1]، قال ابن هشام: ((...والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهورًا بين النحويين إلا أنّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك، وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في شرح التسهيل))[2]. إذ نجد أنّ بهاء الدين ابن النحاس قال في تعليقة له على (المقرب في النحو)[3] لابن عصفور(ت:669ه) أنه يدلُ على معنى في نفسه بقوله: ((لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغةً، فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كذلك، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى وعملا ً يفهمه موضوعه لغةً، كما إذا خوطب بـ(هل) من يفهم موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف، قال: والفرق بينه وبين الاسم و الفعل أنّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتمّ من المفهوم منه حال الإفراد وبخلا فهما فالمفهوم منهما في غير المفهوم منهما في الإفراد))[4].

وبعد استعراض آراء النحويين المختلفة في موقفهم في معنى الحرف نفسه او من غيره، فإني أرى وإن كان الحرف لا يدلّ دلالة واضحة على المعنى في حالة كونه مفردًا نفسه، وإن لم تكن جلية واضحةً، تلمح من قبل من يفهم موضوعه لغةً، فإذا قلنا (إلى) فهو حرف جر لا يظهر معناه في حالة انفراده لمن كان غير متخصص في دراسة النحو، ولكن يظهر ولو بصورة ضئيلة بسيطة، يلمحها فقط من هو على علم بموضوع لغةً، فيقدح في ذهنه ذلك المعنى للحرف (إلى) وهو (الغاية) وإن كان هذا المعنى يبرز أكثر ويكون جليًا وواضحًا في سياق جملة مفيدة.

---

(1) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. من كتبه (البحر المحيط) في تفسير القرآن، ثماني مجلدات و (النهر) اختصر به البحر المحيط، و (مجاني العصر) في تراجم رجال عصره، توفي سنة (745ه). ينظر: (86) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، ٢٠٠٢م: 152/7.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي (ت:911ه) تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1435ه-2014م: 2/2 - 3.

(3) يوجد كتاب آخر باسم (المقرب في النحو) للمبرّد (ت:258ه)، ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: 1805.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت: 441.

2- وظيفة حروف المعاني وأهميتها

تكمن أهميّة حروف المعاني في أنها القسم الثالث من أقسام الكلام العربي، يقول ابن مالك[1]:

كلامنا لفظٌ مفيد كاستقم واسمٌ وفِعلٌ ثُمّ حرفُ الكلِمْ

وتعد هذه الحروف الأصل في الدلالة على المعاني اللغوية العامة؛ لذلك كانت أصلا ً في أسلوب النداء، والأمر، والاستفهام، والنفي، والنهي، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والتوكيد، والعطف، والتنبيه، والاستثناء، وغيرها[2].

ومن ابرز فوائد حروف المعاني أنها تفيد الكلام إيجازاً واختصاراً، فـ الحرف الواحد يغني عن الكثير، وكذلك تعطي هذه اللغو الحروف روعتها وجمالها، فلا سلامة للتعبير اللغوي إلا بوجودها[3].

كذلك تنماز هذه الحروف بأنها غنية في المعنى، فنجد الحرف الواحد منها ياتي على معانٍ عدة، فقد يصل بعضها إلى أكثر من ثلاثين معنى، مما أدى إلى اختلاف النحويين واللغويين في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أنه لكل حرفٍ معنىً واحد لا يفارقه، في حين أجاز الكوفيون نيابة حرفٍ عن حرفٍ آخر[4].

وكان للنحويين واللغوين مواقف مختلفة من هذا الخلاف بين المدرستين، فمثلا وقف ابن هشام موقفًا يبدو أنه يميل إلى رأي الكوفيين، إذ وصف مذهب البصريين بالتعسف قياسًا بمذهب الكوفيين فقال: ((ومذهبهم أقل تعسفًا)) [5]، في حين نجد المرادي وافق رأي البصريين في هذه المسألة وأبطل رأي الكوفيين فقال: ((وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل، إذ لو كانت لها معاني هه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه مما خالف معنى المجاوزة)) [6].

فضً عن ذلك فإنّ حروف المعاني تفيد وظيفة الربط والتعليق في

---

(1) شرح ابن الناظم: 3، وينظر: تسهيل الفوائد، 23- التركيب اللغوي لشعر المتنبي، ظاهر محسن كاظم، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، بابل، ط1، 1434ه-2013م: 32.

(2) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 17.
(3) ينظر: نظرية الحروف العاملة: 5، التركيب اللغوي لشعر المتنبي: 32.
(4) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 262، اسناد الفعل: 148.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد ابن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت:761ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م: 151/1.
(6) الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-749ه)، تح: فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه-1992م: 248 - 249.

الجملة العربية، فالتعليق بها هو أشهر انواع التعليق في العربية وأوسعها ما عدا جملتي الاثبات والأمر بصيغة أفعل)...))[1].

3: أقسام الحروف

مما يؤدي إلى تمام المعنى أن نتحدث عن أقسام الحروف بعد أن بيّنا المعنى اللغوي والاصطلاحي للحروف، قسمت الحروف تقسيمات عديدة؛ و السبب هو أساس التقسيم والقاعدة التي يبني عليها النحويون تقسيمهم هذا، إذ قسم وفق عمها إلى:

- حروف عاملة؛ لأنّها عملت الجر في الاسم، والنصب والجزم في الفعل.
- حروف مهملة؛ لأنّ لا تعمل أي شيء فيما تسبقه مثل: (هل) في الاستفهام، و(لا) و (نعم) في الجواب.

وأنّ لحروف المعاني حظًا وافرًا في اللغة البليغة يزيد على ((الأفعال والأ سماء، وذلك لما تتمتع به هذه الحروف من مرونة في سياق الكلام، فكثيرًا ما يصيبها الحذف والتقديم والتأخير والتكرار والزياد فضلا ً عن كثرة معانيها الهامشية))[2].

وقسمت الحروف وفق اختصاصها بنوع معين بالفعل مثلا ً أو بالاسم إلى ثلاثة أقسام:

1- ما اختصّ بالاسم وقد عَمِلَ الجرّ فيها، وإن وردت حروف اختصت بالاسم لكن عملت النصب فيه كـ(ان وأخواتها).
2- ما اختصّ بالفعل وقد عمل النصب أو الجزم فيها، وإن وجدت حروف اختصت بالفعل لكن أهملت مثل (قد، السين، سوف) ولا تعمل في الأفعال شيئًا.
3- وقسم مشترك بينهما[3]، أي: بين الاسم والفعل كحروف العطف[4].

4- علة كون الفعل أسبق في المرتبة من الحرف في التقسيم الثلاثي للكلمة

إن الحرف قسيم للاسم والفعل، وأطلق عليهما النحويون (القبيلين)، وقد قال ابن الوراق (ت: 381ه): ((إن قال قائل: من أين علمتم أنّ الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ قيل لأنّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة... وقال: والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة دلّ ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة))[5].

---

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 123.
(2) التركيب اللغوي لشعر المتنبي: 35.
(3) الشامل في اللغة العربية، د. عبد الله محمد النقراط، دار قتيبة، دمشق، 2003م: 1/13-14.
(4) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي: 264.
(5) علل النحو، ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت:381ه)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بيت الحكمة، بغداد، 2002م:

إنّ وجهة نظر ابن الوراق في سبب أسبقية الاسم على الفعل والحرف؛ ((لأنّ الاسم مشتق من سما يسمو، أي ارتفع، فلمّا كان له هذا مزيّة على النوعين الآخرين من أجل أنّه شارك النوع الذي يكون خبرًا في هذا المعنى، وبفضله في أنّ الخير يصحّ عنه، وجب أن يُلقب بما يُنبئ عن هذه المزيّة، فلقب بالاسم ليدلّ بذلك على علوّه وارتفاعه على النوعين الآخرين))[1].

أمّا ابن الأنباري فقد قال: ((فإن قيل: فلم قُدِّمَ الاسم على الفعل؟ و الفعل على الحرف؟ قيل: إنما قدّم الاسم على الفعل لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل... وأُخِّرَ الفعل عن الاسم؛ لأنّه فرع عليه، ولا يستغني عنه... وأُخِّرَ الحرف عن الفعل؛ لأنّه لا يفيد مع اسم واحد، فإنّك لو قلت بزيدٍ أو لزيدٍ من غير تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيدًا، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدماً عليه فاعرفه))[2].

وتابع ابن الحاجب ابن الانباري في ما ذهب إليه في علّة تقديم الاسم على الفعل حين قال: ((وهي اسم وفعل وحرف، إنما قدم الاسم على الفعل و الحرف لحصول الكلام من نوعه دون أجوبة نحو: زيد قائم... ثمّ قدّم الفعل على الحرف لأنّه وإن لم يأتِ من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئي الكلام نحو ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنّه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى))[3].

وأورد السيوطي قول الشلوبين (ت:645ه) فقال: ((... وإنما قلنا: إنّ الا سم أصل، والفعل والحرف فرعان؛ لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ً، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام فرعيه الفعل والحرف فيه، وأيضًا فإنّ الاسم يُخبر به ولا يُخبر عنه...))[4].

مما تقدم نخلص إلى أنّ الآراء قد تنوعت في سبب تأخير الحرف عن ا لاسم والفعل، فابن الوراق أخذ المعنى اللغوي الاشتقاقي لكلمة (اسم) وجعلها مزيّة للتقديم للاسم في الرتبة على (الفعل والحرف)، فضلا ً عن صفة الإ خبار في الاسم، وهذه الصفة نقلها السيوطي عن الشلوبين، أمّا ابن الانباري فقد نظر إلى الحرف من حيث قوته في الاستغناء، بخلاف الفعل الذي لا يستغن بنفسه عن الاسم، والحال نفسه مع الحرف، ووافق هذا الرأي، أما السيوطي فقد اعتمد رأي الشلوبين الذي نظر إلى الكم في حجم ورود الاسم

118.

(1) المصدر نفسه: 119.

(2) أسرار العربية، أبو البركات الانباري (ت:577ه)، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415ه-1995م: 39.

(3) الكافية في النحو، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت:646ه)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1399ه-1979م: 6.

(4) الأشباه والنظائر، السيوطي: 83.

في العربية بخلاف الفعل والحرف الذي يمكن أن يكون هناك كلام مفيد خالٍ منهما.

الفصل الأول
التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأسماء

المبحث الأول :- التعليل النحوي في حروف الجر

أولا ً:- قسم يختصّ بالدخول على الظاهر والمضمر :

(الباء ,اللام, في, خلا , حاشا)

ثانيًا :- قسم يختصّ بالدخول على الاسم الظاهر:-

(رُبّ , مُذ , مُنذ , حتى , الكاف ,الواو, التاء, كي)

المبحث الثاني :- التعليل النحوي للحروف النواسخ

اولا ً: الأحرف المشبهة بالفعل (إنّ) وأخواتها.

ثانياً: الأحرف المشبهات ب-(ليس)

الفصل الأول

التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأسماء

قسم النحويون واللغويون حروف المعاني تقسيمات عديدة، ومن أهمّ تلك التقسيمات تقسيمها باعتبار العمل فقسمت على قسمين حروف عاملة وحروف غير عاملة[1].

وقسمت الحروف العاملة على قسمين أيضًا: قسم يعمل بالأسماء و القسم الآخر بالأفعال، وما يهمنا في هذا الفصل هو القسم الذي يعمل بالأسماء وهو على نوعين، حروف الجر: وهي تختص بالدخول على الأسماء فقط فتعمل الجر الذي يختص بالأسماء دون الأفعال[2].

والنوع الآخر هو الأحرف النواسخ وهي الأحرف التي تحتص بالدخول على الجملة الأسمية فتنسخها[3].

لذلك سأبحث في هذا الفصل التعليلات النحوية التي اختصت بهذا القسم من الحروف التي وردت في كتب حروف المعاني، وقد تناولتها في مبحثين: الأول التعليل النحوي في حروف الجر، والآخر التحليل النحوي في الحروف النواسخ.

---

(1) ينظر: معاني الحروف، الرماني: ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب المؤلف: علاء الدين بن عليّ بن بدر الدين الإربلي (ت: 741 هـ) تحقيق: علي نائل وحسن أبو زيد، مطبعة وادي النيل، القاهرة، 1294ه:

(2) الكتاب، سيبويه: 14/1، الفوائد الضيائية: 319/2.

(3) الأصول في النحو: 279/1، الانصاف في مسائل الخلاف: 103/1.

المبحث الاول

التعليل النحوي في حروف الجر

يُعد الجرُ من العلامات الإعرابية التي اختصت بها حروف معيّنة سُميت باسمها حروف الجر، وإن كان الجر يتأتى للاسم بالإضافة أيضًا، وقبل الشروع في بيان علّة هذه الحروف لا بدّ لنا من بيان معنى الجر في اللغة والاصطلاح وكما يأتي:

1- الجرُ لغةً:

((الجرُ الجذبُ جرّهُ يجرّهُ جرًا وجررتُ، وجررتُ الحبل وغيره أجرّه جرًا ، وانجرّ الشيء انجذب واجترّ...))[1].

والجر بالفتح والتشديد الجذب، وجررت الحبل: سحبته[2]، والجر في الإبل أنْ تجر الناقة ولدها بعد تمام السنة شهرًا أو شهرين، وأمّا الإبل الجارة التي تجرّ بالأزمة، وهي فاعلة بمعنى مفعولة، ويجوز أن تكون جارّة في سيرها، وجرّها أن تبطئ وترتع[3].

2- الجرّ اصطلاحًا

قيل في سبب تسمية حروف الجر بهذا الاسم أنها ((سميت حروف الجر ؛ لأنها تجرّ معنى الفعل إلى الاسم...، بل لأنها تعمل إعراب الجر، كما قيل حروف النصب وحروف الجزم))[4].

يفهم مما تقدّم أنّ الحرف قد قام بالربط بين أجزاء النصّ أو الجملة ربطاً معنوياً؛ ليؤدي معنى السحب والتوصيل ليظهر هذا المعنى ربطاً بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: ((اعلم أنّ هذه الحروف ... إنما جرّت الأسماء من قبل الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة بين مفصولين، ما يقتضيه منهم لا بوساطة حرف إضافة))[5].

فتسمية (حروف الجرّ) جاء لأن هذه الحروف تجر المعنى، ويعرب بعدها الاسم مجروراً بها، وترجّح الباحثة أنّ سبب تسميتها لعملها بما بعدها

---

(1) لسان العرب، ابن منظور: 1256/4، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:1205ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.م، د.ت: 279.

(2) مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي النجفي، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1428ه-2007م: 183/3.

(3) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2001م: 435/2.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 331/2.

(5) سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392ه)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421ه-2000م: 279.

إعرابيًا هو الأظهر؛ إذ إنّه انطبق مع ما اصطلح عليه النحاة بمفهوم الجرّ، وما له من أثرٍ نحوي وعمل لفظي واضح فيما بعدها.

أختلف النحويون في مسميات الجرّ فمنهم من ذهب إلى تسمية هذه الحروف بـ(حروف الخفض) كونها تُسقل في اللفظ وتهبط، إذ قال العكبري في معرض حديثه عنها: ((والكوفيون يسمّونه (خفضاً) وهو صحيح المعنى؛ لأ نّ الانخفاض الانهباط وهو تسفّل))[1].

وهناك من سمّاها (حروف الإضافة)؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال إلى الأ سماء، إذ قال ابن يعيش (ت:643ه): ((اعلم أنّ هذه الحروف تسمّى حروف الإ ضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها))[2]، كون الأفعال قبل هذه الحروف تضعف عن الوصول إلى مفعولها دون وساطة، فجاءت هذه الحروف لتوصيل المعاني، إذ إنّ الحرف هنا أدّى معنى النسبة واضاف الفعل أو معناه إلى ما بعده[3].

واطلق الكوفيون على حروف الجرّ تسمية (حروف الصفات)؛ معللين ذلك بقولهم: ((لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها، وعمل الخفض وإن اختلفت معانيها في أنفسها))[4]، ((فإنّ الحرف لا بُدّ وأن يُحدث صفة في الاسم ظرفية أو صفة أو غاية أو بداية أو نهاية واستعلاء...))[5].

إنّ حروف الجرّ لها تسميات وتقسيمات عدة، إذ نقل السيوطي قول ابن الخباز: ((حروف الجر ثلاثة أقسام: قسم يلزم الحرفية: من، وفي، وإلى، وحتى، ورب، واللام، والواو، والتاء، والباء، وقسمٌ يكون اسمًا وحرفًا: على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ، وقسم يكون فعلا ً وحرفًا: حاشا، وعدا, وخلا، ق ال: ولولا من القسم الأول، ومع من القسم الثاني))[6].

ونقل السيوطي عن ابن عصفور أنّه أضاف قسمًا رابعاً لهذه الأقسام وهو قسم يستعمل حرفاً واسمًا وفعلا ً، وهو على، وقسم الحرف بحسب دخوله على الظاهر أو المضمر على قسمين[7]:

قسم يدخل على الاسم الظاهر والمضمر، وهو: مِنْ، وإلى، وعن، وفي، واللام، و الباء، وخلا، وعدا، وحاشا.

قسم يختص بالدخول على الاسم الظاهر وهو: رُب، ومذ، ومنذ، وحتى والكاف

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 238.
(2) شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت:643)، تحقيق: احمد السيد احمد، مراجعة: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت: 480/3.
(3) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي1/ 538.
(4) المصدر نفسه: 480/3.
(5) همع الهوامع، السيوطي: 11/2.
(6) الأشباه والنظائر، السيوطي: 539/1.
(7) المصدر نفسه:539.

، وواو القسم، وتاء، وكي.
واعتمدت الباحثة التقسيم الأخير لحروف الجر التي فيها علة نحوية، فقد ذكر هذا التقسيم كثير من النحويين، وهو تقسيم يتلاءم مع هذا البحث، وهو أفضل بكثير من التقسيمات الظاهرة السطحية التي تُعنى بتقسيم الحروف تبعًا لبنية الحرف وعدد حروفه على أحادية وثنائية، فيراعي التقسيم المختار قوة الحرف وأصالته واختصاصه.

أولا ً: ما يدخل على الظاهر والمضمر :

1- الباء:

لحرف الباء معانٍ كثيرة أختلف النحويون واللغويون في عددها[1]، فقد ذكر لها المرادي ثلاثة عشر معنى أوردها النحاة[2]، أما ابن هشام فقد ذكر لها أربعة عشر معنى[3]، وأوصلها الصبّان[4] إلى خمسة عشر معنى في حين أوصلها أبو الحسين المزني إلى واحد وعشرين معنى[5].

وتأتي زائدة للتوكيد لا تفيد معنى وليس لها متعلق في مواضع عدة منها زيادتها في فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ [الرعد:43]، وزيادتها مع مفعول كفى، فضلا ً عن زيادتها في الخبر المنفي، نحو قوله تعالى: ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [غافر:31].

ومن أشهر معاني الباء الأصلية الإلصاق والاستعانة والمصاحبة و الظرفية والبدل والمقابلة والمجاورة والاستعلاء وغيرها[6]، ولها عدة تعليلات وردت في كتب حروف المعاني سأتناولها على النحو الآتي:

1- علة كسر الباء

قال الرماني معللا ً كسر الباء: ((إنما كُسِرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر، ولا يعترض على هذا بالكاف؛ لأنّ الكاف قد تكون اسمًا، وهم اعتزموا على أن يفرقوا بين حركة ما لا يكون إلا حرفًا، نحو البا، و اللام، وحركة ما قد تكون اسمًا نحو الكاف))[7].

---

(1) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 36، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 102 -116، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:1/ 101 - 111.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 102.
(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:1/ 122.
(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه-1997م.: 330.
(5) ينظر: الحروف، أبو الحسن علي بن الفضل المزني النحوي، تحقيق: د. محمود حسني محمود، ود. محمد حسن عواد، ار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1403ه-1983م: 54.
(6) معاني الحروف، الرماني: 45.
(7) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 36.

والملاحظ من قول الرماني أنه عللّ حركة الحرف بحركة معمولها لتتماشى مع حركته ولتماثلها، فضلا ً عن ذكره بقية الحروف الأحادية إلّا انه ذكر ما يكون منها اسما، والكاف من هذه الحروف، إذ عزم النحويون التفريق بين الحروف التي تكون اسما وحرفًا وبين الحروف التي لا تأتي إلّا حرفًا فجعلوا التي تأتي اسمًا حركتها الفتح، والتي حرفاً الكسرة.

وتابع ابن يعيش (ت: 643ه) الرماني فيما ذهب إليه قائلا ً: ((وهي مكسورة وكان حقها الفتح؛ لأنّ كل حرف مفرد يقع في أو الكلام حقه أن يكون مفتوحًا، إذ إنّ الفتحة أخف الحركات نحو واو العطف وفائه، إلّا أنّهم كسروا باء الجر حملا ً لها على لام الجرّ لاجتماعهما في عمل الجرّ ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفًا واسمًا))[1].

2- علّة زيادة الباء مع حروف النفي

تزاد الباء مع حروف النفي نحو قولنا: ما محمدٌ بحاضرٍ، وليس زيدٌ بسارقٍ، وعلل الرماني سبب هذه الزيادة على ثلاثة وجوه، كانت في طياتها تعليلات صرّح فيها بقول البصريين والكوفيين، الوجه الاول: أنها دخلت لتوكيد النفي، وذلك أنّ الكلام يطول ويُنسى أوله فلا يُعلم أكان في أوله نفي أم لا، فجاءوا بالباء لتكون إشعارًا بأنّ أول الكلام نفي، وهذا قول عامة البصريين، وعلى رأي الكوفيين الباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء (إنّ)، الوجه الثاني: إنّ الخبر بَعُدَ عن حرف النفي جاءوا بالباء، ليوصلوه بها إلى حرف النفي، والوجه الثالث: إنّ النفي إنّما يقع إيجاب، فكان قولك: ما زيد قائمًا جواب من قال: إنّ زيدًا قائمٌ، فإنّ: إنّ زيدًا لقائم، قلت أنت: ما زيدٌ بقائم، ف الباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء إنّ، وهذا القول للكوفيين[2].

وأردف الرماني قائلا ً: ((والسبب الثاني: لأنّ الكلام طال في الجملة فقد صار الخبر بعيدًا عن حرف النفي، فجاءوا بالباء ليوصلوا الخبر إلى حرف النفي، أمّا السبب الثالث: إنّ الباء جيء بها بإزاء اللام، لمن قال إنّ زيداً لقائم ردًا على من قال: ما زيد بقائم))[3].

وعدّ ابن يعيش الباء للتوكيد لأنّها لا تُحدث معنىً جديدًا، فقال في ذلك: ((قد تزاد الباء في الكلام والمزاد بقولنا أنّها تجيء توكيدًا، ولم تحدث معنى من المعاني المذكورة، كما أنّ ما في قوله تعالى: ﴿ي ﭐ ﭒ ﭓ ﭔ﴾ [النساء: 155]))[4].

2- اللام:

(1) شرح المفصل، ابن يعيش: 501.
(2) ينظر: حروف المعاني، الرماني: 50.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 51.
(4) شرح المفصل، ابن يعيش:3/ 503.

اللام هو حرف متشعب له الكثير من المعاني والأقسام، إذ ذكر له نحو أربعين معنى، وجميع أقسامه تنضوي تحت حروف المعاني، ويمكن إرجاعها إلى قسمين: عاملة وغير عاملة، فالعاملة: جارة وجازمة، وزاد الكوفيون الناصبة للفعل، وغير العاملة خمسة أقسام: لام الابتداء، ولام الفارقة، ولام الجواب، واللام الموطئة، ولام التعريف[1].

وألف النحويون مصنفات في الحروف بصورة عامة من مثل سيبويه وابن السراج، ومنهم من وضع مصنفات في حروف بصورة خاصة وبطريقة جزئية تُعنى بحرف واحد، وهذه الدراسات كانت معروفة لدى أهل اللغة منذ العصور الأولى للتأليف، ونذكر منهم الزجاجي الذي ألف مصنفه (اللامات) الذي جمع فيه كل ما يتعلق بأحكام اللام ومواضعها في كلام العرب، وتبعه ابن فارس الذي وضع مصنفاً في هذا الحرف أيضًا، فضلا ً عن اهتمام أهل اللغة بهذا الحرف، ويقينا أنّ له تعليلات عدة وهي:

1- علة فتح اللام بدل كسرها عند دخوله على الضمير:

علل الرماني سبب فتح اللام بدل كسرها بقوله: ((وفي فتحها وجهان: أحدهما: أنّ أصلهما الفتح، وذلك أن جميع الحروف التي هي أحادية حقها الفتح فلما اتصلت بالضمير رجعت إلى أصلها؛ لأنّ المضمر يردُّ الأشياء إلى أصولها في غالب الأمر. والوجه الثاني: أنها إنما كسرت مع الظاهر للفرق بين لا م التوكيد وبينها، وذلك أنك لو قلت: إنّ زيدًا لهذا، وأنت تريد الملك والا ستحقاق، لالتبس بقولك: إنّ زيدًا لهذا، أي: هو هو. فلما اتصلت بالمضمر استغني عن الفرق؛ لأنّ علامة المضمر المجرور تخالف علامة المضمر المرفوع؛ تقول: إنّ زيدًا لك إذا أردت الملك والاستحقاق، وأنّ زيدًا لأنت، إذا أردت أنت زيد[2].

وقال ابن يعيش في اللام: ((اعلم أنّ اصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المضمر؛ لأنها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا فَحُرّك بالفتح لأنه أخف الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه))[3].

والملاحظ على كلام ابن يعيش أنه بين سبب اختيار الفتح في الأصل وسبب العدول إلى الكسر، والتعليل الذي أبداه لا يختلف عن الرماني إذ قال: ((إنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء...مع أنّ في الأسماء ما هو غير معرب ومنها ما هو معرب، غير انه يتعذر الإعراب في لامه لاعتلاله،

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 143.
(2) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 64 - 65.
(3) شرح المفصل، ابن يعيش:3/ 503.

وذلك قولك: إنّ زيدًا لهذا، ف(هذا) مبني لا إعراب فيه، ولذلك تقول: إنّ الغلا م لعيسى إذا أردت أنّه هو، وإنّ الغلام لِعيسى إذا أردت أنّه يملكه... أمّا مع المضمر فلا تكون إلّا مفتوحة))[1].

وتابع ابن يعيش كلامه بذكره سبب اختيار الفتح مع المضمر فقال: ((وقد شبّه بعضهم المظهر بالمضمر ففتح معه لام الجر فقال: المال لزيد، وقد قرأ سعيد بن جبير قوله تعالى: ﴿ ڑ ک ک ک گ گ ﴾[2] [إبراهيم: 46] بفتح ال لام كان يردّها إلى أصلها وهو الفتح وحكى الكسائي ما كنت لأتيك بفتح اللام، وربما كسروها مع المضمر تشبيهًا للمضمر بالمظهر، والأول أقيس منه؛ لأنّ فيه ردًّا إلى الأصل وفي الثاني ردّ أصلٍ إلى فرع))[3].

وأورد المالقي (ت:702ه) تساؤلا ً عن أصل اللام هل هو الفتح أم غيره؟ فأجاب عنه بقوله: ((والجواب عنها أنّ أصل اللام حيث كانت السكون، وكذلك سار الحروف المفردة ... وفتحت في غير ذلك من المضمرات على الأ صل. وفرق بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما معناها، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلا ً: هذا لموسى وهذا لهذا وهذا لمن يكرمك، فلا يُعلم المعنى لو فتحت. فإن قيل: ظهور الجر فيما بعدها يفرق بين المعنيين فيقال الظواهر من الأسماء صنف واحد، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة، فأجري القليل على الكثير عليه... وأنّ من العرب من يخالف هذا الاصل فيفتح اللام مع الظاهر ويكسر اللام مع المضمر، وذلك كله شاذ، فلا يقاس عليه))[4].

ولم يختلف رأي أبو البقاء العكبري (ت:616ه) عن رأي سابقيه في جعل اللام مكسورة مع المظهر وحددّه بغير المنادى وجعل الفتح مع المضمر غير الياء إذ قال: ((وحركت وأصلها السكون؛ لأنها مبتدأ، وفي كسرها وجهان: أحدهما الفرق بينها وبين لام الابتداء، فإنها في بعض المواضع تلتبس بها فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس، وأمن اللبس في المضمر فردّت إلى الأصل وكسرت مع الياء اتباعًا، وإنما أمن اللبس مع المضمر؛ لأنّ الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصل وبعد لام الجر متصل واللفظان مختلفان، والوجه الثاني أنّ اللام تعمل الجر فجعلت حركته من نفس عملها، ومع المضمر لا عمل لها في اللفظ فخرجت عن الأصل، ولأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها))[5].

---

(1)شرح المفصل، ابن يعيش: 503/3.

(2) ومن ذلك قراءة علي بن ابي طالب، وابن عباس، وابن مسعود ﴿ وَإِنْ كادَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ﴾ بالدال وفتح اللام الاولى وضمّ الثانية، ينظر: المحتسب، ابن جني: 40/2.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش:3/ 509.

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي (ت:702ه)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019م: 204 – 205.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 244.

3- في:

حرف جرٍ يفيد في أصل وضعه معنى الظرفية والوعاء حقيقة ومجازًا، ولم يثبت البصريون له غيره[1]، قال الرماني فيها: ((وهي من الحروف العوامل، ومعناها الوعاء تقول من ذلك: المال في الكيس، واللص في السجن، أي اشتمل الكيس على المال، والسجن على اللص، فقد يتسع فيها فيجري مجرى المثل، وذلك نحو قولك: فلان ينظر في العلم، كأن يكون العلم قد اشتمل عليه))[2].

على حين أثبت الكوفيون لها عدة معانٍ ذكر أغلبها النحويون واللغويون الذين كتبوا في حروف المعاني[3].

1- علة جعل (في) بمعنى (على)

اتفق أصحاب كتب حروف المعاني وأصحاب كتب الوجوه على أنّ (في) وردت في القرآن الكريم على عدة وجوه، وذكرها الهروي بقوله: ((اعلم ان حروف الخفض قد يحل بعضها مكان بعض، وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر، فمنها (في) ولها ستة مواضع))[4].

وذكر المالقي علة مجيء (في) بمعنى (على) قائلا ً: ((ألا ترى أنّ معنى ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ الوعاء وإن كان فيها من العلو، فالجذع وعاء للمصلوب؛ لأ ته لا بُدّ له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاويًا من كل جهة، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ ﴾[الملك:15] يعني الأرض أتها لا تحوي الماشين، وإتما يحلون في جزءٍ منها))[5].

وزعم الكوفيون أتها تكون ((بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [طه:71]، أي على، والبصريون يقولون (في) على بابها والمعنى أنّ النخلة مشتملة على المصلوب؛ لأته إتما يصلب في عراضها لا عليها، فكأنها صارت له وعاء أو اشتملت عليه، أو على تضمين معنى (اصلبنكم) معنى (أجعلكم)...))[6].

وقال أبو حيان: ((وأراد بالتقطيع والتصليب في الجذوع التمثيل بهم،

---

(1) الكتاب، سيبويه: 226/4، الجنى الداني، المرادي، 268. اللمع البهية في قواعد العربية، محمد محمود عوض الله، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019م: 149.
(2) معاني الحروف، الرماني:108.
(3) حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م: 283 - 284.
(4) الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت:415ه)، تحقيق: سارة عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2020م:189.
(5) رصف المباني في حروف المعاني، المالقي: 303-304.
(6) معاني الحروف، الرماني:108.

ولما كان الجذع مقرا للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عدي الفعل ب-(في) التي للوعاء. وقيل (في) بمعنى (على). وقيل: نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله فصار ظرفا لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعا وعطشا))[1].

وذكر الدكتور عبد الجبار فتحي آراء القدماء وعلل قائلا ً: ((ف-(في) إذن في قوله تعالى ئي ہ ہ ھ ھ ئى جاءت على بابها؛ تعبيراً عن شدة الغضب التي اعترت فرعون، وشدّة وعيده بسحرته الذين آمنوا بموسى (×) بأنه سيصلبهم في جذوع النخل، لا على جذوع النخل، فهو أشد تنكيلا ً وأشفى لغليله))[2].

4- خلا:

ذكر النحويون أنها تكون على ضربين[3]: أحدهما أن تكون فعلا ً، و الثاني أن تكون حرفًا، وهي في كلا الوجهين استثناء، فمن جعلها فعلا ً نصب ما بعدها، وذلك قولك: خرج القوم خلا زيدًا، ومن جعلها حرفًا جرّ ما بعدها، وقال: خلا زيدٍ، ولها تعليلات:

1- علة النصب بعد (ما خلا) وترك الجر

وقال الرماني: ((فإن جئت بها بعد (ما) نصبت لا غير، وذلك نحو: خرجوا ما خلا زيدًا، وإنما لم يجز الجرّ هاهنا؛ لأنه لا يصحُّ أن يوصل بالفعل وما جرى مجراه))[4]. وأجاز الجرمي والربعي الكسائي والفارسي وابن جني الجر على زيادة (ما) وهو فاسد؛ لأنّ (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل تزاد بعده نحو: عمّا قليل، ونحو: فبما رحمة[5].

وذكر المالقي أنها: ((حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه نحو قولك: قام القوم خلا زيد، هذا هو الكثير فيها... فإذا أدخلت عليها (ما) فقلت: قام القوم ما خلا زيدًا كان النصب الكثير الشائع، وتكون (ما) إذ ذاك مصدرية، كأنك قلت: خلوًا من زيد، والمصدر في موضع الحال كما تقدّم، وأبو عمر الجهمي يخفض بها، ويجعل (ما زائدة) دخولها كخروجها، فإن كان ذلك قياسًا منه فهو فاسد؛ لأنّ (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنها ضد الاعتناء الذي

---

(1) البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745ه-) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،1420ه: 358/7.

(2) النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين، د. عبد الجبار فتحي زيدان:121-122.

(3) مغني اللبيب، ابن هشام:133/1، الازهية، الهروي: ، الجنى الداني، المرادي: 415.

(4) معاني الحروف، الرماني:119 - 120.

(5) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 134/1.

قدمت له، وإن كان يُحكى ذلك عن العرب، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه))[1].

وتابع المرادي من تقدمه في عدّها فعلا ً وحرفاً بقوله: ((لفظ مشترك يكون حرفًا من حروف الجر وفعلا ً متعديًا، وهي في الحالتين من أدوات الا ستثناء... وتتعين فعليتها بعد (ما) المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيدًا، ف- (خلا) هنا فعل؛ لأنّ (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل، وذهب الجرمي والكسائي والفارسي والربعي إلى إجازة الجرّ به بعد (ما) فتكون (ما) زائدة لا مصدرية، و(خلا) حرف جرّ، وقال بعضهم: الجرمي يخفض بها ويجعل (ما) زائدة دخولها كخروجها، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد؛ لأنّ (ما) لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه))[2].

وذكر ابن هشام أنها تكون حرفاً جارًا للمستثنى بقوله: ((أن تكون حرفًا جارًا للمستثنى، ثم قيل: موضعها النصب عن تمام الكلام، وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبه على قاعدة احرف الجرّ، والصواب عندي الأول، لأنها لا تُعدّي ا لأفعال إلى الأسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة؛ ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة))[3].

أمّا الاستراباذي (ت:686ه) فقال: ((...(ما خلا وما عدا) إنما لزم النصب بعدهما؛ لأنّ (ما) مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبًا، كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا ً وليس بعدها اسمية، فتتعين الفعلية، فتعين كونهما فعلين يوجب النصب، والمضاف محذوف، أي: وقت ما خلا مجيئهم زيدًا، أي وقت خلو مجيئهم زيدًا، وذلك أنّ الحين كثيرًا ما يحذف مع (ما) المصدرية نحو: ما ذرّ شارق، وجوّز الجرمي الجرّ بعد (ما خلا) و (ما عدا) ولم يثبت أنّ (ما) زائدة))[4].

وذكر ابن يعيش أنها إذا دخلت عليها (ما) كانت فعلًا لا محالة، وكانت مع ما بعدها مصدرًا في موضع الحال، فأنك قلت: مجاوزتهم زيدًا، أي مجاوزين زيدًا... وتكون حرفًا فتجر ما بعدها نحو: أتاني القوم ما خلا زيد، و لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض[5].

وذكر ابن هشام قول الشاعر لبيد:

ألا كلُّ شيءٍ مَا خلا اللّه َ وكلُّ نعيمٍ لا محـالة زَائِلُ

---

(1) رصف المباني في حروف المعاني، المالقي: 157.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 414،415.
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 153/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:686ه)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2020م: 124.
(5) شرح المفصل، ابن يعيش: 541/3.

باطِلُ

بقوله: (((ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (ما خلا)؛ فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبًا؛ وذلك لأنّ (ما) هذه مصدرية، و(ما) المصدرية لا يكون بعدها إلّا فعل؛ فإذا وجب أن يكون (خلا) في هذا الموضع فعلا ً وجب أن يكون ما بعده منصوبًا على أنّه مفعول به، إذ إنّ فاعله واجب الاستتار، فإن ذهبت إلى أنّ ما ليست مصدرية بل هي زائدة لم يجب حينئذٍ أن يكون (خلا) فعلا ً، بل يجوز أن يكون (خلا) حرفًا، بسبب أن (ما) الزائدة لا تخص نوعًا من الكلمات دون نوع، وجاز حينئذٍ جر ما بعده))[1].

وتابع أبو البركات الأنباري سابقيه في عد (خلا) فعلا ً وحرفاً بقوله: ((وأمّا (خلا) فأنها تكون فعلا ً وحرفًا، فإذا كانت فعلا ً كان ما بعدها منصوبًا، وتتضمن ضمير الفاعل، وإذا كانت حرفًا كان ما بعدها مجرورًا؛ لأنّها حرف جرّ، فإن دخل عليها (ما) كانت فعلا ً، ولم يجز أن تكون حرفًا؛ لأنّها مع (ما) بمنزلة المصدر، وإذا كانت فعلا ً، كان ما بعدها منصوبًا لا غير))[2].

5- حاشا:

وقال الرماني فيها: ((وهي من الحروف العوامل، وعملها الجرّ، ومعناها ا لاستثناء تقول من ذلك: ذهب القوم حاشا زيد، وهذا مذهب سيبويه، وذهب أبو العباس إلى أنّها تنصب ما بعدها، وذلك قولك: ذهب القوم حاشا زيدًا، واستدل على ذلك بقولهم: حاشى يحاشي...، ولا دليل في هذا؛ لأنّه يجوز أن يكون هذ الفعل مشتقًا من الحرف، كما اشتق نحو هللت من لا إله إلّا الله، وسبحْت من سبحان الله... والدليل على صحة قول سيبويه، امتناعهم من أن يقولو ذهب القوم ما حاشى زيدًا، كما يقولون ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا، وذلك أنّ خلا وعدا فعلان، والفعل (ما) يوصل به، وحاشا حرف والحرف لا يكون صلة، قال الزجّاج: أصله من الحشا وهو الناحية))[3].

1- علة الخلاف في فعلية (حاشا الاستثنائية) وحرفيتها

تأتي (حاشا) على ثلاثة أوجه: أن تكون فعلا ً متعديًا متصرفًا تقول (حاشيته) بمعنى استثنيته، والوجه الثاني أن تكون للتنزيه نحو: (حاش لله)، وهي ليس بحرف؛ وذلك لدخولها على حرف الجر، فضلا ً عن الحذف الذي أصابها، وهذان دليلان على عدم حرفيتها، أما الوجه الثالث وهو المعني بـ البحث فتأتي للاستثناء وقد اختلف النحويون فيها، فسيبويه يرى أنها حرف بقوله: ((وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر ما بعدها

(1) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: 284-285.
(2) أسرار العربية، أبو البركات الانباري: 193.
(3) ينظر: معاني الحروف، الرماني:133.

، وفيه معنى الاستثناء))[1]. وقد نسب ابو بركات الأنباري الرأي القائل بحرفيتها إلى البصريين[2].

وقد علّل طائفة من النحويين حرفيتها إذ ذكروا ثلاثة أسباب: أحدها أنّها لا تقبل نون الوقاية، فنقول (حاشاني)، ولا نقول (حاشاني) إذا لو كانت فعلا ً لقبلت نون الوقاية، يقول الرّضي: ((وبعد حاشا في الأكثر التزم سيبويه حرفية (حاشا) لقولهم: (حاشاي) من دون نون الوقاية، ولو كانت فعلا ً لم يجز ذلك، وثانيها: لا يحسن دخول (ما) عليها فلا نقول: (ما حاشا زيدًا) ، وقد جاءت مسبوقة بـ(ما) في قول الشاعر:

رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشَا قريشاً إنّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا ً

وثالثها: أن يأتي ما بعدها مجرورًا، ولو كانت فعلا ً لما جاز ذلك))[3].

وهناك من النحويين من عدها مترددة بين الحرفية والفعلية، فتعمل حرفًا يجر بها المستثنى، وفعلا ً ينصب به المستثنى، وهذا ما قال به المبرّد، إذ عدها تارة من الحروف وتارة أخرى من الأفعال[4]. وتابع الفاكهي المبرد في أنّها مترددة بين الحرفية والفعلية[5].

ونقل ابن عقيل مذهب طائفة من النحويين في عدها حرفاً وفعلا ً بقوله: ((المشهور أنّ حاشا لا يكون إلّا حرف جر، فتقول: قام القوم حاشا زيد) بجر (زيد)، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف إلى أنّها مثل (خلا)، تستعمل فعلا ً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها فتقول: (قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ)، وحكى جماعة منهم الفرّاء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها، ومنه: اللّهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الأصبع))[6].

ووجه الخلاف في حرفيتها وفعليتها قد شغل المشتغلين بالنحو فقد ذكر أبو البركات الأنباري قول الكوفيين والبصريين[7]:

---

(1) الكتاب، سيبويه: 349/2.
(2) ينظر: اسرار العربية، أبو البركات الانباري: 193.
(3) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الأ نصاف من الأنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة، د ط ، 2009 م: 78/1.
(4) المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت:285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2013م: 391/4.
(5) ينظر: مجيب الندا في شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (ت:972ه)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين، ط1، الدار العثمانية للنشر، عمان، ا لأردن، 1429ه-2008م: 455.
(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 621/1.
(7) الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: 278 وما بعدها.

قال الكوفيون أنها فعل ينصرف، واستدلوا لرأيهم هذا بقول النابغة الذبياني:

وَلا أرى فاعِلا ً في الناسِ وَلا أحاشي مِنَ الأ َقوامِ مِن يُشبِهُهُ أحَدِ

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلا ً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، ومنهم من قال أنّ الدليل على أنه فعل أنّ لام الخفض تتعلق به ومن ذلك وله تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾ [يوسف:31] وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل لا بـ الحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

ومنهم من استدلّ على فعلية (حاشا) أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في حاشى لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القرّاء (حَاشَ لِلّهِ) باسقاط الألف، وكذا هو مكتوب في المصاحف فدّل على أنه فعل.

والراجح ما ذهب إليه البصريون؛ لأنّ (حاشا) في بيت النابغة ليس هي محل الخلاف، وإنما الخلاف في (حاشا الاستثنائية) التي يتحقق فيها إخراج المستثنى مما دخله المستثنى منه، وكذلك الحال مع (حاشا) في قوله تعالى ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾ فإنها أيضًا ليس هي محل الخلاف، بل هي قطعًا ليس بحرف، وإنما محل الخلاف هي (حاشا) التي تأتي للاستثناء والتي استدلّ البصريون على أنه حرف وليس فعل أنه لا يجوز دخول ما، فلا يقال: ما حاشى زيدًا، كما يقال: ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، ولو كان فعلا ً كما زعموا لجاز أن يقال: ما حاشى زيدًا، فلمّا لم يقولوا ذلك، دلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، واستدلوا بأنّ الاسم الذي يأتي بعد حاشى مجرور، ومنه قول الشاعر:

حَاشَى أبِي ثوْبَانَ إنّ بهِ ضَنًّا على المَلْحَاة والشّتم

فلا يخلو: أمّا أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مُقدّر، بطل أن يقال عامل مقدر؛ لأنّ عامل الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب ان يكون هو العامل.

وردّ ابن الانباري مذهب الكوفيين بقوله: ((أما قولهم أنه يتصرف قلنا لا نسلم،... فنقول قوله (حاشى) مأخوذ من لفظ حاشى، وليس متصرفًا منه، كما يقال: بسمل، وهلل وحمدل، وسبحل...))[1].

ثانيًا: ما يختصُ بالدخول على الاسم الظاهر:

وهي سبعة أحرف: مذ، ومنذ، والكاف، الواو، ورُبّ، والتاء، قال ابن مالك: ((بالظاهر أخصص مُنذ، مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورُبّ، والتاء))[2].

1- علّة اختصاص التاء بلفظ الجلالة:

ذكر الرماني عمل التاء في اسم الله تعالى في القسم قائلا ً: ((أنها لا

(1) الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: 282.
(2) شرح ابن عقيل: 9/1.

تعمل إلّا في اسم الله تعالى في القسم نحو: تالله لأخرجنّ، وفيها معنى التعجب، قال الله تعالى: ﴿ ئي ئى ئم ﴾ [الأنبياء: 57]، وإنّما لم تعمل إلّا في اسم الله عزّ وجلّ؛ لأنّها بدل من بدل. وذلك أنّ الأصل في باب القسم الباء؛ لأنّها من حروف التعدية التي توصل الأفعال إلى الأسماء، وتلصقها بها، ثم يبدلون منها الواو لقرب إحداهما من الأخرى في المخرج والمعنى... وإنّما عملت التاء في المقسم به؛ لأنّها مختصة بالاسم، وعملت الجرّ؛ لأنّها وصلت القسم إلى المقسم به، ما يوصل حرف الجرّ الأفعال إلى الأسماء؛ ولأنّها بدل من عامل، فعملت كما كان ما هي بدل منه عاملاً))[1].

وعلل أبو البركات الأنباري سبب اختصاص التاء باسم الله تعالى بقوله: ((فإن قيل فلم اختصت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لمّا كانت فرعاً للواو التي هي فرع الباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر لأنّها فرع، انحطت عن درجة الواو؛ لأنّها فرع الفرع، فاختصت باسم واحد))[2].

وذكر المالقي مواضع التاء التي تكون فيها بدل من أصل لها في الكلام بقوله: ((أن تكون بدلاً من واو القسم للقسم نحو قولك: تالله لأخرجن، وا لأصل: والله لأخرجن،... ﴿ ئي بن بى بي تج تح ﴾ [النحل: 56] ... وقال الشاعر:

تاللهِ يَبْقى على الأَيام ذو حِيَدٍ مُشْمَخِرٍّ به الظَيّانُ والآسُ

وإنّما حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم ودون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه: أنا رأيناها لا تدخل إلّا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة، إلّا ما حكى الأخفش من دخولها على (ربِّ الكعبة) في قولهم: ترب الكعبة، وذلك شاذ، ولمّا راينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات كما تقدّم في بابها علمنا أنّ للتاء مرتبة ثالثة ضعفت بها عن أن تكون مثلها، فعلمنا أنّها ثالثة عن الباء ثانية الواو في الاستعمال، فأجريت مجرى الباء في الخفض، وأجريت الواو مجراها في ذلك، و الواو ثانية عن الباء... الثالث: أنّ الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء، فحكمنا أنّها ثانية عنها ومبدلة منها والتاء في باب القسم تلزم الخفض كما لزمته الباء والواو))[3].

وتابع المرادي سابقيه في ذكره أقسام التاء وبيان حال عملها إذ قال: ((حرف يكون عاملاً وغير عامل، واقسامه ثلاثة: تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني، كتاء المضارعة. فأمّا تاء القسم فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلّا على اسم الله نحو: ﴿ ئي ئم ئو ئى ﴾ [يوسف: 85]، وحكى الأخفش دخولها على ال-(رَب)،

(1) معاني الحروف، الرماني: 51.
(2) اسرار العربية، ابو البركات الانباري: 248.
(3) رصف المباني، المالقي: 145- 146.

قالوا: ترب الكعبة، وخصّ بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى (الكعبة). وليس كذلك؛ لأنّه قد جاء عنهم: تربي. وحكى بعضهم أنّه قالوا: تالرحمن وتحياتك. وذلك شاذ، وهذه التاء فرع واو القسم؛ لأنّ الواو تدخل على كل ظاهر مقسم به، والواو فرع الباء... وقولهم: أنّ التاء بدل الواو، والواو بدل من الباء استضعفه بعضهم. قال: ولا يقوم دليل على صحته))[1].

وقال أبو حيان الأندلسي: ((وأمّا أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد ردّ هذا القول السهيلي))[2].

2- الواو:

من الحروف التي تدخل على الاسم والفعل كلاهما، ولا تختص بأحد منهما، لذا فهي غير عاملة، أو كما سماها الرماني وعدّها من الحروف الهوامل، فهي لا أحقية لها بالعمل في الاسم دون الفعل ولا بالفعل دون الاسم[3].

والواو على أنواع منها ما تكون عاطفة وزائدة وجارة وغيرها، وما يهمنا في بحثنا الواو الجارة في القسم، فهي لا تجرّ إلا في القسم، وهي محمولة على الباء[4]، ((ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول: أقسم والله))[5].

1- علة جعل الواو عوض الباء

ذكر المالقي علة جعل الواو عوضًا من الباء قائلا : ((أن تكون عوضًا من الباء نحو قولك: والله لتخرجنّ، والله لتقصدن زيدًا، والأصل الباء لأنها حرف جر في القسم وغيره، ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه، فدلّ على أصالتها وفرعية غيرها في الباب، قال الله تعالى: ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ [الطور: 1-2]، وقال: ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ [الشمس: 1]، وهو في القرآن كثير[6].

إذ عدّ المالقي الباء حرف جر سواء في القسم أو في غيره فهي باقية جارة في كل حال، غير أنّ هذا غير موجود مع الواو؛ لأنّ الواو تكون جارة في القسم فقط، وأضاف تعليلا آخرًا إذ يجوز إظهار فعل القسم معها أو حذفه وهذا غير جائز مع الواو، وأضاف علة أخرى وهي أنّ الباء تخفض الظاهر و المضمر بخلاف الواو التي لا تخفض إلا الظاهر[7].

وقد أورد هذه العلة الرماني إذ قال: ((وهي بدل من الباء في قولك:

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 117.
(2) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان: 322/6.
(3) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 68.
(4) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ابو البقاء العكبري: 254.
(5) شرح ابن عقيل: 10/1.
(6) رصف المباني، المالقي: 330.
(7) ينظر: رصف المباني، المالقي: 330.

حلفت بالله لأخرجن، ولا يجوز أن تدخل على مضمر كما تدخل الباء في قولك: به لأخرجن... لأنّ الباء هي الأصل والواو بدل منها، وقد شرحنا ذلك فيما تقدّم، وتضمر معها ربّ نحو قولك: ورجل أكرمت، وبلد دخلت))[1]. فضلا ً عن أن الباء حرف مختص بالأسماء في حين أن الواو من الحروف غير المختصة.

ووافق المرادي كثير من النحويين الذين ذهبوا إلى أنّ الواو بدل من الباء؛ لأنها لا تدخل على المضمر بسبب أنّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصلها[2].

وعدّ الزمخشري الباء أصل بقوله: ((والباء لأصالتها تنماز عن غيرها بثلا ثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: به لأعبدنه، وبك لأزورن بيتك، وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي الصقته بالمقسم به أربعة أحرف: الواو، والتاء، وحرفين من حروف الجر))[3].

وذكر أبو بركات الأنباري علة جعل الواو دون غيرها بقوله: ((فإن قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها...))[4].

3- حتّى

في (حتى) ثلاث لغات: المشهورة، وإبدال حائها عينًا، وهي لغة هذيلية، وبها قرأ ابن مسعود: (ليسجننهُ عتى حين)[يوسف:35]. وإمالة ألفها، وهي لغة يمنية[5]. و(حتى) حرف له أقسام ثلاثة، زادها الكوفيون قسمًا رابعًا، ومنهم من قال هي خمسة أقسام: ((حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا وهو أن يكون بمعنى الفاء))[6].

وكما أسلفنا أن ما يهمنا من هذه الحروف كونها ناصبة ولها تعليلات ترد في كتب حروف المعاني نتقصى ما يهمنا فيها فكانت كالنحو الآتي:

أ- علة الخلاف في (حتى):

يوجد خلاف بصري كوفي قائم إلى الآن في كون (حتى) ناصبة بنفسها أم بأن مضمرة وجوبًا حيث نلاحظ الكثير حينما يذكر (حتى) يضعها تحت عنوان (العوامل الناصبة للفعل المضارع بعد أن)، فالبصريون ومنهم سيبويه

(1) معاني الحروف، الرماني: 70.
(2) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 185.
(3) المفصل، الزمخشري: 454، 455.
(4) المفصل، الزمخشري: 455.
5)) الجنى الداني، المرادي: 508- 509 ، وينظر: منهج السالك، الاشموني: 242/2.
6)) الجنى الداني، المرادي: 498.

تبنّوا القول بالنصب على اضمار(أن) ولا يجوز إظهارها وأما عند الكوفيين ومنهم الكسائي والفرّاء النصب ب(حتى) نفسها لا ب- (أن) مضمرة بعدها. وأجازوا إظهار (أن) بعدها للتوكيد. ولقد أوضح هذا الخلاف وتطرق له المرادي بقوله: ((... حتى الناصبة للفعل هذا القسم أثبته الكوفيون فإنّ (حتى) عندهم تنصب بنفسها. وأجازوا إظهار(أن) بعدها توكيدًا. ومذهب البصريين أنها هي الجارة، والناصب (أن) مضمرة بعدها...))[1].

وأورد المرادي هذا الكلام من غير أن يبين علة الخلاف بين المدرستين. ومن تطرّق لهذا الخلاف مع تبيان علة تبني أحد الآراء في الخلاف هو ابن هشام حيث قال: ((... وإنما قلنا إنّ النصب بعد حتى بأن المضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأنّ حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأ سماء لا يعمل في الأفعال، وكذا بالعكس))[2].

تبنى ابن هشام قول علماء البصرة ورفض قول علماء الكوفة لأنه قد ثبت عنده خفضها للأسماء وعملها فيها مما يجعلها لا إمكانية لها في العمل في الأفعال بحسب قوله. وهذا ما قاله الرّماني أيضًا: ((ويضمر بعد حتى (أنْ) إذا دخلت على الفعل وذلك قولك: سرت حتى أدخلها والمعنى إلى أن أدخلها. وإنما احتجت إلى إضمار (أن) من قبل أن حتى من عوامل الأسماء وعوامل ا لأسماء لا تعمل في الأفعال، فأضمرت (أن) لتكون مع الفعل مصدرًا إذ المصدر اسم، فتكون حتى داخلة على الاسم))[3].

أما المالقي فقد ذكر علة قول كلا المدرستين ومن حذا حذوهما من دون أن يذكر اسم المدرستين صريحًا حيث قال: ((فمن قال أنها تنصبه بنفسها وهو رأي أهل الكوفة كما هو معروف، فلأنه لم يرَ(أن) في موضع من المواضع بعدها تنصب الفعل فجعل الحكم لها، وإنما رآها تلي الفعل وينتصب بعدها فجعل الحكم في النصب لها))[4].

وأورد تعليلهم بأنهم لم يجدوا (أن) قد ظهرت في موضع بعد (حتى) ورأوا الفعل بعدها وقد انتصب قرروا جعل حكم النصب ل-(حتى) دون (أن). وأيضًا فإن المالقي أتمّ حديثه عن من قال بإضمار (أن) لأنها مع الفعل في موضع المصدر فإذا قلت: سار القوم حتى يدخلوا المدينة. فالمعنى: حتى دخول المدينة، حيث جعلها داخلة على مصدر مخفوض وأيضًا وجدت (حتى) خافضة وما يخفض مختص بالاسم وحين دخلت(حتى)على الفعل كان لا بد من تقدير(أن) لتصيّر الفعل إلى المصدر المخفوض المختصة به ولا يكون هنالك اضطراب فيكون المختص غير مختص لأنه تناقض[5].

---

1)) الجنى الداني، المرادي: 506.
2)) المصدر نفسه: 498.
3)) مغني اللبيب، ابن هشام: 145.
4)) رصف المباني، المالقي: 154.
5)) ينظر: المصدر نفسه: 154.

وأضاف ابن الأنباري دليلًا آخر في اختصاص (حتى) بالجر، إذ تحذف ا لألف من ما الاستفهامية عند دخول (حتى) عليها والحذف لا يكون إلا إذا دخل عليها حرف الجر كما يقولون: ((حتام َ، وحتامه وكيم َه ولِمَه وما أشبهها))[1].

ومن الملفت للنظر أنّ (حتى) حين دخولها على الفعل المضارع لا تلزمه للنصب بل يجوز فيها أن ينتصب بإضمار (أن) أو لن يبقى مرتفعًا وهذه المواضع تختلف بحسب اختلاف أحوالها فهذا دليل أن لا اختصاص ل- (حتى) هنا في النصب فمن الأولى إرجاعها إلى الاختصاص الأول كونها جارة. فأنا أرجّح المذهب البصري في تقدير (أن) بعد حتى.

ب- علة تقدير (حتى) كتقدير (كي) أو (إلى أن):

إنّ ل-(حتى) عِدّة معان حيث قال عباس حسن: ((فأما معناها فالدلالة على (الغاية)، أو: على (التعليل)، أو على: (الاستثناء) وقال أيضًا: ... نوع يجد المصدر من (أن) المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من جملة مضارعية ومعناها: إما الدلالة على الغاية، وأما الدلالة على التعليل، وأما الدلالة على الاستثناء. و النوع الجار للمصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن))[2].

أما عن علة تقدير (حتى) كتقدير (كي) فقد أشار الرماني بقوله: ((فإذا نصبت الفعل جاز أن تقدّر (حتى) تقدير (كي) إذا جعلت السير سببًا للدخول، وجاز أن يقدّرها تقدير (إلى) إذا جعلت الدخول غاية سيرك))[3]. نفهم من هذا أنّ المعنى هو الذي يحدد علة التقدير فما كان سببًا في الجملة قدّرنا (كي) وما كان غاية في الجملة جعلنا (إلى) محله كتقدير.

وهذا الذي ذهب إليه الهروي فضلا ً عن إعطائه مثالين بي ّن فيهما معنى (كي)، وبيّن سبب عدم عكس تقدير المعنى الآخر عليه بقوله: ((فنصبها بمعنى (كي) قولك: سرت حتى أدخل المدينة، تريد: كي أدخلَ المدينة. وأما نصبها بمعنى (إلى أن) فقولك: وقفت حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن تطلع الشمس. ولا يجوز أن تكون (حتى) ها هنا بمعنى (كي)؛ لأن ّ وقوفك لا يكون سببًا لطلوع الشمس؛ لأن ّ طلوعها واقع لا محالة))[4].

وقد أضاف المالقي على كلام الهروي قائلا ً: ((... وإن لم يقعا خبرًا فـ لا يخلو أن يكون ما قبل حتى سببًا لما بعدها أولا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجيه أو تنفيه، فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقلله أو لا تكثر ولا تقلل))[5].

---

1)) الأنصاف في مسائل الخلاف، ابو البركات الانباري: 2 / 597.
2)) النحو الوافي، عباس حسن: 3/4- 5.
3)) معاني الحروف للرماني: 134.
4)) الأزهية، للهروي: 177.
5)) رصف المباني، المالقي: 154.

وفصّل في هذه الأنواع تركت مراعاة للاختصار، أما المرادي فقد بيّن مقياسًا يمكن أن تقاس عليه لمعرفة متى تقدر (كي) أو (إلى أن) محل حتى بـ قوله: ((وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها (إلى أن). وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها (في)...)) (1) .

نستخلص مما تقدّم أن (حتى) محل خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية وأن علماء الكوفة هم من استحدثوا قسمًا لـ(حتى) تكون فيه هي ناصبة بنفسها للفعل بينما أهل البصرة يرون أنّها تنصب بأن مضمرة وجوبًا وأن والفعل يكوّن مصدرًا مخفوضًا بـ (حتى) وأنا مع قول البصريين لنقاط أوجزها:

1- حذف الألف من ما التي للاستفهام عندما تدخل (حتى) علمًا أن الحذف لا يقع إلّا إذا دخل حرف جر.
2- لو كانت (حتى) ناصبة لزال اختصاصها بالأسماء ولاعتبرت حرف جرّ للأسماء، وحرف نصب في موضع آخر للأفعال وهي في الواقع جارة من عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وتقدّر بعدها (أن) لتؤلف مع الفعل مصدر يدخل عليه حرف الجر والسبب في تقدير (أن) لا غيرها لأنها هي (أم الباب) فكان التقدير أولى لها من غيرها.
3- عند دخول (حتى) على الفعل المضارع لا تلزمه للنصب فمرّة ينصب بها ومرّة يبقى على الرفع فلا اختصاص لها في نصب الفعل بل اختصاصها في جر الأسماء.

4- الكاف:

وردت الكاف في كلام العرب على صورتين، فمرة وردت مفردة، وأخرى وردت مركبة، وما يهمنا هو الكاف المفردة؛ لأنها من الحروف الجارة.

1- علة جعل الكاف زائدة

قال كثير من النحاة بزيادة الكاف، وزيادتها ليست ضرورة في كثير من مواضعها لورودها في النثر، وذكر الرماني علة وجوب جعل الكاف زائدة في قوله تعالى: ﴿ٺ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ﴾ [الشورى: 11] بقوله: ((ولا يجوز أن تكون غير زائدة؛ لأنه يصير كفراً، وذلك أنه يكون إثبات مثل، ونفي تشبيه عن ذلك المثل...وأجاز محمد بن جرير الطبري أن تكون غير زائدة، ولكن يكون (مثل) بمعنى ذات على حد قولك: مثلك لا يفعل كذا، أي أنت لا تفعل كذا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې﴾[المائدة:95]؛ لأنه إنما يجب عليه جزاء نفس ما قتل، لا جزاء مثل ما قتل، والمثل كالمثل))(2).

وذكر الاسترآباذي أن الكاف ((يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل)

1)) الجنى الداني، المرادي: 506.
(2) معاني الحروف، الرماني: 58.

في نحو: ﴿ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﯿ ﯾ ﯽ ﯼ ﯻ ﯺ ﯹ ﯸ ﯷ ﯶ ﯵ ﯴ ﯳ ﯲ ﯱ ﯰ ﯯ ﯮ ﯭ ﯬ ﯫ ﯪ ﯩ ﯨ ﯧ ﯦ ﯥ ﯤ ﯣ ﯢ ﯡ ﯠ ﯟ ﯞ ﯝ ﯜ ﯛ ﯚ ﯙ ﯘ ﯗ ﯖ ﯕ ﯔ ﯓ ﯒ ﯑ ﯐ ﯏ ﯎ ﯍ ﯌ ﯋ ﯊ ﯉ ﯈ ﯇ ﯆ ﯅ ﯄ ﯃ ﯂ ﯁ ﯀ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﬿ מּ ﬽ לּ כּ ךּ יּ טּ ﬷ זּ וּ הּ דּ גּ בּ אּ אָ אַ שּׂ שּׁ שׂ שׁ ﬩ ﬨ ﬧ ﬦ ﬥ ﬤ ﬣ ﬢ ﬡ ﬠ ײַ ﬞ יִ ﬜ ﬛ ﬚ ﬙ ﬘ ﬗ ﬖ ﬕ ﬔ ﬓ ﬒ ﬑ ﬐ ﬏ ﬎ ﬍ ﬌ ﬋ ﬊ ﬉ ﬈ ﬇ ﬆ ﬅ ﬄ ﬃ ﬂ ﬁ ﬀ 﫿 﫾 﫽 﫼 﫻 﫺 﫹 﫸 﫷 﫶 﫵 﫴 﫳 﫲 﫱 﫰 﫯 﫮 﫭 﫬 﫫 﫪 﫩 﫨 﫧 﫦 﫥 﫤 﫣 﫢 﫡 﫠 﫟 﫞 﫝 﫜 﫛 﫚 龎 齃 𧻓 𥳐 𥉉 䀹 䀘 㮝 𣏕 𢡄 𢡊 龜 鬒 頻 頋 響 韛 靖 難 陼 鉶 醙 遲 輸 贈 變 謹 諭 諾 謁 請 諸 調 視 覆 襁 蝹 華 荒 者 缾 練 絛 类 節 窱 磌 着 睊 直 盛 益 瘟 瘝 画 甆 瑱 猪 犯 爵 瞧 煮 瀞 漢 滋 滛 流 殺 歹 杖 望 朗 晴 敖 摒 搜 揄 戴 懲 慠 憎 愈 慎 惘 徭 彩 廙 廒 嬨 婢 奔 奄 墳 塚 嗢 喙 啕 喝 勺 勇 冀 充 侀 全 况 並 﩯 﩮 舘 𤋮 恵 頻 響 難 逸 辶 贈 賓 謹 謁 視 褐 著 艹 艹 臭 者 署 繁 縉 練 節 突 穀 禎 禍 祝 祖 祐 祈 祉 社 碑 琢 爫 煮 漢 渚 海 梅 暑 既 敏 懲 憎 慨 悔 屮 層 墨 塀 器 嘆 喝 卑 勤 勉 免 僧 侮 隷 郞 鶴 館 飼 飯 﨩 﨨 﨧 都 逸 﨤 﨣 諸 﨡 蘒 﨟 羽 精 靖 福 祥 神 礼 益 猪 凞 﨔 﨓 晴 﨑 塚 﨏 﨎 嗀 兀 廓 見 降 行 輻 暴 洞 宅 糖 拓 度 切 刺 茶 什 識 炙 狀 粒 笠 立 臨 淋 林 麟 鱗 隣 藺 璘 燐 吝 溺 匿 離 里 裡 裏 罹 痢 理 泥 梨 李 易 履 吏 利 隆 率 栗 慄 律 輪 淪 崙 倫 陸 戮 六 類 紐 硫 留 琉 溜 流 柳 杻 劉 阮 暈 龍 遼 蓼 療 燎 樂 料 尿 寮 僚 了 惡 隸 醴 禮 例 領 靈 零 鈴 聆 羚 瑩 玲 怜 嶺 寧 囹 令 獵 簾 殮 捻 念 廉 說 裂 烈 咽 劣 列 鍊 連 蓮 輦 聯 練 秊 璉 煉 漣 撚 戀 憐 年 轢 歷 曆 力 黎 麗 驪 閭 礪 濾 旅 廬 女 呂 勵 量 諒 良 糧 梁 凉 兩 亮 略 掠 若 拾 沈 辰 殺 說 葉 省 塞 參 索 數 泌 不 復 便 磻 北 異 率 怒 寧 丹 諾 樂 拏 讀 陵 菱 綾 稜 凌 凜 肋 勒 陋 縷 累 漏 淚 樓 屢 壘 雷 賂 磊 牢 聾 籠 弄 壟 論 鹿 錄 菉 綠 祿 碌 鷺 魯 露 路 虜 蘆 老 盧 爐 櫓 擄 勞 冷 來 郎 狼 浪 朗 廊 蠟 臘 拉 襤 藍 濫 嵐 鸞 蘭 爛 欄 卵 亂 駱 酪 落 珞 烙 洛 樂 邏 裸 螺 蘿 羅 癩 懶 奈 喇 金 契 龜 龜 句 串 滑 賈 車 更 豈                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﬿ מּ ﬽ לּ כּ ךּ יּ טּ ﬷ זּ וּ הּ דּ גּ בּ אּ אָ אַ שּׂ שּׁ שׂ שׁ ﬩ ﬨ ﬧ ﬦ ﬥ ﬤ ﬣ ﬢ ﬡ ﬠ ײַ ﬞ יִ ﬜ ﬛ ﬚ ﬙ ﬘ ﬗ ﬖ ﬕ ﬔ ﬓ ﬒ ﬑ ﬐ ﬏ ﬎ ﬍ ﬌ ﬋ ﬊ ﬉ ﬈ ﬇ ﬆ ﬅ ﬄ ﬃ ﬂ ﬁ ﬀ 﫿 﫾 﫽 﫼 﫻 﫺 﫹 﫸 﫷 﫶 﫵 﫴 﫳 﫲 﫱 﫰 﫯 﫮 﫭 﫬 﫫 﫪 﫩 﫨 﫧 﫦 﫥 﫤 﫣 﫢 﫡 﫠 﫟 﫞 﫝 﫜 﫛 﫚 龎 齃 𧻓 𥳐 𥉉 䀹 䀘 㮝 𣏕 𢡄 𢡊 龜 鬒 頻 頋 響 韛 靖 難 陼 鉶 醙 遲 輸 贈 變 謹 諭 諾 謁 請 諸 調 視 覆 襁 蝹 華 荒 者 缾 練 絛 类 節 窱 磌 着 睊 直 盛 益 瘟 瘝 画 甆 瑱 猪 犯 爵 瞧 煮 瀞 漢 滋 滛 流 殺 歹 杖 望 朗 晴 敖 摒 搜 揄 戴 懲 慠 憎 愈 慎 惘 徭 彩 廙 廒 嬨 婢 奔 奄 墳 塚 嗢 喙 啕 喝 勺 勇 冀 充 侀 全 况 並 﩯 﩮 舘 𤋮 恵 頻 響 難 逸 辶 贈 賓 謹 謁 視 褐 著 艹 艹 臭 者 署 繁 縉 練 節 突 穀 禎 禍 祝 祖 祐 祈 祉 社 碑 琢 爫 煮 漢 渚 海 梅 暑 既 敏 懲 憎 慨 悔 屮 層 墨 塀 器 嘆 喝 卑 勤 勉 免 僧 侮 隷 郞 鶴 館 飼 飯 﨩 﨨 﨧 都 逸 﨤 﨣 諸 﨡 蘒 﨟 羽 精 靖 福 祥 神 礼 益 猪 凞 﨔 﨓 晴 﨑 塚 﨏 﨎 嗀 兀 廓 見 降 行 輻 暴 洞 宅 糖 拓 度 切 刺 茶 什 識 炙 狀 粒 笠 立 臨 淋 林 麟 鱗 隣 藺 璘 燐 吝 溺 匿 離 里 裡 裏 罹 痢 理 泥 梨 李 易 履 吏 利 隆 率 栗 慄 律 輪 淪 崙 倫 陸 戮 六 類 紐 硫 留 琉 溜 流 柳 杻 劉 阮 暈 龍 遼 蓼 療 燎 樂 料 尿 寮 僚 了 惡 隸 醴 禮 例 領 靈 零 鈴 聆 羚 瑩 玲 怜 嶺 寧 囹 令 獵 簾 殮 捻 念 廉 說 裂 烈 咽 劣 列 鍊 連 蓮 輦 聯 練 秊 璉 煉 漣 撚 戀 憐 年 轢 歷 曆 力 黎 麗 驪 閭 礪 濾 旅 廬 女 呂 勵 量 諒 良 糧 梁 凉 兩 亮 略 掠 若 拾 沈 辰 殺 說 葉 省 塞 參 索 數 泌 不 復 便 磻 北 異 率 怒 寧 丹 諾 樂 拏 讀 陵 菱 綾 稜 凌 凜 肋 勒 陋 縷 累 漏 淚 樓 屢 壘 雷 賂 磊 牢 聾 籠 弄 壟 論 鹿 錄 菉 綠 祿 碌 鷺 魯 露 路 虜 蘆 老 盧 爐 櫓 擄 勞 冷 來 郎 狼 浪 朗 廊 蠟 臘 拉 襤 藍 濫 嵐 鸞 蘭 爛 欄 卵 亂 駱 酪 落 珞 烙 洛 樂 邏 裸 螺 蘿 羅 癩 懶 奈 喇 金 契 龜 龜 句 串 滑 賈 車 更 豈                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         

وإذا انجرّ ما بعدها كان حرفًا، وحكمها كحكم مذ، إلّا أنّ الاختيار أن نجرّ بها على كل حال))[1]. وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّها لا تجرُّ إلّا الزمان[2].

1- علة أسمية (مذ) وحرفية (منذ):

وعلل أبو البركات الأنباري اسمية (مذ) وحرفية (منذ) بقوله: ((إنّما قلنا: إنّ الأغلب على (مذ) الاسمية؛ لأنّها دخلها الحذف، والأصل فيها (منذ) فحذفت النون منها، والحذف إنّما يكون في الأسماء، والدليل على أنّ الأصل في مذ: منذ))[3].

وتابع المالقي من سبقه بذكر الاختلاف في (مذ) و (منذ) بقوله: ((واختلف النحويون: هل هي حرف قائم بنفسه أم هي مقتطعة من (منذ) فقال بعضهم: هو مقتطع من منذ واستدلّ بأنّه إذا صغر قيل فيه: منيذ، و الصحيح أنّه إذا كان اسمًا فهو مقتطع (منذ) بدليل التصغير المذكور وهو يرد ا لأشياء إلى أصولها، وأمّا إذا كان حرفًا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف))[4].

وذكر المرادي وجه الاختلاف في أصل هذين الحرفين حين نقل آراء النحويين فيهما فقال: ((قالوا أصل (مذ): (منذ)، ويلزم على قولهم أن تكون (أن) المخففة من (إنّ) و (أنّ) ... الذي يظهر أن مرادهم أنّ (مذ) أصلها (منذ) كأختها، فحذفت نونها وتركت أختها على أصلها، ألا تراهم قالوا أن الأغلب على (مذ) الاسمية والأغلب على (منذ) الحرفية، فلو كانت (مذ) فرع (منذ) هذه لمساوتها في الحكم))[5].

وذكر ابن هشام أن أصل (مذ) هو (منذ) معللا ً ذلك بقوله: ((بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن، نحو: مُذُ اليوم الأول، ولولا أنّ ا لأصل الضم لكسروا؛ ولأنّ بعضهم يقول: مذ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون[6] (ت:581ه): هما أصلان؛ لأنّه لا يُتَصَرّفُ في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم إنّ وكأنّ ولكنّ ورُبّ وقط))[7].

والراجح أنّهما –مُذ و منذ- ((إن وقع ما بعدهما مجرورًا فهما حرف جرٍ بمعنى (من) إن كان المجرور ماضيًا، نحو: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، أي: من

---

(1) المصدر نفسه: 117.
(2) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 335/1.
(3) أسرار العربية، ابو البركات الأنباري: 244.
(4) رصف المباني، المالقي: 255.
(5) الجنى الداني، المرادي: 464.
(6) ابن ملكون: إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرميّ: نحوي، من أهل إشبيلية مولدا ووفاة. من كتبه (إيضاح المنهج) الذي جمع فيه بين كتابي ابن جني - التنبيه، والمبهج - على الحماسة، و(شرح الجمل) للزجاجي، و(النكت على التبصرة للصيمري)، توفي سنة (581ه)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 62/1.
(7) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:1/ 348.

يوم الجمعة، وبمعنى (في) إن كان حاضرًا، نحو: ما رأيته مُذ يومنا، أي: في يومنا))[1].

(1) شرح ابن عقيل: 26/1.

المبحث الثاني
التعليل النحوي في الحروف النواسخ

أولا ً: التعليل النحوي في الحروف المشبهة بالفعل (إنّ وأخواتها)

النواسخ لغةً: جمع ناسخة، ونسخ الشيء أي أزاله وغيّر فيه، النواسخ اصطلاحًا: هي الكلمات التي تدخل على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) فتنسخهما ومن هنا جاءت تسمية النواسخ بهذا الاسم، أي أنها تغيّر الحكم لفظاً ومعنى[1]، وهي عبارة عن أفعال ناقصة وحروف تدخل على الجملة الإ سمية فتنسخها، أي: تنصب المبتدأ وترفع الخبر من تلك الحروف: إن وأخواتها وهي حروف ستة: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعلّ[2] وهي مجموعة حروف تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر.

1- علّة تسميتها بالأحرف المشبهة بالفعل:

ذكر النحويون أن ّ هذه الحروف تشبه الفعل، وسميت بالحروف المشبهة بالفعل[3]، وذكر الرضي علّة ذلك بقوله: ((إنما سُمّيت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل، بخلاف (ما)؛ لأنها تشبه (ليس) الذي هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرّف المتعدي، وأيضاً، (ما) الحجازية تشبه (ليس) معنىً لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنىً، ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، وأمّا فتحة أواخرها، فإنْ لم تقل إنها لمشابهتها الأفعال، بل قلنا: إنّ َها لا ِستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في (ليت)، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال، وإنْ قلنا إنّها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنّها تكون إذن، بسبب المشابهة المتقدّمة))[4]. ويفهم من هذا أنّه سم ّاها الحروف المشبهة بالفعل؛ لأن ّها شابهت الفعل المتعدي المتصرّف من حيث اللفظ والمعنى، وأنّ سبب التشبيه بالفعل يرجع إلى بنائها على الفتح، واِتصال الضمائر بها، واِتصال نون الوقاية، هذا من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى، فمشابهتها لمطلق الفعل من قبل أنّ في (إنّ) و(أنّ) معنى (حققت) و(أكدت) وفي (كأن) معنى (شبّهت)، وفي

---

(1) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغدد، 1397ه-1977م: 15.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 345.

(3) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: 1/ 278، شرح المفصل: 102/1، أوضح المسالك، ابن هشام: 59.

(4) شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذي: 4/ 346، وينظر: مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: 626ه)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ، 1407ه- 1987م: 147.

(لكنّ) معنى (استدركت)، وفي (ليت) و(لعلّ) معنى: (تمنّيت) و(ترجيت)[1].

ولو رجعنا إلى اِصطلاح (الحروف المشبهة بالفعل)، لرأيناه اِصطلاحاً متأخراً؛ لأن سيبويه لم يُسمّها بهذا الاسم، إنما قال عنها ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[2]. وربّما استمدّ النحويون هذا الا ِصطلاح من قول سيبويه: ((وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف تصرّف الأفعال كما أن (عشرين) لا تصرف تصرّف الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع))[3]. وأمّا أول مَن سمّاها بهذا الاسم فهو الزجاجي في حديثه على أنواع العلل[4]. والنحاة بعد سيبويه على هذا[5].

وتبين مِمّا تقدّم أن ّ أفضل من جمع وجوه المشابهة بين هذه الحروف والأفعال أبو البركات الأنباري، الذي قال: ((ووجه الشبه بينهما خمسة أوجه: الوجه الأول: أنّها مبنية على الفتح، كما أن ّ الفعل الماضي مبني على الفتح. والوجه الثاني: أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف، والوجه الثالث: أنّها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، والوجه الرابع: أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل
نحو (إنّني وكأنّني ولكنّني). والوجه الخامس: أنّ فيها معاني الأفعال...)) [6].
فيما أضاف الزجاجي وجهين آخرَين، هما: إنّها تطلب اِسمين كما يطلبها الفعل

---

(1) ينظر: أسرار العربية، ابو البركات الانباري: 148-149، شرح كافية ابن الحاجب، الا سترآباذي: 4/ 347-348.

(2) الكتاب، سيبويه: 2/ 131، هذا هو زعم الخليل ذكره سيبويه، وهو مذهب البصريين: وهو أنّ (إنّ) واخواتها هي العاملة في الخبر، كما عملت (إنّ) في الاسم، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف اِنما تعمل في الاسم النصب، والخبر مرفوع بما يرتفع به قبل دخولها (إنّ)، ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج: 1/ 278-279، الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الانباري: 1/ 176، شرح المفصل، ابن يعيش: 102/1.

(3) كتاب سيبويه: 2/ 131.

(4) ينظر: الايضاح في علل النحو: 64-65.

(5) ينظر: المقتضب، المبرّد: 4/108-109، الأصول في النحو، ابن السرّاج: 278/1، الا يضاح في علل النحو: 64، الجُمل للزجاجي: 65، علل النحو، ابن الوراق: 188، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (469ه)، تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، دار الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م: 161، اسرار العربية، ابو البركات الانباري: 149-150، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 207/1، شرح المفصل، ابن يعيش: 102/1.

(6) اسرار العربية، أبو البركات الانباري: 148-149، وينظر: المقتضب، المبرد: 4/ 108-109، الأصول في النحو، ابن السرّاج: 278/1، جمل للزجاجي: 65، علل النحو، الفراهيدي: 188.

المتعد ِ، ويتصل بها المضمر المنصوب[1].

أما ابن عصفور فأتّه أبطل بعض الوجوه، إذ إنّ اتصالها بالضمائر باطل عنده؛ لأنّ ضمائر النصب اِتصلت بها بعد العمل، وكذلك نون الوقاية، اِنما أُلحقت من اجل ياء المتكلم، وياء المتكلم اِنما اِتصلت بها بعد العمل، وأمّا كونها على ثلاثة حروف، وإنّ أواخرها مفتوحة، واِن معانيها معاني الأفعال، فليس ذلك بموجب لعملها عنده؛ لأن ّ (ثُمّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآ خر كـ(إنّ) ومعناها العطف، وهي مع ذلك لا تعمل، وأمّا طلبها للا ِسمين فاِنْ كان يُراد بذلك على الا ِختصاص فهو وحده موجب العمل. وذهب إلى أنها عملت لمشابهتها الفعل في الا ِختصاص؛ لأنّها تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها كما أنّ الأفعال تختص بالأسماء، وكل حرف مختص بما يدخل عليه فإنّه يعمل فيه[2].

أمّا عند المحدثين فنذكر ما ذهب إليه الاستاذ إبراهيم مصطفى، من أنّ القدماء أخطأوا في هذا الباب، فهو يرى أن اسم (إنّ) منصوب على التوهّم بسبب من أن اسم (إنّ) اِذا كان ضميراً جيء به ضمير نصب، فغلب على وهمهم أن الموضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نُصِب أيضاً[3]. والثاني ما ذهب اِليه الدكتور مهدي المخزومي من أحقية رفع اسم (إنّ)، وحجّته أنّ (إنّ) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الا ِستعمال فالاسم اِذا فُصِل عن (إنّ) جاز اِرتفاعه وقد ورد مفصولا ً فيما رواه الخليل: إنّ بك مأخوذٌ زيدٌ[4].

وما ذهب اِليه هؤلاء العلماء لا يثبت أمام النقد، فإنّ ما ذهب إليه الا ستاذ إبراهيم مصطفى، هو أحد الوجوه التي شابهت بها (إنّ) الفعل، وقد نصّ عليه القدماء. وكذلك اِذا كان الاسم مرفوعاً بعد (إنّ) فإنّه يعني أحد أمرين الأ ول: أن (إنّ) لم تعمل فيه شيئاً وهذا مخالف للا ِستقراء، فهي حروف اِختصّت بالأسماء، والا ِختصاص يهيئ الحرف للعمل، وإنّها داخلة على المبتدأ والخبر فاقتضتهما فعملت فيها كما عملت (كان) [5]، وعكس عملها للفرق بينهما[6]. والثاني: إنّها عملت، وهذا باطل ايضاً؛ لأن العامل لا يعمل في

---

(1) ينظر: الجمل للزجاجي: 65.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ا لاشبيلي، (ت:669ه)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشعار، إشراف: د. أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998: 422/1-423.

(3) ينظر: اِحياء النحو ، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937 م: 64، 67، 70، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. د.غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون- الجمهورية العراقية-سلسلة دراسات (155)، 1978 م: 254.

(4) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: 86-87.

(5) وهو مذهب الخليل وسيبويه: ينظر: الكتاب، سيبويه: 131/2.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 422/1.

اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر[1]. وبذلك بطُل أن يرتفع الا سم بعد هذه الحروف. وعليه فإنّ الراجح ما ذهب إليه النحاة القدماء؛ لأنّه نتيجة اِستقراء كلام العرب، وأمّا الرفع فهو لغة قليلة لا يُقاس عليها.

2- علّة تقديم منصوبها على مرفوعها:

لمّا ضارعت هذه الحروف الأفعال عملت[2]، إلّا أن ّ النحويين أوجبوا أن يكون المرفوع مُؤخّراً والمنصوب مُقدّماً[3]. والعلّة في ذلك أوردها الرضي بقوله: ((فلمّا شابهت الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظاً، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازية، فجُعل عملها أقوى، بأن قُدّم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأن الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسهُ عمل غير طبيعي، فهو تصرّف في العمل))[4]. فجُعل عملها فيما بعدها مخالفاً لعمل الفعل، ليدل بذلك على أنّها حروف[5]. وإذا تتبعنا هذه العلّة عند النحاة لم نجد لها ذِكراً عند الخليل وسيبويه[6]، ولا عند المبرد[7]، واكتفوا بالإشارة إلى شبه هذه الحروف بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدّم على الفاعل[8]. أمّا عند غيرهم من النحويين فالعلّة على ما يأتي:

1- يرى الجرجاني أن التشبيه الجيّد ان يقول: أنّه بمنزلة قولك: ضرَبَ زيداً غلامُهُ؛ لأجل أن تقديم المفعول به هنا واجب؛ لأن تأخيره يؤدي إلى الإ ضمار قبل الذكر[9].
2- يرى ابن الوراق أن العلّة في ذلك هي للدلالة على أنّها حروف خالفت أصلها لمشابهتها للأفعال[10].
3- وللجرجاني تعليل آخر، اِذ قال: ((وكان تقديم المنصوب أوْلى ليكون أبْعَدَ من مشابهة الفعل، اذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه، فإذا أُخّرَ المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل واِنحطاطها عن رُتبته))[11]. أي أنّهم قدّموا المنصوب على المرفوع للفرق بين هذه

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 422/1.
(2) ينظر: الكتاب، سيبويه: 131/2، شرح المفصل: 102/1.
(3) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 188، اسرار العربية: 149-150.
(4) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 346.
(5) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 189.
(6) ينظر: الجمل في النحو- للخليل- 73، الكتاب: 131/2.
(7) ينظر: المقتضب: 4/ 108-109.
(8) ينظر: الجمل في النحو: 73، كتاب سيبويه: 2/ 131، المقتضب: 4/ 108-10.
(9) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح. عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م: 210/1.
(10) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 189.
(11) المقتصد، الجرجاني: 1/ 444.

الحروف والأفعال، واِعتمد هذه العلّة الأنباري، وابن يعيش[1].

4- يرى الانباري أن هذهِ الحروف حُمِلتْ على الفعل في العمل ، كحمل الفرع على الاصل، فألزموا الفرع الفرع؛ لأن تقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ أيضاً[2]. وهذا ما اِعتمده ابن هشام[3].

ولم يقبل الرضي بهاتين العلتين؛ لأن ّ هاتين العلتين ثابتتان في (ما) الحجازية ولم يقدّم منصوبها على مرفوعها، فالعلّة عنده هي الأولى[4]. و الراجح عندي ما جاء به الرضي وله أصل في علّة ابن الوراق لأن الحرف لا أصل له في العمل فلما عمل لمشابهته الفعل، عكسوا هذا العمل أي قدّموا المنصوب على المرفوع للدلالة على خروج هذه الحروف عن الأصل.

3- علّة كون (لا) بمنزلة (إنّ)

ذكر الرماني أنها تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنّ)؛ لأنها نقيضتها، يدلك على ذلك قولهم: لا أحد أفضل منك، إلّا أنّها مبنية مع ما بعدها؛ وذلك جواباً لمن قال: هل من أحد؟ وحقّ الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال لا من أحد، إلّا أنهم حذفوا (من) وضمنوا الكلام بمعناها))[5].

وأنّ (لا) العاطفة تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب، نحو: يقوم زيدٌ ولا عمرو، وبعد الأمر، نحو: اضرب زيداً لا عمرًا، وبعد النداء، نحو يا زيد لا عمرو، وذكر بعض النحويين قولهم: أنها لا يعطف بها فعل ماض على ماضٍ؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلب، نحو: قام زيد لا قعد، وأجز بعض النحويين ذلك إذا قرنت به قرينة تدل على أنّه إخبار لا دعاء[6].

4- علّة عدم تصدّر (أن) المفتوحة الهمزة الكلام:

لا تتصدر (أن) المفتوحة الهمزة الكلام، فلا تقول: أنّك منطلِقٌ بلغني [7]، والعلّة جمعها سيبويه بأمرين في قوله: ((وإنما كرهوا اِبتداء (أن) لئِلا ّ يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إ ِن)، ولئِلا ّ يشبهوها ب-(أن) الخفيفة لأن (أن) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها (إنّ) و (أنّ))) [8]، فلا يبتدأ ب-(أن) المفتوحة الهمزة الثقيلة؛ لأن الابتداء يشبهها بالأسماء، والأسماء تعمل فيها (إنّ) ويقبح أن تلي (إنّ) (أنّ)، وكذلك الابتداء بها يشبهها ب-(أنْ) المفتوحة الخفيفة التي هي والفعل بمنزلة المصدر، والمصادر

---

(1) ينظر: أسرار العربية: 149-150، شرح المفصل: 102/1.
(2) ينظر: أسرار العربية: 149-150.
(3) ينظر: شرح اللمحة البدرية: 2/ 28-29.
(4) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 4/ 347.
(5) معاني الحروف، الرماني: 91.
(6) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 253، 254.
(7) ينظر: كتاب سيبويه: 124/3، شرح كافية ابن الحاجب، الاستآباذي: 3/ 346، حاشية الصبّان: 1/ 420.
(8) كتاب سيبويه: 3/ 124.

تعمل فيها (إنّ) وهذا قبيح، فلذلك قُبُحَ الابتداء بـ(أنّ)، وذلك يؤدي إلى قبح أن تلِي (إنّ) (أنّ) أو(أنّ) (إنّ)؛ لأنّهما جميعاً للتأكيد ويجريان مجرىً واحداً، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام و(إنّ)[1].

والحق أن ّ علة سيبويه قد اِعتمدها أغلب النحاة بعده، وما قالوه اِنما هو مشتق من كلام سيبويه، فاستقبح ابن السراج ذلك لأن ّ (أن) المفتوحة الهمزة بمنزلة (أنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر[2]، واستنكر الجرجاني ذلك؛ لا ِجتماع حرفي التوكيد[3]، وهذا ما قال به ابن يعيش، و الصبّان[4].

وقد علل الرضي ذلك بقوله: ((وأمّا (أنّ) المفتوحة فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد؛ لكونها مصدرية، وجب وقوعها مواقع المفردات، كالفاعل، و المفعول، وخبر المبتدأ، والمضاف اِليه، ولا تتصدّر، واِنْ كانت في مقام المبتدأ الذي حقّهُ الصدر))[5]. وقال أيضاً: ((وأمّا (أنّ) المفتوحة؛ فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه))[6]. وهذا يعني أنها وقعت مواقع المفردات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ والمضاف إليه؛ لكونها من جزأيها في تأويل المصدر، والمصادر تعمل فيها (إنّ) وهذا قبيح[7].

(1) ينظر: المقتضب: 2/ 343، وقول السيرافي هامش رقم (3) في الكتاب: 3/ 124.
(2) ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج: 323/1.
(3) ينظر: المقتصد، الجرجاني: 1/ 471-472.
(4) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 8/ 60، حاشية الصبّان: 1/ 420.
(5) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 352.
(6) المصدر نفسه: 352/4.
(7) ينظر: الكتاب، سيبويه: 3/ 124، المقتضب، المبرّد: 2/ 343.

5- علّة كسر همزة (إنّ) إذا وقعت حالا ً:

اشترط النحويون لكسر همزة (إنّ) وقوعها حالا ً[1]. وقد علّل الرضي ذلك بقوله: ((وتكسر أيضاً، إذا كانت حالا ً، نحو: لقيتُك وإنّك لراكب، قال تعالى: ﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ﴾ [الفرقان:20]؛ لأن ّ الجملة تقع حالا ً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد))[2].

فالعلّة عنده هي عدم وجود دليل على أنّها في تأويل المفرد، فيقتضي أن تكون في تأويل الجملة، والجملة تقع حالا ً، أمّا عند غيره، فالأزهري يرى أن ّ الأصل في الحال التنكير فلو فتحت همزتها لأصبحت مصدراً مؤولا ً وهو في تأويل المعرفة، فقال: ((... أو تقع حالا ً مقرونة بالواو، فالأول نحو: ﴿ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ﴾ [الانفال: 5]؛ فجملة (إنّ) ومعموليها في موضع نصب على الحال، والثاني نحو: جاء زيد إنّه فاضِلٌ، ولم تفتح (إنّ) فيها، وإن كان الأصل في الحال الا ِفراد، لأن (أنّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التنكير))[3]. أي أن ّه لا يجوز فتح همزة (إنّ) هاهنا؛ لأ نها مع ما بعدها بتأويل مصدر معرفة، وحقيقة الحال أن تكون نكرة[4].أمّا المصدر الواقع حالا ً فهو الصريح، لا المؤوّل[5].

والحق أن ذلك راجع إلى المعنى، فكل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل (جملة) تكون (إنّ) مكسورة فيه، وكل موضع يختص بأحدهما (مفرد) تكون مفتوحة[6].

ولم نجد تعليلا ً لذلك عند سيبويه والمبرد، ولا عند ابن السرّاج، وربما تفرّد الرضي بهذه العلّة وتابعه في ذلك الأزهري والصبّان[7]. ومن الملاحظ في الأمثلة التي ساقها الرضي أنّه توفر شرطاً آخر من شروط كسر همزة (إنّ)، وهو دخول لام الابتداء على خبرها. وهذه اللام لا تدخل إلّا في خبر المكسورة لأنها اختها في المعنى[8].

---

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 356، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه-2000م: 1/ 301، أوضح المسالك، ابن هشام: 60.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 356.

(3) شرح التصريح، خالد الازهري: 301/1.

(4) ينظر: حاشية الصبّان: 1/ 425.

(5) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 356.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 8/ 60-61.

(7) ينظر: شرح التصريح، خالد الازهري: 301/1، حاشية الصبّان: 1/ 425.

(8) ينظر: شرح المفصل: 8/ 63.

6- علة كسر همزة (إنّ) إذا كانت في موضع خبر اسم عين[1]

وذكر الرضي علة ذلك بقوله: ((وتكسر أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: (زيدٌ إنه قائمٌ)، و(كان عمرو إنه قائم)، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد))[2].

وهذه العلة لا تختلف عن سابقتها، إذ لا دليل على أنها في تأويل المفرد، قبل أن تكون في تأويل الجملة، وهو ما ذهب إليه الأزهري قائلاً: ((... أو تقع خبراً عن اسم ذات غير منسوخ، نحو: زيد إنه فاضل؛ لأن المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات؛ إلا بتأويل وذلك ممتنع مع (أنّ)))[3].

وقد اعتمدها الصبّان أيضا[4]. ونالت هذه العلة إهتمام بعض الباحثين المحدثين، ومنهم الدكتور عبد الحميد السيد الذي قال: ((وإذا وقعت مع معموليها خبراً عن اسم ذات، نحو: زيدٌ إنه قائمٌ، ولو فتحنا همزتها؛ لأوّلت مع معموليها بمصدر، وهو مفرد، ولا يصح الإخبار به عن الذات، فلا تقول: زيدٌ قيامُهُ))[5].

ثانياً: التعليل النحوي في الحروف المشبهات بليس (ما ,لا , لات)

هي أحرُفُ نفيٍ عملها عمل (ليس)، وتؤَدّي معناها وهي أربعةٌ: (ما، ولا، ولا تَ، وإنْ)، وهذه الأحرف من باب ((كان)) وإن فصلت عنها؛ لأنها ((حروف)) وتلك أفعال. وفيما يأتي بيان ذكر الحروف التي وردت فيها علة نحوية:

1- علة عمل (ما) المشبهة ب-(ليس):

ذكر المالقي أنّ أهل الحجاز يجروها مجرى (ليس) فيرفعون المبتدأ اسماً لها وينصبون خبره خبرًا لها، وعلل ذلك بقوله: ((وذلك تشبيها لها ب-(ليس)، إذ هي للنفي مثلها، وداخلة على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال، وزاد بعضهم وتدخل الباء الزائدة في خبرها كما تدخل في خبر ليس، فتقول: ما زيد بقائم، كما تقول: ليس زيدٌ بقائمٍ))[6].

وتابع المرادي المالقي في أنّ (ما) المشبهة ب-(ليس) من العوامل وعلل ذلك بقوله: ((لأنها شابهت (ليس) في النفي وفي كونها لنفي الحال غالباً وفي

---

(1) اسم العين أو اسم الذات هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو (حصان)، (وبيت)، و(رجل)، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 356/4 .

(2) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 356.

(3) شرح التصريح، خالد الازهري : 1/ 3024.

(4) ينظر: حاشية الصبّان: 1/ 218.

(5) تهذيب النحو، د. عبد الحميد السيد طلب. ط2، الصدر لخدمات الطباعة، بغداد، 1989م: 218/1.

(6) رصف المباني، المالقي: 247.

دخولها على جملة اسمية))[1]، والعرب تجري الشيء مجرى الشيء إذا وافقه من جهتين[2].

على حين ذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر شيئًا وهو منصوب بحذف حرف الجر[3].

2- علة تعيين عمل (لا) في قول (لا رجل في الدار):

إذا ما دخلت (لا) على اسم مرفوع ولم تتكرر فتعين أن تعمل عمل (ليس)، وقد علل ابن هشام الأنصاري ذلك بقوله ((إذا قيل: لا رجل في الدار، بـ الفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: بل امرأة، وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس)ـ وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكررت))[4].

فيرى ابن هشام أن (لا) الداخلة على اسم مرفوع لا بُدّ أن تتكرر فيمكن إهمالها، أو لا تتكرر فيجب إعمالها عمل (ليس)، فعلة عدم إهمالها وإعمالها عمل (ليس) هو عدم تكرارها، و((إنما لم يقدورها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذٍ واجبة التكرار))[5].

أ- علة أن يكون الظرف خبر لأحد الاسمين لا لهما:

في قولك: لا رجل ولا امرأة في الدار، احتمالان في (لا) الثانية:

الأول: أن تقدر (لا) تكرار للأولى.

الثاني: أن تقدر عاملة عمل (ليس)، والأولى مهملة أو العكس، وعندئذٍ لا بُدّ من أن يكون الظرف خبرًا لأحدهما (رجل أو امرأة)، ولا يجوز أن يكون خبرًا لهما معًا، وعللّ ذلك بأنه ((يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا وتوارد عاملين على معمول واحد)) [6].

ب- علة إجازة ابن جني وابن الشجري إعمال (لا) عمل ليس أربعة شروط

اشترط أغلب النحويين لعمل (لا) عمل (ليس) أربعة شروط، منها أن يكون اسمها نكرة، يقول ابن هشام في معرض ذكره للشروط التي وضعها النحويون لعملها: ((أن يتقدم اسمها ولا يقترن خبرها بـ(إلا) وأن يكون اسمها

---

(1) الجنى الداني، المرادي: 247.
(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 107.
(3) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: 207ه) تحقيق: احمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مركز تحقيق التراث، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1422ه-2001م: 139/3، التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741ه)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1416ه: 56.
(4) مغني اللبيب، ابن هشام: 240/1.
(5) المصدر نفسه: 239/1.
(6) مغني اللبيب، ابن هشام: 241/1.

وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر لا النثر))[1].

وكان علة مَن أجاز إعمالها في المعارف هو الواقع اللغوي، إذ استدلوا بقول النابغة الجعدي:

وَحلت سَوَادَ القلبِ لا أنا سِواها وَلا في حُبِّها مُباغِياً تراخِيا[2]

وقد ذكر باحث محدث أنه كان لابن هشام في هذه المسألة موقفان متناقضان، فمرة نجده قد غلط المتنبي في بيته:

إذا الجود لم يزرق خلاصًا من الأ ذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المال باقيًا[3]

في كتابه (اللمحة البدرية)، ومرةً أخرى ((وجدناه قد ذكر في شذور الذهب) معرفًا بالألف واللام، وقد احتجّ بقول الشاعر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدارُ دارًا ولا الجيران جيرانا)) [4]

3- لات:

لقد كثر الخلاف بين النحويين في (لات) أصلا ً وعملا ً ومعمولا ً وإملاءً، فمن اختلافهم في أصها وحقيقة ذهابهم إلى ثلاث ذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة (فعل ماضٍ) وهؤلاء اختلفوا على قولين.

وثانيها: أنها كلمتين (لا النافية) وتاء التأنيث اللفظ، كما في (رُبّتَ).

وثالثها: أنها كلمة وبعض كلمة؛ وذلك أنها (لا النافية والتاء الزائدة)

وكذلك اختلفوا في عملها فكانوا على ثلاثة مذاهب: الأول: أنها لا تعمل شيئًا، والثاني أنها تعمل عمل (إنّ)، والثالث أنها تعمل عمل ليس، وهو قول جمهور النحاة، وكذلك اختلفوا في معمولها.

1- علة تضعيف القول بفعليتها:

انقسم القائلون بفعلية (لات) على قسمين: الأول ذهب إلى ((أنها في الأ صل بمعنى (نقصَ) من قوله تعالى: {لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا} [سورة الحجرات: 15]، فإنه يقال: لاتَ يليتُ، كما يقال: ألتَ يألتُ، قد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي كم أنّ قلّ كذلك)) [5]. والآخر: أنها في الأصل (ليسَ) بكسر

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت-761ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة، ط11، 1383ه: 144، وينظر: شرح اللمحة البدرية: 26.

(2) شعر النابغة الجعدي: 171، جواهر الأدب: 304، الجنى الداني: 302.

(3) شرح ديوان المتنبي، العكبري: 283.

(4) التركيب اللغوي لشعر المتنبي، د. ظاهر محسن كاظم، 4272 - 273.

(5) مغني اللبيب، ابن هشام: 253/1.

الياء، فقلبت الياءُ ألفا، وأبدلت السين تاءً[1].

وردّ ابن هشام ذلك كله وعلله بأن لو كانت فعلا ً ماضيًا لم يكن للكسر وجه، ومعنى ذلك أنه من النحويين من ذكر أن التاء في (لات) قد تكسر، وكذلك ذكر الفرّاء أن (لات) تستعمل حرفًا جارًا لأسماء المان كـ(مُذ ومنذ)، ومحتجًا بمجيء الاسم بعدها مجرورًا، نحو قول الشاعر:

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلَا َتَ فَأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاء أوَانٍ

لذلك علّ ابن هشام عدم صحّة قول من قال أنها فعل ماضٍ بمجيئها مكسورة، وهو قول الجمهور والزمخشري، ومجيء ما بعدها مجرور، والكسر والجر يتنافى والفعل.

(1) المصدر نفسه: 252/1.

الفصل الثاني
التعليل النحوي في الحروف المختصة بالأفعال

المبحث الاول : التعليل النحوي في الجوازم
المبحث الثاني: التعليل النحوي في النواصب

الفصل الثاني
التعليل النحوي في الحروف العاملة بالأفعال

هناك من النحويين من يرى أن ثمّة علاقة بين اختصاص الحرف وعمله, فالحرف المختص عندهم هو ما كام مختصًا بشيءٍ دون شيءٍ آخر فيعمل به, أمّا الحرف غير المختص فلا يعمل عندهم شيئًا, إذ يقول ابن هشام: ((واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه, فإذا أثر في المعنى أثر باللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى))[1].

فهناك حروف مختصة بالأسماء كما تقدم ذكرها في الفصل الأول, وهناك حروف مختصة بالأفعال كأحرف الجزم والنصب فتعمل فيها الجزم والنصب.

وما يهمنا من الأفعال في هذا الفصل هو الفعل المضارع, فهو الفعل المعرب الذي يتغير تبعًا للعوامل, فتدخل عليه الجوازم فتجزمه, ومن هذه الجوازم (لم) و(لما) و(لام الأمر) و(لا) الناهية و(إن) الشرطية, وتدخل عليه النواصب فتنصبه, ومن هذه النواصب (أن) و(لن) و(إذن) و(كي) وما أشبه ذلك.

وإذا تجرد الفعل من الجوازم والنواصب ارتفع, وقد قسمنا هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول: أحرف الجزم، والمبحث الثاني: أحرف النصب، وفيما يأتي تفصيلها.

(1) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الا نصاري، ياسين بن زين الدين الحمصي (ت:1061ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م: 201/1.

المبحث الأول
التعليل النحوي في الجوازم

الجزم لغة ً:

القطع ، جزمت الشيء: أجزمه جزمًا: قطعته وقال المبرّد: ((أنما سُمِّي الجزم في النحو جزمًا لأن الجزم في كلام العرب القطع))[1].

والجزم : ضرب من الكتابة وهو تسوية الحرف، وقلم جزم: لا حرف ف، الجزم الحرف إذا سكن آخره[2].

الجزم اصطلاحًا:

الجزم خاص بالأفعال دون الأسماء، وهو في الأفعال مقابل الجر في الأ سماء وعلة عمله الجزم في الأفعال خاصة فكما أن الجر لا يكون إلا في الأ سماء فأن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال لأن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء[3].

والجوازم جمع جازم وعلة تسميتها بالجوازم ((لأنها تَقطع ُ من المضارع (أي: تَحذف) حركة آخره إذا كان آخره صحيحًا، وتقطع الحرف كلّه (أي: تحذفه) إن كان الآخر حرف علة[4].

---

1)) العين، الخليل الفراهيدي، 496/6.
2)) الكتاب، سيبويه 9/3.
3)) المصدر نفسه: 9/3-10.
4)) النحو الوافي، عباس حسن: 381.

الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا

الجوازم الداخلة على الفعل المضارع على أنواع :

نوع يقتصر على جزم فعل واحد وهي (لم، لا الناهية، لمّا، لام القلب) ونوع آخر يجزم فعلين وسيأتي لاحقًا الكلام عنه.

أولًا: لَمْ:

سبق وأن قال عنها البصريون: حرف نفي وجزم وقلب، فَلَمْ مختص بجزم الفعل المضارع، وينفي معناه، وأيضًا يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى ما مضى من الزمن[1]، وسنحاول الوقوف على حالات (لم) في كتب حروف المعاني وسنعرضها كالأتي:

1- علة جزم (لَمْ):

قال الرماني: ((... وعملها الجزم في الفعل وإنّما عملت الجزم لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي، ونفته))[2]، وهذا مما أشار إليه ابن هشام أيضًا بقوله: (لم) حرف جزم تنفي المضارع وقلبه ماضيًا نحو: ئي ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ئى [الأخلاص:3] حيث يتم نفي الفعل والتأثير في آخره حسب نوع آخره.

وأضاف العكبري أسبابًا أخرى في اختصاص (لم) بالجزم ثقل الفعل المضارع ونقل (لم) إلى زمن غير زمنه إلّا وهو الزمن الماضي؛ لذا فإنه يزداد ثقلًا فناسب أن يكون عمل (لم) الحذف وصرف (لم) الفعل المضارع إلى معنى الفعل الماضي، والفعل المضارع باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية ولكنه باعتبار لفظه يستحق البناء لذا جعل له حكم متوسط، ألا وهو السكون، الذي هو في المبني بناءً، وفي المعرب بسبب عامل من العوامل[3].

وبيّن ابن الوراق (لم) أنّها اختصت بالجزم مثل حروف الجزاء وذلك للتشابه الواقع بينهما فالفعل يقع بعد (لم) بمعنى الفعل الماضي، وكذلك الفعل الماضي يقع بعد حروف الجزاء، بمعنى الأستقبال[4].

2- علة خلوص الفعل المضارع بعد (لم) إلى المضي:

بعد أن عرفنا أن (لم) تجزم وتنفي الفعل وعلة أختصاصها بالجزم، توجد علة أخرى لها ذكرتها كتب الخاصة بهذه الحروف وبالأخص (لم) هنا وهذه العلة ذكرها المالقي حيث قال: ((أعلم أن (لم) حرف جزم ... إلّا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي لأنها جواب من قال: فعل، إذ هي نظيرها، فكأنك قلت مجاوبًا فلم يفعل ما فعل فهي من القرائن الصارفة الأ

1)) النحو الوافي، عباس حسن: 381.

2)) معاني الحروف، الرماني: 113.

3)) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري:47/2.

4)) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 198 ، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 2/ 47.

أفعال المضارعة إلى معنى الماضي وإن كان لفظها للحال والاستقبال))[1]، كما غلّط وضعّف المالقي الرأي القائل بأنها تجزم الأفعال المستقبلة لهذه العلّة التي ذكرها حيث قال: ((فمن قال: إنها تجزم الأفعال المستقبلة كأبي القاسم الزجاجي فغلط وتسامح للعلّة المذكورة))[2].

أما المرادي فكعادته يذكر آراء من تقدمه من العلماء ومن ثم يرجّح رأيًا منها أو يذكر رأيه، فقال: ((...وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على المضارع اللفظ فتصرف معناه إلى المضي وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين))[3].

وذكر المرادي أيضًا قول بعض العلماء الآخرين: ((وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ إلى المبهم دون معناه ونسب إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ))[4].

تبنى المرادي رأي سيبويه ورجحّه إذ قال: ((والأول هو الصحيح لأن له نظيرًا وهو المضارع الواقع بعد (لو) والقول الثاني لا نظير له))[5].

وذكر ابن الورّاق رأيًا آخر في الفعل بعد (لم) إذ ذهب إلى أن الأصل أن يلي (لم) فعلًا ماضيًا، وأن العلّة أوجبت أسقاط الأصل، واستعمال الثقيل وهو الفعل المضارع حيث لا يجوز الرجوع إلى الأصل؛ لأنهم لو استعملوا الأصل وهو الفعل الماضي لوقوع الجازم على غير ما بني له[6].

3- علّة عدم حذف (لَـمْ) و إبقاء فعلها و بالعكس:

يرى المالقي أن حذف (لم) وإبقاء معمولها أو حذفه وإبقاؤها غير صحيح لأن (لم) ومعمولها مرتبطان ببعضهما البعض ويصبحان كالشيء الواحد حيث قال: ((ولا يصح حذف (لم) وإبقاء الفعل بعدها مجزومًا كما لا يصح حذفه وإبقاؤها لالتزامهما وارتباطهما باختصاصهما بعضها ببعض فصارا كشيء واحد فأعلمه))[7].

ويرى ابن عصفور ان السبب في عدم جواز حذف المنفي ب-(لم) هو كونها من عوامل الأفعال، وهذه العوامل أضعف من عوامل الأسماء، وحيث أنه لا يجوز حذف معمول الجار وهو في الواقع أقوى في العمل من الجازم، فالأولى عدم جواز حذف الأضعف إلا وهو معمول الجازم[8].

---

1)) رصف المباني، المالقي: 225.
2)) المصدر نفسه: 225.
3)) الجنى الداني، المرادي: 479.
4)) المصدر نفسه: 479.
5)) الجنى الداني، المرادي: 479.
6)) ينظر: علل النحو، ابن الوراق:200.
7)) رصف المباني، المالقي: 225.

8)) ينظر : ضرائر الشّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس

وأما ابن هشام فقد وافق هذا الرأي حيث اعتبر حذف معمول (لم) غير جائز أما في الشعر فأعتبره ضرورة إذ قال:

احفظ وَديعَتَكَ التي اسْتَودعْتَهَا يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلَتْ وإنْ لم[1].

فضرورة[2].

وترجح الباحثة رأي من قال أن (لم) تختص بالدخول على الفعل المضارع، وتردّ معناه إلى الماضي ولا تختص بالدخول على الماضي، فلا يجوز أن نقول: لم ْ جاء، لم قَ عَد، فإن مثل هذا القول لربما يلتبس عندهم بالإستفهام.

لمّا:

تشترك (لمّا) مع (لم) في كونها حرف نفي مختص مضارع واحد، وبنفي معناه وبقلب زمنه من الحال والأستقبال إلى الزمن الماضي[3].

وأختلف في أصل (لمّا) منهم من قال بسيطة ومنهم من قال: مركبة من (لم) و(ما) وهو مذهب الجمهور وهذا قول ومذهب ابن السراج ذكره المرادي[4].

وقال الرماني:((وأصلها (لم) زيدت عليها (ما))) [5].

وسوف نستتبع (لمّا) في كتب حروف المعاني في ظل تعليلات علماء النحو لها وستكون كالتالي:

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1980م: 184.

1)) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة ، مغني اللبيب:294/1، حاشية الصبان: 226/3.

2)) مغني اللبيب، ابن هشام:1/ 294.

3)) النحو الوافي، عباس حسن:3/ 388.

4)) الجنى الداني، المرادي: 537.

5)) حروف المعاني، الرماني: 148.

1- علة عدم اقتران حرف التعقيب (قد) بـ (لمّا) :

قال المالقي عن هذه العلة: (وهي جواب لمن قال: قد فَعَل، ولذلك دخلت عليها (ما) كأنها عوض من (قد) ولذلك تزيد على (لم) بالاستمرار في النفي وتتفرد به دونها) [1].

إنّ دخول ما (عوض) لما عن(قد) وأيضًا سبب دخول (ما) أن يكون النفي بها مستمرًا ممتدًا مما جعل لما متفردة بهذا عن (لم) وقال ابن هشام أيضًا معللًا سبب عدم اقتران (لما) بقد وذلك لامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف لم تقول: فلم تقم، لأن معناه: وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز (قمت فلما تقم) لأن معناها وما قمت إلى الآن[2].

2- علة جواز حذف منفي (لمّا):

أورد النحاة عدة أحكام خاصة بـ (لمّا) وفارقت (لم) فيها وأختلفت عنها وأرجع ابن هشام هذه الأحكام كلها لعلة واحدة كون (لمّا) لنفي قد فعل. وإن ّ (لم) لنفي فعل حين قال: ((وعلة هذه الأحكام كلها إن لم لنفي فعل، ولمّا لنفي قد فعل))[3]. ومن هذه الأحكام: أنها لا تقترن بأداة شرط، وأن منفيها مستمر النفي إلى الحال، وأن منفي لما جائز الحذف وهذا الحكم الأخير ذكر ابن هشام فيه وأختار قول ابن الحاجب في حذف فعل لما في الآية الكريمة ﮋﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﮊ [هود :111]، إذ قدّر ابن الحاجب الفعل المحذوف وقال: ((والتقدير: لما يهملوا، أو لما يتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﮋﯠ ﯡ ﯢ ﮊ [هود:105] ... وقال ابن هشام في الرد ِ على ابن الحاجب وفي تقديره نظر؛ لأنه كان الأولى بابن الحاجب أن يكون تقديره من سياق الآية والفعل الوارد فيها وهذا ما دأب عليه أكثر النحاة فمثلًا قوله تعالى: ﮋﭑ ﭒ ﭓ ﮊ تقديره: وإذا انشقت السماء: انشقت، وقوله تعالى: ﮋﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﮊ [التوبة:6] نجد النحاة يقدرون وأن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، تقدير الفعل يكون على غرار الفعل الوارد في الآية وهذا رأي ابن هشام حيث قدّر ﮋﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮊ[هود:111] أي أنهم لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع والثاني: أن منفي لمّا متوقع الثبوت كما قدمنا، والأهمال غير متوقع الثبوت.

وترجح الباحثة رأي ابن هشام في تقديره لأنه أقرب إلى الصواب من رأي ابن الحاجب ونلاحظ أن ابن هشام متفق مع ابن الحاجب في جواز حذف منفي (لمّا) لكنه اختلف معه في تقدير ذلك المنفي فكان تقدير ابن الحاجب ضعيفًا كما أسلفنا.

---

1)) رصف المباني، المالقي: 226.
2)) مغني اللبيب، ابن هشام: 293.
3)) المصدر نفسه: 294/1.

لا الناهية:

يُطلب بها الكف عن شيء وعن فعله، وكثيرًا ما تجزم المضارع المبني للمعلوم في حالة كونه بدء بالتاء أو الياء كقوله تعالى: ﯿ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣﯤ ﯥ ﯦ ومن قال: لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق[1]، ولها تعليلات وردت في كتب النحو الخاصة بالحروف ومعانيها سأتطرق لها بعد الكلام عن أصل (لا) الناهية:

أصل (لا) الناهية:

وردت لها تسمية أخرى وهي (لا) الطلبية، وقد زعم بعض النحويين أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف فأنفتحت، أما السهيلي فقد زعم أنها (لا) النافية ويكون الجزم بعدها بـ (لام الأمر) التي أضمرت قبلها، وسبب تقدير هذه اللام كراهة ومنعًا لأجتماع لامين في اللفظ[2].

وقال المرادي: ((هما زعمان ضعيفان))[3]، ورفض ابن هشام هذه الأ قوال قائلا: ((وليس أصل (لا) التي يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافًا لبعضهم، ولا هي النافية والجزم بـ لام (أمر) مقدرة خلافًا للسهيلي))[4].

وعدّ أبو حيان ما ذهب إليه السهيلي في أصل لا غاية في الشذوذ؛ لأن فيه إضمار للجازم، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة فقط ، ولأن النحويين سواء منهم الكوفيون أو البصريون قد أجمعوا على أن (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل، وأن الجزم واقع بها بنفسها لا بغيرها[5].

1- علة أختصاص (لا) الناهية بالجزم:

اختصت (لا) الناهية بالدخول على المضارع وهي تقتضي جزمه واستقباله فهي لم تخرج عن اختصاصها هذا ولم تخرج عن جزمها أياه[6]. وقد أعطى المالقي تعليلًا لهذا الاختصاص فقال: ((وإنما جزمت في هذا الموضع لأ نها أختصت بالفعل ولم تكن كجزء منه نحو السين وسوف))[7]، ثم أتمّ كلامه بكلمة (كل) لأنها قاعدة مطردة قال بها النحاة: فكل ما كان أختصاصه بالفعل ولم يكن جزءًا منه فيدخل في باب الجزم لأن الجزم هو الأصل في الفعل و النصب فرع عنه ثم أردف كلامه بذكر قاعدة تخص الأسماء: ((كما أنّ ما

---

1)) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 385/1 .
2)) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: 5/2 .
3)) الجنى الداني، المرادي: 306.
4)) مغني اللبيب، ابن هشام: 248/1.
5)) ينظر: الأشباه والنظائر: 3/ 62 – 63.
6)) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 262/1 ، رصف المباني، المالقي: 215.
7)) الجنى الداني، المرادي: 306.

أختص بالأسماء ...))[1].

أورد هذه العلة المرادي بقوله: ((... وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضًا من أن يتنزل منه منزلة الجزء أم لا فإن نزل منه منزلة الجزء لم يعمل حرف التنفيس. وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحققه أن يعمل وإذا عمل فاصلة أن يعمل الجزم، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعمله كـ (أن) المصدرية وأخواتها فإنها لما شابهت نواصب الاسم نصبت ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم. وقد حكي عن بعض العرب الجزم (أنْ) و(لَنْ)[2]، وأيضًا أختصت (لا) بالجزم؛ حملًا على الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، ومعروف العرب يحملون الشيء على ضده، كما يحملون على نظيره ؛ ولأن الأ مر عندهم مبنيًا على الوقف؛ حمل النهي عليه وجعل نظيرًا؛ فلهذا خص ب الجزم[3].

2- ثانيًا: علة خلوص الفعل بعد (لا) الناهية للأستقبال:

ذكر المالقي علة جعل الفعل المضارع الداخلة عليه (لا) الناهية إلى زمن المستقبل لأنها نقيضة لـ (تفعل) المخلصة للحال، فإن قلت: (لا تفعل الآن) فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال، كما تقول : لتفعل الآن لذلك[4].

اللام الجازمة:

اللام من الحروف الواردة كثيرًا في كلام العرب جاءت لعدّة معاني، ومن يتكلم عن اللام لا بدّ أن يذكر الزجاجي، لأنه أفرد له مصنفًا خاصًا سمّاه، (اللامات) وفيه عدّ له أربعين معنى، واللام الحرف الثالث والعشرون في حروف الأبجدية العربية قسم عامل وقسم غير عامل، والعامل منه فيه ثلاثة أقسام: قسم يعمل الخفض، وقسم يعمل النصب وقسم يعمل الجزم وغير العامل فيه عدة أقسام منها لام الابتداء، لام التعريف، ولام الجواب، واللام الموطئة للقسم.

وما يهمنا من هذه الأقسام هي لام الأمر أو تسمى بلام الطلب ، وهي التي يطلب بها عمل شيء وفعله. لا تركه ولا الكف عنه[5]، وهي بهذا تكون عكس لا الناهية في هذا المعنى حيث الأخيرة تطلب الكف عن الفعل وتركه. أما مجيؤها في كتب حروف المعاني في ظل تعليلات العلماء النحويين فيما ورد من أمور تخص اللام كانت على النحو الآتي:

---

1)) المصدر نفسه: 307.
2)) الجنى الداني، المرادي: 90 – 91.
3)) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 198، أسرار العربية، ابو البركات الانباري: 236 .
4)) رصف المباني، المالقي: 215.
5)) النحو الوافي، عباس حسن: 381/1 – 382.

علة (السكون) أو (الكسر) في لام الأمر:

أتفق النحويون على كسر لام الأمر أبدًا إذا كانت في بداية الجملة لأنه يتعذر الأبتداء بساكن وقد أورد الرماني علة أخرى فقال: ((وكسرت اللام الجازمة حملًا على الجارة؛ لأنها نظيرتها، وذلك أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما كانت الجارة مكسورة، كسرت هنا حملًا عليها))[1].

وأنّ الجزم في الأفعال كالجر في الحروف كانت لام الأمر مكسورة؛ لأن لام الجر مكسورة أيضًا وفعلًا أنا أتفق مع قول الرماني مع ضميمة القول الأول أن العرب لا تبدء بساكن ولا تقف على متحرك وعلى الرغم من الأجماع والا تفاق على كسر لام الأمر. لكنّ بني سُليم يفتحونها في بداية الكلام لغة[2].

ونلاحظ الاختلاف في حركة اللام إذا دخلت الفاء أو الواو حيث بيّن الرماني أن لام الأمر تسكن مع الواو والفاء وقال: ((... وإنما أسكنت لأن الفاء والواو يتصلان بما بعدهما، ولا يجوز الوقف عليها)) [3] مع جواز الكسر والأ سكان أكثر لكنّ الزجاجي في كتابه (اللامات) أورد علة أخرى حيث جوّز كسر اللام تبعًا للأصل حملًا على اللام الجارة وأسكانها للتضعيف، والفاء والواو يتص لان بالكلمة كأنهما منها، حين قال الزجاجي: ((وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز الكسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفًا ؛ لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحد منها وقال: فإذا كان قبلها (ثُمّ) فإن الوجه كسر اللام؛ لأنّ (ثُمّ) حرف يقوم بنفسه، ويمكن الوقوف عليه والأبتداء بما بعده والواو والفاء لا يمكن ذلك فيها))[4]، وتابعه الفرّاء ووافقه على علة الأسكان للتضعيف [5].

وأيـ ـّد المالقي وذكر هذه العلل بقوله: ((اعلم أن هذه اللام لشدة اتص الها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التسكين لخفتها إن أتصل بها واو العطف أو فاؤه))[6] وكذلك كان رأي ابن هشام الاسكان بعد الفاء والواو حيث أن تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها.

أما إذا سبقت اللام بحرف العطف (ثُمّ)، فالأفضل كسرها والبصريون ينكرونه وقال الزجاجي: ((وقد أجاز بعض النحويين إسكانها مع (ثُمّ) أيضًا حملًا على الواو والفاء وعلى هذا قرأ بعض القرّاء: ﴿ي ه ه ے ئى [الحج: 22] والكسر أجود...))[7].

---

1)) معاني الحروف، الرماني: 67 .
2)) ينظر: البحر المحيط في التفسير، ابو حيان الاندلسي: 50/2.
3)) معاني الحروف، الرماني: 67.
4)) اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجّاجي(ت-337ه)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق، 1405ه-1985م: 93.
5)) ينظر: معاني القران، الفراء:224/2.
6)) رصف المباني، المالقي: 189.
7)) اللامات، الزجاجي: 93.

وأيد المالقي قول الزجاجي وعدّ التسكين مع (ثُمّ) من الأمور المستقبحة بقوله: ((ويستقبح ذلك فيها مع حرف منفصل نحو: ئي ثج ثم ئى [الحج :15]، ئي ه ه ئى [الحج: 29]))[1].

أما المرادي فقال: ((ويجوز إسكانها بعد (ثُمّ) وليس بضعيف ولا مخصوص))[2] بالضرورة خلافًا لزاعم ذلك وبه قرأ الكوفيون، وأردف المرادي قوله بالاختلاف في وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف فقال الأكثرون: إنه من باب الحمل على عين فَعِل أجراء للمنفصل مجرى المتصل[3].

أما ابن مالك فقد عزى التسكين للرجوع للأصل وذلك لسببين[4]:

الأول: مشترك وهو أن السكون مقدم على الحركة الإعرابية، فالحركة زيادة وا لأصل عدم الحركة.

الثاني: سبب لفظي وهو خاص ب-(لام الأمر)، يشاكل ويشابه عملها، حديث الذي منع من سكونها هو الابتداء لتعذر الابتداء بساكن ؛ فلذا كسرت فلو كان تسكين اللام بدون سبب يخصها، لاشتركت معها فيه لام (كي) التي تقع بعد حرفي الواو أو الفاء. فإذا دخل حرف العطف رجع إلى السكون، ليؤمن دوام تفويت الأصل. قال: وليس حملًا على عين فَعِل لأن مثله لا يكاد يوجد إلا ّ للضرورة[5].

والرأي القائل بتسكين لام الأمر حين تسبق بحرفي الواو أو الفاء يبدو لي أفضل من الرأي القائل بالكسر؛ لأن ّ فيه تخفيف من توالي الحركات؛ وأيضًا اتصال الواو والفاء اتصالًا وثيقًا مع ما بعدها حتى تصبح هذه الحروف وكأنها جزء منها فلا ممكن الوقوف على أحدهما، أما (ثُمّ) فإنه يمكن الوقوف عليها والابتداء بما بعدها، لأنها حرف مستقل بنفسه.

1- علة دخول (لام الأمر) على فعل الغائب:

ولام الأمر هي لام جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب وهي موضوعة للطلب؛ فيكثر دخولها على المضارع الذي يبدأ بعلامة الغياب التي هي الياء للمذكر والتاء للمؤنث[6].

وقال الرماني: ((والغالب عليها أن تدخل على فعل الغائب وذلك نحو قولك: لتعن بحاجتي ، ولتزه علينا))[7]. ودخول لام الأمر على فعل الغائب هو أصل دخولها إذ لا طريق غيره فلا أستطيع أن أقول لفاعل الفعل ثمّ لأنه غائب

---

1)) رصف المباني، المالقي: 189.
2)) الجنى الداني، المرادي: 154.
3)) المصدر نفسه: 154.
4)) ينظر: شرح الكافية: 1564/3، الجنى الداني، المرادي: 154.
5)) الجنى الداني، المرادي: 154.
6)) ينظر: اللامات، الزجاجي: 92، النحو الوافي، عباس حسن:1/ 38.
7)) رصف المباني، المالقي: 188.

فكان الأمر باللام مع الفعل المضارع هذا مع الفعل المبني للمعلوم .

إما إذا كان الأمر للمخاطب فهنا الأمر لا يحتاج إلى اللام، لأنه يستطيع أن يستغني عنها بصيغة (أفعل)، مثل: أكتب، أرحل ... إلخ.

وعدّ المالقي دخول لام الأمر على فعل المتكلم والمخاطب جائزًا ولكنه عبرّ عنه بأنه نادر والصحيح جوازه لوروده من كلام العرب، فتقول: ليقم زيد وليخرج عمرو، قال الله عز وجل: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﮁ ﭼ [الطلاق:7] [1].

أما عن دخول اللام على المبني للمجهول للمتكلم والمخاطب قال عنه المرادي: ((وأعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلّا باللام))[2]؛ لأن الفاعل هنا أنزل بمنزلة الغائب لأنه غير موجود فساوى الأمران في دخول اللام على المبني للفاعل الغائب المبني للمفعول المجهول؛ ((ولأن الأمر لغيرهما وهو الفاعل الغائب، فتقدير: لِتعن بحاجتي: ليعيك حاجتي))[3].

وقال المرادي أيضًا: ((وأن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأولى: بصيغة (أفعل) وهذا هو الكثير، نحو: أعلم. والثانية باللام وهو قليل))[4].

وقال بعضهم هذه لغة رديئة ومنهم الأخفش الذي قال: ((ادخال اللام في أمر المخاطب لغة رديئة، لأن هذه اللام أنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على أفعل، تقول: ليقم زيد، لأنك لا تقدر على أفعل وإذا خاطبت قلت: قم، لأنك قد استغنيت عنها)) [5]، وقال الزجاجي: ((لغة جيدة))[6].

وترجح الباحثة القول بأن الدخول لام الأمر على المتكلم قليل جدًا، إذ إن ّ المتكلم لا يأمر نفسه، إلا إذا نزلت منه منزلة الأجنبي وهو في غنى عن ذلك، لكنه فصيح جائز وإن كان قليل كما قال المالقي.

أما فيما يتعلق بلام الأمر حين دخولها على المخاطب، فهو فصيح جائز رغم قلته، ويغلب على ظني أن الأجود منه عدم الدخول على المخاطب حيث يمكن الأستغناء عنها بفعل الأمر مباشرة وهي لغة القرآن الكريم.

2- علة تسميتها بـ (لام الطلب):

اتضح لنا مما سبق أنّ لام الأمر اختصت بالدخول على الفعل المضارع الغائب ويمكن أن تدخل على المتكلم والمخاطب، وهي جازمة لهذا الفعل المضارع وتبقى جازمة للفعل وإن خرجت عن الطلب إلى غيره من الأغراض. وهذا الرأي أورده ابن هشام بقوله: ((ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم

---

1)) المصدر نفسه: 188.

2)) الجنى الداني، المرادي: 153.

3)) شرح الأشموني: 3/4، همع الهوامع، السيوطي: 5/2.

4)) الجنى الداني، المرادي: 153.

5)) الصحاح، الجوهري: 6/ 2548 ، لسان العرب، ابن منظور: 444/15 ، البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي: 7/8.

6)) اللامات، الزجاجي: 92.

بين كون الطلب أمرًا نحو: ﴿ڃ چ چ﴾ [الطلاق :7] أو دعاء نحو: ﴿ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ﴾ [الزخرف:77] أو التماسًا كقولك لمن يساويك (ليفعل فلان كذا) إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره. كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى﴾ [مريم: 75]، ﴿ھ ھ ے ے﴾ [العنكبوت:12] أي: فيمد ونحمل، أو التهديد نحو: ﴿ئې ئې ئى ئى﴾ [الكهف :29] وهذا هو معنى الامر في ﴿ئې ئې ئى ئى﴾ [فصلت:40])) [1].

يُفهم من هذا أن رأي ابن هشام إنه لا فرق بين كونها للدعاء أو غيره من الأغراض؛ لأنها تبقى لام الطلب على الرغم من اختلاف الغرض منها وهذا الرأي وافقه فيه المالقي بقوله: ((وجملة الأمر: إن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت للصيغة له من طلب أو إباحة أو تعضيد أو تكوين ... فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجري على تنويعهم في الاصطلاح، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل، ومن الأدنى إلى الأعلى، ويكون ذلك بصيغة أفعل أمرًا، وبعضهم من المتأخرين تحقق فزاد الدعاء، وحقيقته ما ذكر تلك فأعلمه)) [2].

أما المرادي فقال: ((والأولى أن يقال لام الطلب، ليشمل الأمر والدعاء ...؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد الأعلى فهو أمر وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء وإذا ورد من المساوي فهو التماس)) [3].

فقد أشار المرادي من الأفضل أن يطلق على اللام هذه لام الطلب وليس شيئًا آخر، وهذا ما قاله عباس حسن: ((وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها (بلام الطلب) أنسب)) [4] وترجح الباحثة ما ذهب إليه عباس حسن في تسميتها؛ لأنها تسمية شاملة لكل الأغراض التي تخرج لها (لام الأمر).

3- علة حذف لام الأمر أو أبقاؤها:

اختلف النحاة في حذف لام الطلب وبقاء عملها على أقوال عدة حيث ذكروا تعليلات لأقوالهم ومنها:

أ- ذكر المالقي رأي البصريين في أن الفعل إذا كان بغير اللام يكون صيغة قائمة بنفسها لا مدخل للام فيها، وأن الذي فيه لام فهو صيغة فعل مضارع قد جُزم بلام الأمر، أما الأول فمبني على الوقف والآخر معرب بالجزم. ونفهم من رأيهم هذا أنهم أخرجوا صيغة الفعل المضارع من احتمال كون حذف لام الطلب وبينوا أنها صيغة قائمة بذاتها [5].

أما الزجاجي في كتابه (اللامات) فقد فصّل في رأي ومذهب البصريين

---

1)) مغني اللبيب، ابن هشام:240/1.
2)) رصف المباني، المالقي: 189.
3)) الجنى الداني، المرادي: 152.
4)) النحو الوافي، عباس حسن: 1/ 382.
5)) رصف المباني، المالقي: 188.

بقوله: ((وأجمع البصريون على أنّ هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب كقولك: أذهبْ يازيدُ، وأركبْ وانطلقْ، وشبه ذلك. ودليلهم على أنّه غير معرب أنه لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه، لأن الشيء لا يعرب نفسه فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوع ولا منصوب ولا مخفوض بغير رافع و لا ناصب ولا خافض، فكذلك لا يكون مجزوم بغير جازم وليس في قولك اذهب وأركب وما أشبه ذلك جازم بجزمه وفي قولك ليذهبْ زيدٌ وليركب جازم وهي اللام))[1].

ب- وهو ما أورده الزجاجي -والمالقي من أن ّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب حين يكون بلا (لام) حين قال الكوفيون (هو مجزوم أيضًا بأضمار اللام، لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في كلامهم وحذفه ولا سيما إذا عُرف موقعه ولم يقع فيه لبس فتقدير قولهم: اذهب يا زيدُ: لتذهب يا زيد, وهذا أصله، ثم حذفت وأضمرت اللام، فهو عندهم مجزوم بأضمار اللام[2]، ويتضح من كلامهم أنهم أجازوا حذف اللام حتى في حالة الاختيار لأنه كثر في كلام العرب وكان ليس فيه لبس.

وقال الفرّاء: ((إلّا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل وأنت تعلم أن الجازم والناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف. -يعني همزة الوصل-. في قولك: أضرب وأفرح؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف الساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء كما قال (ادّراكوا) و(اثاقلتم))) [3]. وهو يعني أن (اضرب) أصلها: (لتضربْ).

ج- رفض حذف لام الطلب إلّا للضرورة، وهذا الرأي ما ذهب إليه المتأخرون:

إلى أن ّ الصحيح أن ما فيه اللام مضارع معرب بالجزم لوجود المضارعة فيه وهو التاء والباء والنون والالف التي أعربت بسببها، وما ليس فيه اللام صيغته صيغة أخرى وهو مبني لا مدخل ل-(اللام) فيه، ولا شبه بينه وبين الا سم كما كان في المضارع من الإبهام، والتخصيص الموجودين فيها. إذ تلك الصيغة لأحرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب ولا شبه بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين، بل هي صيغة مخلصة للاستقبال بنفسها فهي أصل قائم بنفسه فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجابوا: بأنه لا يحذف حرفان أحدهما يوجب علّة تكون أصلًا في شيء، ويبقى حكمها كحرف المضارعة واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده وصار معه كبعض حروفه، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وهذه كقوله:

---

1)) اللامات، للزجاجي: ص 94.
2)) اللامات، للزجاجي: 94، وينظر: رصف المباني: 188.
3)) معاني القران، للفراء: 469/1.

... أو يبك ِ من بكى.

وهذا الرأي وافقه فيه المرادي حيث أورد أقوالًا في حذف لام الطلب منها هذا القول أما المبرد فقد منع ذلك حتى في الشعر. أما الكسائي فقد جوّز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿ ﴾ [إبراهيم :31]، أي: ليقيموا. وتوجد آراء أخرى وردت في حذف اللام لم ترد فيها تعليلات فاستغنيت عن ذكرها.

ثانيا: الحروف التي تجزم فعلين:

من الحروف التي تجزم فعلين هما (إنْ، وإذما) وهما يدخلان تركيب شرطي يبني على جملتين حيث لا تستقل أحداهما عن الأخرى. حيث تجتمع الجملتان بسبب ذلك الارتباط الشرطي في وحدة لغوية مفيدة حيث نجد أن الحرف (إنْ) وأيضًا (إذما) تحقق من خلالها هذا الارتباط. ويؤكد هذا الارتباط ابن يعيش حيث أن جملة الشرط عنده ((مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل)) [1]، أما عن كيفية حدوث هذا التركيب قال: ((لما دخل ها هنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر))[2]. من هذا يُفهم أن هذا التركيب الشرطي يسمى في اللغة العربية أسلوب الشرط.

---

1)) شرح المفصل، ابن يعيش: 88/2.
2)) المصدر نفسه: 156/2.

والشرط في اللغة : الشين والراء والطاء أصل يدل على عَلَم وعلامةٍ، من ذلك الشرط العلامة[1]. والجمع شروط وشرائط. والشرط الزام الشيء و التزامه في البيع ونحوه[2].

أما الشرط اصطلاحًا: هو ((وقوع الشيء لوقوع غيره))[3]، ولهذا فإن ترتيب وقوع أمرين أحدهما على الآخر متوقف على وجود أداة مخصوصة وقلنا بأن أدوات الشرط تجزم فعلين وهي على قسمين: الأسماء، والحروف التي هي موضع بحثنا.

أولًا: إنْ: المكسورة الهمزة والساكنة النون، وهي حرف شرط يجزم فعلين باتفاق النحاة[4]. وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط. نحو قوله تعالى: ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ [الأنفال:19]، إذ جزمت (إنْ) فعلين مضارعين، الأ ول تعودوا وهو (فعل الشرط) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والثاني: نعدْ وهو (جواب الشرط) والسكون علامة جزمه وذكر المرادي أنها أم الأدوات الشرط أي أنها أم الباب كما يقال. وقد وردت بعض التعليلات الخاصة بـ(إنْ) في كتب حروف المعاني جاءت كالآتي:

1)) مقاييس اللغة، ابن فارس:260/3.

2)) لسان العرب، ابن منظور: 329/7، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: 1136، 141، القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيرزآبادي (ت:817ه)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، بيروت، 1426ه-2005م: 1/ 673.

3)) المقتضب، المبرّد:45/2.

4)) شرح شذور الذهب، ابن هشام: 443، الجنى الداني، المرادي: 228.

1- علة عمل الأداة في الفعلين (الشرط والجزاء):

من الملاحظ أن الخلاف محدود بين النحاة حين تناولهم عامل الجزم في فعل الشرط حيث يوشك أن يكون ثمة أجماع على أن العامل فيه هو الأ داة، لكن الخلاف يتسع عند بيان من هو عامل الجزم في الجواب. حيث كان للنحاة عدة مذاهب إزاء ذلك وقد أختار المالقي القول بأن الأداة هي التي تعمل في الفعلين معًا حيث عزا ذلك إلى سيبويه إذ قال: ((والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معًا ، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين))[1].

وأختار ابن يعيش هذا المذهب أيضًا وقال: ((والذي عليه الأكثر أن (إنْ) هي العاملة في الشرط وجوابه لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء. إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لا جزءًا من العامل))[2].

وعلل المالقي سبب تنبيه لهذا المذهب: ((لأنه قد تقدم أن العامل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إما بالأصالة كالفعل، والحرف في الاسم والحرف في الفعل وأما الشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم، فالأول نحو: قام زيد، وبزيد، ولم يقم، وإن يقم أقم، والثاني: كضارب زيدًا، وحسنٌ وجهه، وإن زيدًا قائم، هذا هو الأصل في هذه الصناعة...))[3].

والقول الثاني فالعامل عندهم تركب من الأداة وفعل الشرط وهو مذهب الخليل لأنك إذا قلت: إن تأتني آتكْ؛ فأتك انجزمت ب-(إن تأتني)[4].

وتابعه المبرد في هذا المذهب، لم يقبله المالقي الذي ردّ قائلًا : ((ولا عاملان في معمول واحد؛ لأن كل واحد منهما لا يطلبه الآخر فبطل القول الثاني))[5].

والقول الثالث: عد العامل في جواب الشرط هو فعل الشرط إذ انتصر لهذا المذهب الأخفش في قول نُسِب إليه في شرح الكافية: ((إن الشرط مجزوم بالأداة. والجزاء مجزوم بالشرط لضعف الأداة عن عملين، والشرط ط الب للجزاء، فلا يستغرب عمله في))[6]، وأخذ بهذا القول ابن مالك في

---

1)) رصف المباني، المالقي: 99.
2)) شرح المفصل، ابن يعيش: 265/4.
3)) رصف المباني، المالقي: 99.
4)) ينظر: الكتاب، سيبويه: 63/3.
5)) رصف المباني، المالقي: 99.
6)) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 92/4.

التسهيل[1].

وابطل المالقي هذا المذهب بزعمه أنّه لا صحة فيه بقوله: ((... لا يصح عمل فعل في فعل؛ لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه، فبطل القول الثالث))[2].

وترجح الباحثة مذهب المالقي؛ ذلك لأن أداة الشرط هي تؤدي الوظيفة الدلالية في التركيب. فلا غرو أن تؤدي وظيفة العامل الواحد في معمولين مختلفين. فضلا ً عن أن ّ المالقي ذكر أنه مذهب سيبويه والظاهر في الكتاب أن كلام سيبويه يخالف هذا المذهب إذ جاء فيه: ((واعلمْ أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله))[3].

2- علة الاختلاف في رفع أو جزم المضارع (جواب الشرط) إذا كان (فعل الشرط) ماضيًا.

((ولا يخلو الفعلان في باب (إنْ) من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا ؛ فإذا كانا مضارعين، فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطًا , فإذا وقع جواب ، ففيه الجزم والرفع))[4].

ويمكن أن يكون فعل الشرط وجوابه متحدين في نوع الفعل فإذا كانا مضارعين فلا خلاف في جزمهما، أو ماضيين كانا في محل جزم. لكن الخلاف فيما إذا وقع المضارع جوابًا للشرط وكان فعل الشرط ماضيًا. إذ أورد المالقي علة قياسه على الجزم حين قال: ((لأنه أصل العمل في المضارع، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل، والرفع موافقة للماضي قبله في عدم العمل وجهة من جعله مرفوعًا لأ نه سبق بفعل ماضٍ في فعل الشرط والماضي لا يجزم لأنه مبني فحمل عليه))[5].

ورأي المتأخرين هو ما قاله الزمخشري، أما المالقي فقد اختار الجزم فقط سواء تقدمه فعل ماضٍ أم لا .

إذ ما:

وضعت (إنْ وإذما) في الأكثر– حتى يُعلق الجواب على الشرط ويكون تعليقًا مجردًا يراد به الدلالة على أن الجواب قد وقع وتحقق بوقوع الشرط وحققه من دون وجود دلالة فيها على زمان، أو مكان، أو عاقل أو غير عاقل

---

1)) شرح التسهيل، ابن مالك: 4/ 79.
2)) رصف المباني، المالقي: 99.
3)) الكتاب، سيبويه: 62/3.
4)) المفصل، الزمخشري: 416.
5)) رصف المباني، المالقي: 97.

وأيضًا لها دلالة أخرى تضم إلى الدلالة السابقة هي الدلالة على الشك أو الا ستحالة[1]. ومما ورد من تعليلات لها ستكون على النحو الآتي:

1- علة القول بحرفيتها :

أورد المالقي أنها عند سيبويه حرفًا لا يكون فيها الجزاء إلّا إذا ضم إليها (ما) إذ هي عنده مركبة من (إذ) وجاء معها (ما) ومجيء (ما) معها ليس عبثًا أو لغوًا ؛ لأنها هي التي تعطيها الجزاء ، فبدونها لا يجازى بها، وهي تشكل مع (ما) حرفًا واحدًا. حيث جعل سبب كونها حرفًا في كل موضع : ((إذ هي متوغلة في البناء ، لا تخرج عنه أصلًا . وهذا شيء حقه في الحروف وهو اصل فيها[2]))، فلذلك جعلها سيبويه في الحرفية (إنْ) المتفق على حرفيتها. ووافقه المالقي في كل ما قال واعتبره المذهب الصحيح حيث قال: ((و الصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع بأسميتها كما دخل في باب الجزاء فأعلمه))[3].

وأضاف المالقي أسبابًا أخرى على حرفيتها لعلة البناء المذكورة وأضاف لأنها على حرفين (إذ + ما) وكونها تطلب الفعل باختصاصها به والتأثير فيه وهذه كلها من خواص الحروف[4].

أما المرادي فنجده قد وافق رأي المالقي في وجوب اقتران (إذ) ب-(ما) وأعطى علة ذلك حين قال: ((لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها . وا لإضافة من خصائص الأسماء، وكانت منافية للجزم))[5].

فهذا التركيب مع (ما) كفها عن الإضافة وجعلها تتهيأ لما لم يكن لها من معنى وعمل. فما دامت المجازة مقصودة بها صارت (ما) ملازمة لها[6]، وهذا أيضًا رأي ابن مالك[7]ومن وافق سيبويه على كون (إذما) حرفًا هم ابن يعيش[8]، والأشموني[9] وهو مذهب الجمهور أيضًا[10].

---

1)) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 415/2.
2)) رصف المباني، المالقي: 63.
3)) المصدر نفسه: 63.
4)) المصدر نفسه: 63.
5)) الجنى الداني، المرادي:214.
6)) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: 443.
7)) أنظر: شرح الكافية 3/ 1620- 1621.
8)) شرح المفصل، ابن يعيش 7/ 47.
9)) شرح الأشموني: 3 / 580.
10)) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: 443.

وذكر المرادي من رفض حرفيتها وقال بأسميتها وهم: المبرد[1]وتبعه ابن السراج[2] وأبو علي[3]ومن وافقهم حتى مع التركيب فهي باقية على أسميتها لأن (إذ) قبل دخول (ما) عليها اسم والأصل فيها عدم التغيير[4].

ورد خالد الأزهري فقال: ((إن التغيير قد تحقق فيها بدليل أنها كانت للماضي وصارت للمستقبل، وأن التغيير في زمانها لا يلزمه التغيير في ذاتها، مثل المضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين : الحال أو الاستقبال، وإذا دخلت عليه (لم) فإنه زمانه ينقلب إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها))[5].

وأورد المرادي قول ابن مالك على صحة قول سيبويه وكأن هذا القول رد على من قال بأسميتها ، فقال ابن مالك: ((لأن (إذ) قبل التركيب حكم بأسميتها لدلاتها على وقت ماضٍ؛ ولقبولها بعض علامات الأسمية، مثل: التنوين والإضافة إليها والوقوع موقع مفعول فيه نحو قوله تعالى: ﴿ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ﴾ [البقرة :124]. وموقع مفعول به، نحو: قوله تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ﴾ [الأعراف: 69]، أما من حيث المدلول المجمع عليه بعد التركيب وهو المجازاة فإنه من معاني الحروف، ومنهم من زعم أن لها مدلولًا زائدًا آخر فلا حجّة له في ذلك إضافة إلى أنها لا تقبل أيًا من العلامات المقبولة على ذلك عندها قبل التركيب فلزم ووجب انتفاء أسميتها، وثبوت حرفيتها))[6].

وترجح الباحثة ما أورده من قول ابن مالك ثبت صحته لأن حين تركبت (ما) مع (إذ) فارقتها الأسمية وصارت حرفًا جازمًا .

---

1)) ينظر:الجنى الداني، المرادي:214،المقتضب، المبرّد:46/2، مغني اللبيب، ابن هشام:92/1.

2)) الجنى الداني، المرادي:214،أصول النحو،السيوطي:13/2، مغني اللبيب: ابن هشام: 92/1.

3)) الجنى الداني، المرادي: 214 ، مغني اللبيب: ابن هشام: 92/1.

4)) شرح التصريح، خالد الازهري: 2/ 248.

5)) المصدر نفسه: 2/ 248.

6)) ينظر: شرح الكافية، ابن مالك: 1662/3، والجنى الداني، المرادي:14– 15.

المبحث الثاني
التعليل النحوي في النواصب

قسم النحويون الأفعال في العربية على ثلاثة أنواع : ماضٍ ، وأمر ويكونان مبنيان دائمًا، ومضارع ويكون معربًا إلّا في حال اتصلت به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا فحينها يبنى على الفتح مثل: (هَلْ تأكلُنّ) أو نون النسوة مثل: (تأكلْنَ) فيبنى على السكون مع وجوب كون اتصال النونين (التوكيد والنسوة) اتصالًا مباشرًا في كل حالاتها وفي غير هاتين الحالتين يكون معربًا.

((وهذا الإعراب يقتضي أن تتغير علامة آخره رفعًا، ونصبًا, وجزمًا على حسب أحواله، فتكون العلامة ضمة، أو ما ينوب عنها في حالة رفعه، وتكون فتحة أو ما ينوب عنها في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكونًا أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله))[1].

نفهم من هذا أنّ الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم يجب رفعه وقال ابن مالك في ألفيته:

أرفع مضارعًا ، إذ يُجَرّدُ من ناصب ، وجازم، كتسعِدُ

فإذا قلتُ (أنتَ تسعدُ) فقد تجرّد الفعل من ناصب أو جازم قبله لذلك رُفِعَ وقد يكون رفعه ظاهرًا أو مقدّرًا بحسب آخر الفعل[2].

---

(1) النحو الوافي، عباس حسن: 4/ 277 .

(2) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية (ت: 686هـ) حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت:664، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1419هـ- 1998م:3/4، وحاشية الصبّان: 3/ 377 .

الحروف الناصبة للفعل المضارع:

إجمالًا فإن الحروف التي يُنصَب بعدها الفعل المضارع عشرة حروف وهي[1]: (أنْ، ولَنْ، وَكيْ، وإذن, ولام التعليل، ولام الجحود، وحتى، و(أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلّا)، وفاء السببية، وواو المعية)، وهذه الحروف منها ما تنصب الفعل المضارع بنفسها وهي أربعة حروف (أن, لن, كي وإذن)، ومنها ما تنصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة, هذا ما ذهب إليه البصريون, أمّا الكوفيون فيرون أنها جميعًا ناصبة بنفسها ويعدّونها عشرة, وقد ورد في كتاب (شرح التصريح): ((وناصب المضارع أربعة عند البصريين، وعشرة عند الكوفيين))[1].

والحروف التي سبق ذكرها تقسم على قسمين: قسم ينصب بذاته وهو (أنْ، ولَنْ، وَكيْ، وإذن) وسميت بحروف النصب الأصلية، والقسم الآخر ينصب الفعل ب(أنْ) المضمرة بعده إمّا جوازًا أو وجوبًا وهي الحروف الستة المتبقية.

وهذه الحروف الناصبة (أنْ ، لَنْ، كيْ، إذن) إذا اتصلت بالفعل المضارع تخلصه وتخصصه للاستقبال كأثر معنوي ويوجد أثر آخر تؤثر هذه الحروف في الفعل وهو الأثر اللفظي، فينصب الفعل المضارع بالفتحة الظاهرة على آخره في حالة الفعل الصحيح الآخر (لَنْ تذهبَ) وما انتهى بالواو والياء منه، والفتحة المقدرة في الفعل المنتهي بالألف للتعذر، أما الفعل المضارع من الأفعال الخمسة فيقوم مقام الفتحة حذف النون (لَنْ تذهبوا).

وبعد هذه المقدمة المختصرة عن الفعل المضارع سوف أتناول الحروف الناصبة للفعل المضارع ضمن موضوع التعليل النحوي في كتب حروف المعاني فضلاً عن كتب النحو الأخرى التي استدعى البحث أن نلجأ إليها في كثير من الأحيان وسوف أتناول ما يخص هذه الحروف من تعليلات نحوية وردت في هذه الكتب وستكون على النحو الآتي:-

أولًا- (أنْ) المصدرية الناصبة:

هو حرف ناصب للفعل المضارع وهي أمٌ هذا الباب والأصل فيه[1], فهي تعمل ظاهرة ومضمرة عند البصريين[2]، وتكون مع الفعل المقترن بها مصدرًا ويقع مبتدأ وفاعلًا ومفعولًا به, وكذلك تأتي في موضع جرٍّ, وكذلك تدخل على

---

(1) اللمع البهية في قواعد العربية: 238 .

(1) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت: 905هـ)، انتشارات ناصر خسرو، طهران، 1986م: 2/ 249 .

(1) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 143/8.

(2) ينظر: المقتضب: 6/2, والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني (ت:471ه)، شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت:905ه)، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988م: 203, والنحويون والقرآن الكريم، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، بيروت، د.ت: 273

الفعل الماضي[1], كما في قوله تعالى: ﴿ ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئى﴾[الإسراء: 85]، وقد تُوصل بفعل الأمر[2], كما حُكي عن سيبويه قوله: كتبتُ إليه أنْ قُمْ.

وقد وردت تعليلات نحوية حول (أنْ) الناصبة في كتب حروف المعاني, ستتناولها الباحثة على النحو الآتي:

1- علّة كون (أنْ) أم الباب:

ذكر أغلب النحويين أنّ (أنْ) المصدرية أمٌ باب الأحرف الناصبة للمضارع ((لكونها تقدّر مع بعضها ما يظهر أنه ناصب بنفسه كـ(حتى)، ولام كي، ولام الجحود))[3].

وقال الجوهري: ((أمُ الشيء: أصلهُ. ومكة: أمُ القرى. والأمُ: الوالدة و الجمع أُمّاتٌ ... وأصل الأُمّ أُمّهَةٌ، لذلك تجمع على أُمّهات. وقال بعضهم: الأُمّهات للناس والأُمّات للبهائم. ويقال: ما كنت أمّا، ولقد أمَمْتِ أمُومة وتصغيرها أُمَيْمَةٌ. والأمُ: العَلَمُ الذي يتبعه الجيش))[4].

وحكى ابن سيده عن ابن السكيت قوله: ((والعرب تقول أصل كلّ شيء أمُهُ ... إنْ أمُ الجزاء والألفُ أمُ الاستفهام، وإلّا أمُ الاستثناء، والواو أمُ حروف العطف يريد أنها أصول هذه الأبواب، وكذلك كل حرف كان مشتملًا على الباب الذي هو فيه، وأمُ كلّ شيءٍ: معظمُه، ويقال لكلّ شيءٍ اجتمع إليه شيءٌ فضمّه هو أمٌ له))[5].

وما يفهم من هذا الكلام هو أن الأصل عُمدة وأساس كلّ شيء، وجمعه أصول وأم الباب أصل لهذا الباب أي ما يُبنى عليه غيره، أو ما يفتقد إليه، ولا يفتقد هو إلى غيره. وأما في النحو فإن أمّ الباب هي كلّ علامة أو حرف أو كلمة أو تركيب أختصّ بشيء، وحُمِل عليه غيره معنى أو لفظًا، فهو أصل محمول عليه، وغيره فرع محمول على ذلك الأصل، ويوسّع فيه أكثر من غيره؛

---

(1) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 143/8, ورصف المباني، المالقي: 111- 112, وهمع الهوامع، السيوطي: 88/4.

(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 30/4, والنحو الوافي، عباس حسن: 251/4.

(3) ينظر: رصف المباني، المالقي: 102, الكتاب، سيبويه: 513,12,19, والمقتضب، المبرّد: 2/ 522.

(4) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: 22/1, والعوامل المائة، الجرجاني: 208, وشرح المفصل، ابن يعيش: 15/7- 40.

(5) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ- 1996م: 3 / 217.

لأذ ـّه الأكثر استعمالًا.

أكتفى المرادي بذكر أنّ (أنْ) هي أم الباب ولم يعطِ تعليلًا لذلك[1]. غير أنّ المبرّد ذهب إلى أنّ ـَ (أنْ) أمكن الحروف بقوله: ((هي أمكن الحروف في نصب الأفعال, وكان الخليل يقول:(لا ينتصب فعلٌ البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة))[2]، وهذا دليل على أنها أم النواصب.

فهي تعمل في الفعل المضارع ظاهرة ومضمرة جوازًا ووجوبًا، في حين ((أن غيرها لا ينصب إلا مظهرًا، كما أنها نصبت سماعًا حيث ورد عن العرب جمل رويت أفعالها منصوبة مع حذف أن فتحفظ هذه الجمل كما رويت, ولا يقاس عليها))[3].

فنلاحظ تفرّد (أنْ) دون غيرها من الحروف بأحكام منها: تنصب الفعل ظاهرة كقولنا: أريدك أنْ تدرسَ، كما أنها تنصب مضمرة بعد ست أدوات، وهي: (لام الجحود، أو، لام التعليل، حتى، فاء السببية، واو المعية)، وأنّ باقي الحروف الناصبة الأصلية منها. للفعل المضارع مُختلف في نصبها للمضارع بنفسها، حيث تنصب (إذن) بشروط. وأما (لنْ) فأصلها (لا، أنْ) كما ذهب النحاة، وأما (كيْ) فلها أوجه، كما يغلب عليها أنها حرف جر ينصب بعد (أنْ) مضمرة[4].

2- علة تصدّر (أنْ) وعدم تقدّم صلتها عليها:

(أنْ) المصدرية كثيرًا ما سمعنا هذه التسمية لـ(أنْ) والسبب في التسمية؛ ((أنها حرف مصدري حيث تؤول مع الفعل بعدها بمصدر يشغل المواقع النحوية المختلفة رفعًا ونصبًا وجرًا. تقول: أنْ تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ
لك))[5]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ئي ک ک ک گ ئى﴾ [البقرة: 184].

وتؤول (أنْ) مع الفعل بعدها بمصدر، والتقدير:(الصومُ خيرٌ لكم)؛ ولأنها مصدرية نجد المالقي يورد تعليلًا يقول فيه: ((... ولا يتقدم عليها شيء من صلتها ؛ لأنها مصدرية، وكل حرف مصدري فلا يصح أن يتقدّم عليه شيء من صلته؛ لأنه معه كالدال من زيد ولذلك لا يفصل بينهما)) [6]. والمتأمل في كلام

---

(1) المقتضب، المبرد، ابو العباس بن يزيد، (ت285)، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1415ه-1994م:224/2.
(2) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 235.
(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 2/ 31.
(4) ينظر: شرح المفصل ابن يعيش: 224/4.
(5) الكتاب سيبويه: 3 / 153 ، المقتضب، المبرد: 2/ 6 ، شرح المفصل، ابن يعيش: 8/ 143، النحو الوافي، عباس حسن: 382/4.
(6) رصف المباني، المالقي: 102.

المالقي يجد تعليلا مركبا هو أن علل عدم تقديم شيء من صلتها عليها يقصد لأنها مصدرية, فالحرف المصدري لا يجوز أن يتقدّم شيء عليه من صلته أو معمول صلته, ثم علل ذلك بقوله أن الصلة والموصول كالكلمة الواحدة فلا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها. وقد بيّن ابن مالك سبب عدم جواز التقديم في مثل هذه الأمثلة قائلًا: ((...(أنْ) المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شبهٍ بجزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، ومُنِع الفصل، فلا يجوز: طعامك يعجبني أنْ تأكلَ، وزيدًا أريدُ أنْ تضربَ))[1].

وقد تحدّث السيوطي أيضًا عن هذه العلة قائلًا: ((ولا يجوز تقديم معمول (أنْ) الناصبة عليهما؛ لأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها))[2].

وترى الباحثة أن السيوطي قد ذهب إلى أبعد من معمول الصلة لـ (أنْ) الذي قلنا أنهما كالجزأين المعقودين معًا إلى منع أن يتقدم عليها حتى معمول معمولها.

ومن الجدير بالذكر أن كتب حروف المعاني الكتب -التي اعتمدتها الباحثة في بحثها مثل: الأزهية، كتاب حروف المعاني، ومعاني الحروف للرّماني، ومغني اللبيب، لم تذكر شيئًا عن هذا التعليل, وإنما انفرد بذكره المالقي فقط.

ثانيا- (لَنْ):

هي حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال، وقد عرّفها النحويون بأنها ((حرف نفي ونصب واستقبال))[3]، ولا تجتمع مع السين حيث إنها مختصة بالإيجاب و(لَنْ) مختصة بالنفي، وقد وردت في القرآن الكريم في مئة وستة مواضع جاءت فيه دالة على نفي المستقبل بحالتيه المحدود وا لأبدي. فمن النفي المحدود قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: 92] إذ ينتهي مستقبل هذا النفي عند الإنفاق من المحبوب وأما المستقبل الأ بدي فقد يقترن بكلمة (أبدًا) أو يخلو منها: ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [المائدة: 24]، ولم يقترن زمن المستقبل بـلفظ (أبدًا) في قوله تعالى: ﴿ لَّن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[الكهف:17]، وقد وردت تعليلات للحرف (لَنْ) في كتب معاني الحروف فكانت على النحو الآتي:

---

(1) شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1974م: 92/4.

(2) همع الهوامع، السيوطي: 3 / 90.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش: 5/ 37، الجنى الداني، المرادي: 271، مغني اللبيب، ابن هشام: 312/1.

1- علة نقل (لَنْ) لزمن الفعل إلى الاستقبال:

قال المالقي ((اعلم أنّ (لَنْ) حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للا ستقبال معنى، وإن كان في اللفظ باقيًا على احتماله للحال والاستقبال وإ ّنما كان ذلك لأ ّنها كالجواب لمن قال: سيفعل[1])).

أنّ علة نقل (لَنْ) زمن الفعل إلى الاستقبال كونها جواب لقولك: سيفعل، وهذا ما ذكره سيبويه بقوله: ((إذا قال سيفعل فإن نفيه : لن يفعل))[2]، وتابعه المبرد قائلا: ((ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك: سيفعل، تقول: لَنْ يقومَ زيد، ولن يذهبَ عبد الله))[3].

وترجح الباحثة ما ذهب إليه سيبويه والمبرّد والمالقي؛ لأنهم اتفقوا على قول: سيقومُ زيد أو سيذهبُ عبد الله فإنّ نفيه، لن يقومَ زيد ولن يذهبَ عبد الله. والرماني أورد نفي (لَنْ) ونقله للاستقبال لكن ليس كتعليل وتبيان علة بقوله: ((... وهي لنفي المستقبل نحو قولك: لن تقومَ فهذا جواب من قال: ستقوم))[4].

2- علة عدم اجتماع (السين ولَنْ) في فعل واحد:

تفرّد المالقي بذكره هذه العلة ضمن كتب حروف المعاني السابقة الذكر. إذ قال: ((ولا تجتمع مع السين لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لن) مختصة بـ النفي فتناقضتا))[5].

يُفهم من قول المالقي أ ّنه لا يجوز أن تقول: لن سأذهب؛ لأنّ السين مختصة بالإثبات والإيجاب, في حين أنّ (لن) مختصة بالنفي فإذا اجتمعتا أصبح هنالك تناقض وقد قال أصحاب المنطق : ((النقيضان لا يجتمعان))[6].

3- علة من يرى أن النفي بـ (لا) آكد من نفي (لَنْ):

من الواضح أن ّ (لَنْ) لها تأثير شكلي في الفعل المضارع حيث تنصبه أما التأثير الآخر فإنها تجعل الفعل المضارع يدل ُ على المستقبل المحض وحين نرجع إلى الآيات القرآنية الكريمة التي وردت فيها (لَنْ) نجدها تارة تنفي زمن الفعل المستقبل المتصل بالحال كما في قوله تعالى: ﴿ ئي ئى ئن ﴾

---

(1) رصف المباني، المالقي: 229.
(2) الكتاب، سيبويه: 220/4.
(3) المقتضب، المبرد: 6/3 ، 1/ 185.
(4) حروف المعاني، الرماني: 112.

(5) رصف المباني، المالقي: 284.
(6) المنطق، محمد رضا المظفر(ت:1383ه) تحقيق: رحمة الله رحمتي الآراكي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، د.ت: 328/1.

ﯨ [مريم:26]، فالنفي هنا في هذه الآية حال ممتد إلى المستقبل. ومن هذه ا لآية استدلوا بعدم إفادة (لن) للنفي المستمر الدائم والذي أسماهُ النحويون: (تأبيد النفي المستقبل المحض)؛ لأنـ ـه سيقع تعارض بين (لن) وبين كلمة (اليوم) في الآية؛ لأنـ ـه يوجد تحديد واضح معيـ ـّن، والراجح أن (لن) تفيد توكيد النفي وتأبيده, إلا إذا حُددت بمحدد كما في الآية الكريمة ﯾﻲ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﯨ, فإنها حينئذ لا تفيده, أما إذا لم يأت معها مُحدد فحينذاك تفيد توكيد النفي وتأبيده كما في قوله تعالى:ﯾﻲ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﯨ [آل عمران: 177], وقوله جلّ وعلا: ﯾﻲ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯨ [الاعراف:143]، وقد استدلّ النحاة من آية أخرى وهي: ﯾﻲ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﯨ [البقرة:94و95] أنّ (لن) لا تفيد التأبيد بدليل كلمة (أبدًا).

وبعد هذه المقدمة أرجع إلى كتب حروف المعاني إذ نجد أن المرادي ذكر بأنه: ((حرف نفي ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا خلافًا للزمخشري[(1)] وقال في غيره: (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل))[(2)]. قال ابن عصفور: ((وما ذهب إليه من دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن) لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جوابًا للقسم والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابًا له. ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد. قلت: وقد وقعت (لن) جواب قسم في قول أبي طالب)) [(3)]:

وَاللهِ لَن يَصِلوا إِلَيكَ بِجَمعِهِم ... حَتّى أُوَسَّدَ في التُرابِ دَفينا[(4)]

وتخلص الباحثة إلى أنّ المرادي يرى أنه ليس من الضروري أن يكون نفيها مؤبدًا وقد خالف بذلك الزمخشري والمقصود بالتأبيد أن ما تنفيه (لَنْ) لا يقع مطلقًا وقد نُسِب هذا المعنى للزمخشري في كتابه (الأنموذج في النحو) وسوف أحاول اختصار ما ورد في هذه المسألة من آراء على النحو الآتي :

1- مـ ـَن ْ أيّد من النحاة قول الزمخشري بالتأبيد:

هناك مجموعة من النحاة المشهورين نسبوا هذا المعنى للزمخشري وهذه النسبة واضحة عن طريق نصوصهم ومن ذلك وعلى سبيل المثال لا

---

(1) المفصل، الزمخشري: 143.
(2) الجنى الداني: 284.
(3) شرح المفصل، ابن يعيش: 118/1.
(4) ديوان ابي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المهزمي البصري (ت:257ه)، صنعة علي بن حمزة البصري التميمي (ت:375ه)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1421ه-2000م: 87.

الحصر، قال ابن مالك: ((ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن) وهو الزمخشري في أنموذجه))[1].

وقال ابن هشام: ((ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه)) [2].

وقال أبو حيان الاندلسي: ((ولا يقتضي النفي على التأبيد خلافًا لصاحب الأنموذج))[3]. وسار إلى ذلك السيوطي[4] والمرادي[5]، كما أوردت سابقًا.

لكن حينما نورد ما قاله الزمخشري في (الأنموذج) نجد أنّه لم يصرّح بالتأبيد وعبارته في الأنموذج هي: ((و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد))[6]، وهذا المعنى أيضًا صرّح به في كتابيه المفصل و الكشاف، قال في المفصّل: (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل. تقول: لا أبرح اليوم مكاني. فإذا وكّدت وشدّدت قات: لن أبرح اليوم مكاني. قال الله تعالى: ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ [الكهف:60]، وقال تعالى: ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ [يوسف:80]. وذكر أنها[7] للتأكيد في الكشاف في عدّة مواضع. قال[8]: ((فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل. إلّا أنّ في (لن) توكيدًا وتشديدًا. تقول لصاحبك: لا أقيم غدًا. فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدًا كما تفعل في: أنا مقيم. وإني مقيم))[9] .

وقال: ((فإن قلت: ما معنى (لن) ؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)؛ وذلك أن (لا) تنفي المستقبل. تقول: لا أفعل غدًا. فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعلَ غدًا))[10]. وقال: ((ولا فرق بين (لا) و(لن) في أنّ كل واحدة منهما لنفي للمستقبل. إلّا أن في (لن) تأكيدًا وتشديدًا ليس في (لا))) [11]. وقال: ((ألا ترى أن (لن) تأكيد فيما تنفيه (لا)))[12]. وهذا يدلُّ على أن الزمخشري لم

---

(1) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت:672ه)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1402-1982م، 115/2.
(2) مغني اللبيب، ابن هشام: 1/ 393.
(3) البحر المحيط في التفسير، ابو حيان الاندلسي: 1/ 166.
(4) همع الهوامع، السيوطي: 2/ 286.
(5) الجنى الداني، المرادي: 284.
(6) الأنموذج، الزمخشري: 102.
7)) المفصل، الزمخشري: 145.
8)) الكشاف، الزمخشري: 1/ 248.
(9) الكشاف، الزمخشري: 248/1.
10)) المصدر نفسه: 154/2.
11)) المصدر نفسه: 4/ 531.
12)) المصدر نفسه 4/ 808.

صرّح بمعنى بالتأبيد كما نسب إليه، ولعله جاء التأبيد في بعض نسخ الأنموذج القديمة تصحيفًا من النساخ عندما أشارَ إلى ذلك شارح الأنموذج الأ ردبيلي[1](ت:647ه) بقوله: ((وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد))[2]، نلاحظ قول الأردبيلي التأبيد بدل التوكيد مع إيراد كلمة (قوله) حتى تساوى المعنيان في احتمال الصحة وأيضًا الأردبيلي شرح معنى التأكيد ولم يتطرق إلى التأبيد.

وهذا ما دعا بعضهم إلى القول بأنه قد حدث خلط بين ما قاله ابن يعيش في شرحه للمفصل في استشهاده ابن يعيش بقوله تعالى: ﴿ت ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾[البقرة :95] وأورد بيتًا من الشعر علّق عليه قائلًا: فذكر الآبد بعد (لن) تأكيدًا لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي...) تبين أنّ من ذكر التأبيد مع (لن) هو ابن يعيش وليس الزمخشري.

2- م َن ٔ اعترض على أن الزمخشري قال بالتأبيد:

من اعترض ونفى أن الزمخشري قال بالتأبيد هو محمد عبد الخالق عظيمة فقد اعترض على ابن هشام في قوله في المغني: ((ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه وك لاهما دعوى بلا دليل)، غير مطابق لما قاله الزمخشري))[3].

لقد قال الزمخشري بإفادة (لن) التأبيد, فمن قوله: (فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدًا), ومن قوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ﴾ [الحج: 73] , قال بن م الك وحمله على ذلك اعتقاد (لن تراني) أي يقصد قول الله تعالى: ﴿ۋ ۋ ۇ ۇ﴾, وهذا مرجعه إلى أمر عقائدي, فالمعتزلة يعتقدون بعدم رؤية الله أما الأشعرية فيعتقدون برؤيته يوم القيامة وهذا هو أصل الخلاف في هذه المسألة.

3- إذا لم يقل الزمخشري بالتأبيد فما هو الصواب؟

إذا لم يقل الزمخشري بهذا المعنى فهل ما نسبه إليه هؤلاء افتراء وإتهام وكذب أم أن ّه يرى ما ذُكر في المذهب اللغوي له؟ فمنهم من يرى أن الزمخشري يرى أن (لن) تفيد النفي المؤبد. لكنه لم يعبر عنه بلفظ التأبيد وإن ّما عبّر منه بألفاظ أخرى تؤدي هذا المعنى ولا تحمل حروفه ولعله فعل ذلك عمدًا حتى لا يهجر الناس كشافه لأن إفادة التأبيد لـ (لن) مشهورة عند المعتزلة وهو على مذهبهم إلا أنه يهرب من إثبات ألفاظ المعتزلة المشهورة في كشافه مع أنه لم يتخلَ عن المعاني لهذه الألفاظ التي في صلب اعتقاده الا

---

1)) هو جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي نحوي. له (شرح أنموذج الزمخشري) في النحو توفي سنة (674ه). ينظر: الاعلام، الزركلي: 211/6.

2)) شرح الانموذج في النحو، محمد عبد الغني الاردبيلي (ت: 674ه)، تحقيق: د.حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت: 168.

3)) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمه، مجلة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، ع5، 1395ه – 1975م: 74.

اعتزالي، فقد أورد صاحب وفيات الأعيان بقوله: ((وأول ما صنف كتاب (الكشاف) كتب استفتاح الخطبة (الحمد لله الذي خلق القرآن) فقيل له إذا تركت كتابك على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه فغيّره بقوله: الحمد لله الذي جعل القرآن, و(جعل) عندهم بمعنى (خلق))) [1].

ومما تقدم يتضح أن الزمخشري يرى أن ّ (لن) تفيد التأبيد, لكنه لم يصرّح بلفظ الـتأبيد في أنموذجه كما نسب إليه ذلك كثير من النحاة. بل صرّح بألفاظ أخرى تؤدي معناه في كشافه ومن نبّه بهذا الأسلوب غير الظاهر الخفي هو ابن المنير صاحب (الأنتصاف من الكشاف) فمن أراد فليراجع[2], و من الجدير بالذكر أن بعض العلماء ذكروا أن الزمخشري قد رجع عن قوله بدلا لة (لن) على النفي التأبيدي. فبعد أن عرضت الباحثة ما نُسب إلى الزمخشري. ولعود المرادي الذي خالف الزمخشري بأنّ النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن) لأنه يقع جوابًا للقسم والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابًا له قال المرادي وقد وقعت (لن) جوابًا للقسم في قول أبي طالب (عليه السلام) وهذا البيت جعله تعليلًا لإفادة (لن) النفي المؤكد والله ِ لن يصلوا إليك بجمعهم.

وكذلك ورد هذا البيت في كتاب (مغني اللبيب) حتى أوسد في التراب دفينا حيث قال ابن هشام: (وتلقي القسم بها وبلم نادر جدًا).

4- علة بساطة (لن):

اختلف النحويين في أصل (لن) من حيث تركيبها أو بساطتها وسوف أورد ما جاء في كتب حروف المعاني من تعليلات بشأن (لن) أهي مركبة أم بسيطة ؟

وسأبدأ بالمالقي الذي قال: (... وهي عند الخليل حرف مركب من لا النافية وأن الناصبة، فأصلهما لا أن ((ثم خففت الهمزة أن بالتسهيل بـ الحذف ... إلى أن قال: (والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه، لأن التركيب فرع عن البساطة، فلا يدعى إلا بدليل قاطع...) [3].

نفهم من كلام المالقي أنه مع مذهب سيبويه فقد أورد مذهب الخليل القائل بالتركيب بأن (لن) مركبة من (لا) النافية و(أنْ) وأصلهما (لا أنْ) وأعطى المالقي تعليلًا بأن مذهب سيبويه هو الأصح قائلا في ذلك (لأن التركيب فرع من البساطة)، فلا يدّعى التركيب عنده إلا بدليل قوي وقاطع.

---

1)) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت:681ه): 170/5.

2)) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف، أحمد بن محمد بن منصور الاسكندري المعروف بابن منير الاسكندري (ت:683ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1385 ه-1966م: 20 / 154 .

3)) رصف المباني، المالقي: 228 ، الكتاب، سيبويه:5/3، المقتضب، المبرّد: 8/2 ، شرح المفصل، ابن يعيش: 7/ 15.

وقد أورد المرادي التعليل نفسه ولم ينسبه لنفسه بل قال: ((ورُدّ القول بـ التركيب بأوجه: الأول: إن البساطة أصل والتركيب فرع ، فلا يُدعى إلا بدليل قاطع))[1].

وقد أورد المالقي ردًا آخر على مذهب الخليل في تركيب (لن) ، فقال: ((...بأنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها في نحو: زيدًا لن أضرب، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب))[2]، وهذا الرد أورده المرادي[3].

وردّ سيبويه ما ذهب إليه الخليل إذ قال: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيدًا فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدًا فلا الضربُ له))[4]، فقد بيّن سيبويه لو كانت (لن) حرفًا غير بسيط وفيه تركيب من (لا أن) لما جاز تقديم معمول معمولها عليها، وجواز مثل قوله: زيدًا لن أضربَ لهو دليل على عدم التركيب ورجحان كفة البساطة في هذا الأمر.

وأيضًا حكى سيبويه عن العرب قولهم: عمرًا لن أضرب، ولو كانت مركبة من (لا) و (أن) لما جاز أن يتقدم معمولها منصوبًا عليها، لأنه لا يجوز تقديم الصلة على الموصول, إذ (أن) موصول حرفي, وقد ورد هذا التعليل عند الرماني في كتابه. وما في صلة (أنْ) لا يتقدم عليها. فجواز ذلك دليل على عدم التركيب[5].

إلا أن ّ أصحاب الخليل قالوا باحتجاج: ((أن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له من قبل))[6] وكان استدلالهم على ذلك بأن (لو) حرف امتناع لامتناع، وتليها الأفعال، فإذا مع (لا) فقيل: (لولا) صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء[7]. فحينما أورد المالقي هذا الاحتجاج لأصحاب الخليل في كتابه فقد أورد جوابًا لهم وتعليلًا على قولهم بأنّ لو قبل أن تدخل عليها (لا) كانت حرف امتناع لامتناع ومجيء لا معها وهي للنفي أزالت ا ختصاصها بالفعل ودخلت على الأسماء، فكأنّ كل واحد منهما باقٍ على معناه و (لا) في المعنى واحد، ولا يوجد فيهما إلا التسهيل بالخصوص ولا تدخل أي منهما على الأخرى حتى يحدث معنى زائدًا فلا يتناظران فلا يوجد إلا البساطة فيما تقدّم[8]، وأيضًا أورد المالقي وجهًا ثانيًا (تعليلًا) حين قال: ((أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدّر من (أن) والفعل،

---

1)) الجنى الداني: 284 – 285.

2)) رصف المباني، المالقي: 228 .
3)) ينظر: الجنى الداني: 285.
4)) الكتاب، سيبويه: 3/ 5.
5)) الكتاب، 3 /5، المقتضب: المبرد:3 /8.
6)) رصف المباني، المالقي:230.
7)) المصدر نفسه: 230.
8)) المصدر نفسه:230.

فيكون المعنى في قولك مثلًا: لن يقوم زيد، لا قيامُ زيد، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير، ولا بد لها إذا دخلت على المعارف، أو ما في تقديرها من التكرير مع أنّ المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لا بدّ له من الخبر، ولم يُسمع هنا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب)) [1].

والتركيب هنا باطل مردود إذ إنّ لا التي تدخل على الجملة الأسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ولم ينطق بالخبر فيصبح المبتدأ لا خبر يأتي معه ولم يسد مسدّه شيء.

وقد أورد المالقي وجهًا آخر فقال: ((أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع، و(لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع ، فكيف تقاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما وعدم عمل (لا)؟)) [2].

فقد أبدى المالقي تساؤلًا بأن كيف تقيس (لن) على (لا) التي ما أتتْ في أي موضع ناصبة والعكس مع (لن) التي لم تأتِ إلا ّ للنصب فقد بطل القياس بهذا الوجه.

وبعد ما تقد ّم من ردود النحاة وتعليلاتهم في دحض رأي القائلين بتركيب (لن) وأنا اقتبس ما قاله ابن يعيش: ((وهو قول يضعف إذ لا دليل يدلُ عليه، والحرف إذا كان مجموعة يدلُ على معنى، فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل))[3]. فـ الباحثة مع البساطة في تركيب (لن).

ثالثا: كي

وردت(كي) في القرآن الكريم بحالتيها في عشرة مواضع فحسب، فجاءت مقرونة باللام قبلها في ستة مواضع ، ومجردة من اللام في الأربعة الباقية[4].

علة عمل (كي)

اختلف النحويون في عمل (كي)، فذهب البصريون[5] إلى أنها تأتي حرفًا جارًا تفيد معنى التعليل, واستدلوا على ذلك بأنها تدخل على (ما)الا ستفهامية كما في قولك: (كيمه)بمعنى (لمه؟), فقالوا: إن الألف لا تُحذف من

---

1)) المصدر نفسه: 230.
2)) المصدر نفسه: 230.
3)) شرح المفصل: 7 / 16.
4)) معجم الأدوات والضمائر، د. اسماعيل عمايرة، ود. عبد الحميد السيد ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، م1986: 375.
5)) ينظر: الكتاب، سيبويه: 5/3 – 7، المقتضب، المبرّد: 9/2، شرح المفصل، ابن يعيش: 49/8.

(ما) الاستفهامية إلا إذا دخل عليها الحرف الجار, نحو (لِم, بِم, فيم، وعمّ).

أما الكوفيون[1] فيرون أن (كي) ناصبة ولا تأتي جارة ألبتة, واحتجوا بأن (كي) من عوامل الأفعال, وما كان من عوامل الأفعال لا يعمل مع الأسماء, ومن حجتهم أيضا أنها تأتي مقترنة بلام التعليل نحو قوله: (لكيلا تأسوا), وفي هذا الاستعمال لا يجوز أن تكون (كي) حرف جر واللام حرف جر فلا يجوز دخول حرف جر على حرف جر آخر.

والراجح في هذه المسألة (مذهب الكوفيين القائل إن:(كي) ناصبة دائما بنفسها وهو ما رجحه المتأخرون والمحدثون لأنه أقرب إلى طبيعة اللغة وأبعد عن القواعد الفلسفية والمنطقية التي تُبنى على الفرضيات والتي لا تمت إلى طبيعة اللغة العربية بصلة [3].

والذي يهمنا هي(كي) الناصبة وكيف جاءت في كتب حروف المعاني وما أورد أصحاب هذه الكتب من تعليلات فيها وسنبدأ مع الأقدم فيهم وهو الرّماني(ت 384هـ) حيث قال: ((وكي تنصب بنفسها الأعلى مذهب من قال: كيمه، فأنها على هذا المذهب جارّة، وحروف الجر مختصة بالأسماء، ولكن يضمر بعدها (أن) لتكون مع الفعل مصدرًا، والمصدر اسم، فتكون داخلة على اسم كما كان ذلك في لام كي ولام الجهد، ومعنا هافي كلا الوجهين العلّة وذلك أن ما قبلها علّة لمّا بعدها)) [2].

يقول الرّماني أن (كي) ناصبة للفعل بنفسها ولكنه استعمل أداة الا ستثناء ليبين أنّ من النحويين من له مذهب آخر إذ اعتبروا (كي) جارة، وأورد سبب ذهابهم هذا المذهب فهي عندهم حرف جر لسبب دخولها على الاسم حيث لا تدخل عليها اللام، فحين الاستفهام عن شيء قالوا كيْمَه؟ أي ما سبب فعلك هذا، أو علّة فعلك هذا، فإذا قال قائل لِمَ فعلت كذا؟ تُجيب: كي يكون كذا، ولِمَ أتيتني، فتُجيب: كي تعطيني، إذن هي جواب لقولك: لِمَه نحن هذا نفهم إنّ كيمه بمعنى لِمَه، و(ما) استفهامية – للسؤال عن العلّة – دخلت عليها (كي) فتجرها؛ نحو: كيمه؟ بمعنى: لمه[3].

والجدير بالذكر أن (كي) لو كانت بمعنى (أن) لم تدخل على الاسم. وأن (ما) الاستفهامية حين يدخل عليها حرف الجر تُحذف ألفها مثل: (بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، عَمّ)، فحين الوقف جاز أن تلحق بها هاء السكت وهذا ما قاله ابن

---

1)) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ابو البركات الانباري: 2 /90، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت-802ه)، تح: د. طارق الجنابي، جامعة الموصل، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1428ه-2007م: 150.

2)) التركيب اللغوي لشعر المتنبي، د. ظاهر محسن كاظم، 429.

3)) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 14.

يعيش في مفصله: ((من العرب من يقول كيمه فيدخل (كي) على (ما) الا ستفهامية، ويحذف ألفها تخفيفًا وفرقًا بينهما وبين الخبرية ثم يدخل عليهما هاء السكت لبيان الحركة، فلو كانت (كي) هنا غير حرف جر لم تدخل على (ما) الاستفهامية، لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، ويدلُّ على أن (ما) ها هنا استفهام حذف ألفها ولا تحذف ألف (ما) إلا إذا كانت استفهامًا عند دخول حرف الجر عليهما))[1].

إنّ (كي) هنا بمنزلة لام التعليل في المعنى والعمل فهي مقاربة لمعنى ال لام مع دخولها على (ما) الاستفهامية كما تقدم. مع العلم إن من ذهب مذهب (كي) الجارة في قول الرّماني السابق الذكر استدركوا بإضمار (أن) بعدها وسبب هذا التقدير عندهم حتى تكون (أن) مع الفعل مصدرًا والمصدر اسم فتكون بذلك داخلة على اسم وبيّن المالقي ذلك مفصلًا في كتابه (رصف المباني) حيث بيّن المسألة من خلال إيرادة بوجهين[2].

فرأى اختصاص (أن) في الأفعال و(كي) معناها معنى اللام السببية فلا يجوز دخولها على الفعل لأنها جارة فقدّر بعدها (أن) لأنها مختصة والمختص لا يكون غير مختص فلا يضمر بعدها إلا ما يؤلف مصدرًا وأختار المالقي أما (ما) وأما (أن) فلمّا ظهر النصب بُطل إضمار (ما) إذ لا تنصب[3]، وهذا تعليل أورده المالقي وأكمل قائلًا ((ويبقى إضمار (أن) إذ هي ناصبة وتصيّر ما بعدها مصدرًا مخفوضًا بكي، فيبقى الأختصاص بالأسماء فبها كما كان)) [4].

أما الوجه الثاني فإنه لما وجد أن ّ (أن) تأتي وتلي (كي) في بعض المواضع كقول الشاعر: ... كيما أن تفر وتخدعا أي لأن تفر وتخدعا. إذ يقول: ((وإنما حكمنا أن (كي) تنصب بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما ولي شيئًا وطلبه، وأثر فيه العمل أن يحكم بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره، ووجب تقدير اللام قبلها لأنها لا يستقيم تقدير غيرها إذ تظهر قبلها في بعض المواضع، كما ذكر في قوله تعالى: ئي ﭪ ﺩ ئى [الحديد:23]، وكثيرًا ما يحذف حرف الجر مع (أن) ولما كانت كي... جاز إضمارها معها كما يجوز مع (أن) فتأمله))[5].

وخرّج المالقي (ما) بأن تكون هي المقدرة بعد (كي) فلزم أن تكون هي (أن)؛ لأن ّ (ما) مع الإضمار لا تنصب بخلاف (أن)، وعدّ بعض العلماء ا ضمارها واجبًا كالسيوطي بقوله: ((وإضمار (أن) بعد الجارة على جهة الوجوب ، فلا يجوز اظهارها عند البصريين إلا في الضرورة، وجوزه الكوفيون في

1)) شرح المفصل، ابن يعيش: 9 / 14.
2)) رصف المباني، المالقي: 180.
3)) ينظر: المصدر نفسه: 180.

4)) المصدر نفسه: 180.
5)) همع الهوامع ، للسيوطي: 100/3.

السعة))[1]، وهذا ما يخص ما أورده في الوجه الأول.

أما في الوجه الثاني[2]: فقد حكم بعد أن أورد بيتًا من الشعر حيث حكم على أنّ (كي) هنا ناصبة بنفسها ومصدرية حيث وجب أن تدخل عليها ال لام أو أريد دخولها، ويجب أن لا تأتي بعدها (أنْ) فإن دخول اللام عليها جعلها تصير بمعنى (أن) وأوجب ذلك لأن حرف الجر لا يدخل على مثيله في الجر، فهي هنا ناصبة بنفسها فحين نقول: (جئتك لكي أصالحك) فإنّ المعنى: لأن أصالحك فنجد (كي) من حيث المعنى والعمل بمثابة (أن) ومنزلتها وهي ما تعمل فيه من موضع مصدر باللام والتقدير: لأن أصالحك والمعنى لِأصالحك. حيث أوجب المالقي تقدير اللام قبلها وعلّة ذلك لأنها لا يستقيم تقدير غيرها ولأنها ظهرت معها في مواضع معينة))[3].

ويؤكد ابن هشام مصدرية (كي) حين قال: ((ويؤيده صحة حلول (أن) محلها؛ ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل))[4].

وقد أورد ابن هشام هاتين الآيتين حيث قال:((ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ[الحديد:23] وقوله: ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ[الحشر:7] إذا قررت اللام قبلها...))، فقد قال المبرد: ((وأما (كي) ففيها قولان: أما من أدخل اللام فقال: لكي تقومَ يا فتى، فهي عنده والفعل مصدر، كما كذلك في(أن)))[5].

ومثال ذلك قوله تعالى:ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ، وإذ ما تعينت (كي) في هذه الحالة مصدرية؛ لأنها لو تجعل مصدرية لكانت تعليلية في حين أن اللام التي قبلها للتعليل؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوإلى حرفان بمعنى واحد، وهو غير جائز في العربية إلا في باب التوكيد وللضرورة واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام.

والآية الأخرى التي أوردها ابن هشام الملاحظ فيها عدم دخول اللام عليها حيث اعتبرها ابن هشام كالآية السابقة في كون (كي) ناصبة بنفسها مصدرية بشرط تقدير اللام قبلها فإن لم تقدّر معها اللام فهي تعليلية جارّة. حيث أضاف ابن هشام تعليلًا آخر يخص (كي) تحت عنوان تنبيه في كتابه (مغني اللبيب) حيث قال:((إذا قيل: جئت لتكرمني، بالنصب فالنصب بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر (كي)، والأول أو ْلى؛ لأنّ (أن) أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة))[6].

ورجّح ابن هشام أن ّ الناصب في هذه الجملة هي (أنْ)، والملاحظ أن

---

1)) ينظر: رصف المباني، للمالقي: 180.
2)) ينظر: المصدر نفسه: 180.
3)) مغني اللبيب، ابن هشام: 201.
4)) المقتضب، المبرّد: 2/ 8.
5)) شرح المفصل، ابن يعيش:228/4.
6)) مغني اللبيب، : 202.

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع مباشرة هي (أن، ولن، وكي، وإذن) عند البصريين حيث حُكِي عن الخليل أن المضارع لا ينتصب إلّا بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة، وهذا يقتضى أنه يرى أن نصب الفعل المضارع بعد (كي) هو بإضمار (أن)[1]، إذ يعدها ابن هشام أمكن في محل النصب من غيرها وهي أم الباب فهي أقوى بأن يجوز لها أن تعمل مضمرة وأنا أرجح قول ابن هشام على قول أبي سعيد في كون المضمر هي (كي). وأخيرًا فإن(كي) حرف مشترك فهي تأتي مصدرية ناصبة بنفسها وتأتي تعليلية جارّة مثل اللام، وقد تحتمل الوجهين.

1)) المقتضب، المبرد: 6/2.

الفصل الثالث
التعليل النحوي في الحروف غير العاملة

المبحث الأول :- التعليل النحوي في حروف العطف

المبحث الثاني :- التعليل النحوي في أحرف الاستفهام : (هل , الهمزة)و حروف الجواب (نعم , بلى) .

المبحث الأول

التعليل النحوي في حروف العطف

إنّ حروف العطف عند النحويين تسعة حروف، ومن ذلك قول ابن الا نباري (ت:577ه): ((إن قال قائل: كم حروف العطف؟ قيل: تسعة: الواو، الفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، لكن، وأم، وحتى))[1].

فهناك حروف تُشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ، وهناك حروف تُشرك في اللفظ دون المعنى، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولا ً: الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقًا (الواو ,الفاء ,ثمّ , حتى , أم , أو)

إنّ الحروف التي تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى هي ستة حروف، قال الأشموني (ت:900ه): (((فالعطف مطلقاً بواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و (أم) و(أو) فهذه الستة تُشرك بين التابع والمتبوع لفظًا ومعنى))[2].

1- حرف الواو:

حرف أحادي يأتي على أحد عشر نوعًا، أشهرها العاطفة التي هي أمّ حروف العطف؛ لأنّها تنماز عن حرف العطف الأخرى بخمسة عشر ميزةً منها: يحتمل في معطوفها ثلاث معان، إذ جاء في المغني: ((إذا قيل: قام زيد وعمرو) احتمل ثلاثة معانٍ، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل)) [3].

اقترانها ب(إمّا، ولا، ولكن) وألفاظ العقود، فضلا ً عن مجيئها في (عطف العام على الخاص) وبالعكس، وعطف الشيء على مرادفه، وعطف ما لا يستغني عنه، كاختصم زيدُ وعمرو، وعطف المقدم على متبوعه، وعطف المخفوض على الجوار[4].

فلا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بغير الواو من حروف العطف الأ خرى ، فلا تقول: اختصم زيدُ فعمرو، ولا ثُمّ عمرو، لذلك كله كانت الواو أمّ حروف العطف والأصل فيها.

وقد وردت تعليلات عديدة لها في كتب حروف المعاني، سنذكرها على النحو الاتي:

1- علة جعلها من الهوامل

---

(1) أسرار العربية، أبو البركات الانباري (ت:577ه)، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415ه-1995م:267.

(2) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت 900ه)، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439ه-2018م:301.

(3) مغني اللبيب، ابن هشام: 354/2.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام: 354/2.

وهو من ((الحروف الهوامل؛ لأنّها تدخل على الاسم والفعل جميعاً ولا تختص بأحدهما، فاقتضى ذلك أن لا تعمل شيئاً؛ لأنّها ليست بالعمل في الاسم أحقُ منها بالعمل في الفعل))[1].

ولم يذكر المالقي فيما إذا كان حرف (الواو) من العوامل أم من الهوامل، إذ اقتصر على ذكر مواضع الحرف ومفاد هذه المواضع[2]، أما المرادي فقد ذكر أنه يكون عاملا ً وغيرَ عاملٍ وذكر المواقع[3] التي يكون فيها عاملًا، دون أن يذكر علّة عمله.

2- علّة كون الواو أصل حروف العطف

ذكر السيوطي أن الواو هو أصل حروف العطف وعللّ ذلك بقوله: ((لأنّ الواو لا تدلُّ على أكثر من الجمع والاشتراك، وأمّا غيرها فيدلُّ على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والإضراب والاستدراك والنفي، فصارت الواو بمنزلة المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب))[4].

والظاهر من بحث ابن هشام لها أنّه يرى أولويتها على بقية حروف العطف وأصالتها لما ذكر لها من أحكام كثيرة انفردت بها عن بقية حروف العطف الأخرى[5].

ج- علّة صحة وصف الواو بـ(مطلق الجمع)

دار نقاش بين الأصوليين والنحويين في مسألة استعمال مصطلح (مطلق الجمع) و (الجمع المطلق) فقد ذكر المرادي[6] وابن هشام[7] أن إطلاق بعضم على معنى الواو (الجمع المطلق غير سديد، وذلك لتقييد الجمع بتقييد ا لاطلاق، وإنّما هي للجمع لا يقيد.

نقل ابن السبكي من الأصوليين أن هنا فرقًا بين مصطلحي (مطلق الماء) و(الماء المطلق)، فالحكم المتعلق بـ(مطلق الماء) يترتب حصول الحقيقية من غير قيد، ويترتب على (الماء المطلق) حصول الحقيقية بقيد الإ طلاق، فإذا كان المطلق قيدًا في الشيء، كان المراد بـ(مطلق الشيء) حقيقة الماهية، وبـ(الشيء المطلق) تقييد الإطلاق، فالأول لا يقيد والثاني يقيد[8].

---

(1) معاني الحروف، الرماني: 68.
(2) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 323.
(3) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 185.
(4) الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي: 557/1.
(5) ينظر: مغني اللبيب: 354/2.
(6) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 191.
(7) ينظر: مغني اللبيب: 354/2.
(8) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي البيضاوي السبكي وابنه تاج الدين، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1981م:

فنجد أن (مطلق الماء) يختلف عن (الماء المطلق).

وعللّ ابن هشام عدم صحة بعضهم إن معناها الجمع المطلق بقوله: ((لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنّما هي للجمع بلا قيد)) [1].

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الواو لمطلق الجمع، كقولنا: قامَ زيد وعمرو، فإنّ هذا القول احتمل ثلاثة وجوه، أولها أن يكونا قاما في وقت واحد ، والثاني ان يكون المتقدم –زيد- قام أولاً، والثالث ان يكون المتأخر –عمرو- قام أولاً [2]، وفي ذلك قال سيبويه : ((وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشي قبل شيء، ولا شيء مع شيء)) [3]. فمطلق الجمع هو غير المقيد بالترتيب، يقول ابن هشام: ((ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه... وعلى سابقه ... وعلى لاحقه)) [4].

د- الخلاف في (الواو) هل تفيد الترتيب أم لا؟

ذكر المرداي آراء متقدميه في هذه المسألة إذ أورد قول ابن الخباز (ت:637) الذي نقل عن ابن ادريس الشافعي (ت204ه) أنّ الواو تفيد الترتيب بقوله: ((وذهب الشافعي –رضي الله عنه- إلى انّها للترتيب)) [5]، واحتجوا لرأيهم بقوله جلّ وعلا: ﴿ ﴾ [الزلزلة: 1-2].

وردّ المالقي هذا الرأي بقوله: ((الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلّا مرتبة، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو أعنى ببيانه أهم استحساناً لا إيجاباً)) [6].

وذكر أبو البركات الانباري أنّ الواو تقتضي الجمع دون الترتيب، إذ قال معللاً ذلك: ((فإن قيل: فما الدليل على أنّ الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟ قيل: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة: 58]، وقال في موضع آخر: ﴿ ﴾ [الأعراف: 161]، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى)) [7]، ما يلحظ من قول الانباري أن القصة في النصين الكريمين واحدة، ولكن في النص الاول تقدم الدخول والسجود ومن ثم القول، وفي النص الثاني تأخر، أي أنّ الواو هنا مفادها الجمع لا الترتيب.

.340/1

(1) ينظر: مغني اللبيب: 354/2.
(2) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 188.
(3) الكتاب، سيبويه: 218/1.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 354/2.
(5) الجنى الدأني، المرادي: 189.
(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 323.
(7) أسرار العربية، ابو بركات الانباري: 268.

ومن ذلك أيضاً ((قول الشاعر لبيد:

أُغلي السِباء بِكُلّ أدكنَ عاتقٍ أو جَونَةٍ قُدِحَت وَفُضّ خِتامها

ف(الجونة) الدنّ، و(قدحت) غرفت، و(فض الختام) يكون قبل الغرف، وهو كثير في القرآن الكريم والشعر))[1].

وهناك من النحويين من ذهب إلى أنّ الواو تعطي الترتيب، ومن هؤلاء النحويين الفراء (ت:207ه) الذي ذهب إلى أنّها للترتيب حيث يستحيل الجمع إذ قال: ((فأمّا الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فإيهما شئت كان هو المبتدأ في الزيارة))[2]. وقطرب، والربعي، وثعلب، وأبو عمرو، والزاهد، وهشام، والشافعي [3].

وذكر بعض المحدثين أنّ الواو تتجرد للاشتراك المطلق والجمع المطلق، ولا دلالة لها على الترتيب في حال عدم وجود قرينة تدلّ على غيره، إذ إنّ وجود القرينة يجعل من الواو تفيد الترتيب، ومن ذلك قوله عزّ وجل مخاطباً النبي محمد (ا): ﴿ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﴾ [الشورى:3]، إذ أفادت الواو ا لاشتراك في الجمع في المعنى المراد، وهو الإيحاء، فضلا ً عن إفادتها الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر في زمنه بقرينة خارجة عنهما هي ﴿ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﴾ تبيّن أنّ المعطوف سابق في زمنه المعطوف عليه، وهذه القرينة هي التي أفادت الترتيب، ولولاها لأفادت الواو الجمع المطلق في المعنى دون إفادة ترتيب زمني[4].

مما تقدم تبين أنّ واو العطف هي أصل حروف العطف إذ إنّها تفيد مطلق الجمع والتشريك إذا لم تسبق بقرينة، وهذا ما ذهب إليه جل النحويين، وتابعهم في ذلك العلماء المحدثين، وأنّ وجود القرينة التي تدل على الترتيب يجعل من الواو مفادها الترتيب.

2- الفاء:

وردت الفاء في القرآن الكريم في نحو ثلاثة آلاف موضع (2987)[5]، فهو حرف من حروف العطف المهمة ومن أكثر الحروف استعمالًا في الأساليب العربية في أسلوب العطف وإن قلّ ت عن الواو، والفاء حرف متداخل يصعب تحصيله كما قال المالقي. ((فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب

(1) اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء العكبري: 267.
(2) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: 207ه) تحقيق: احمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مركز تحقيق التراث، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1422ه-2001م: 396/1.
(3) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 354/2.
(4) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن : 559/3.
5)) ينظر: معجم الأدوات والضمائر، د. اسماعيل عمايرة، ود. عبد الحميد السيد: 278.

تحصيله إلا بعد التهذيب فنقول: والله المستعان)) [1].

لقد ذكر سيبويه في كتابه حرف العطف (الفاء) موضحًا معناها قائلا ً: ((والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقًا بعضه في أثر بعض، وذلك كقولك: مررت بعمرٍو فزيدٍ فخالدٍ))[2]. أي أن حرف (الفاء) قد أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءًا به. فهي تفيد الترتيب والتعقيب وهذا ما ذهب إليه جميع النحويين واللغويين إلا الفرّاء، وهذا من الغريب الذي يستدعي العجب، لا سيّما إذا عرفت أنه يرى إفادة الواو للترتيب، وذهب الجرمي إلى أن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأ مطار[3]. فنستعن بالله وننطلق مع الفاء في كتب حروف المعاني وتعليلاتها كما سيأتي:

أ- علة جعل الفاء من الحروف الهوامل

قال الرماني في كلامه على حرف العطف الفاء: ((وهي من الحروف الهوامل؛ لأنها لا تخص أحد القبيلين دون الآخر، ولها ثلاثة مواضع: العطف و الجواب، والزيادة. فالعطف: نحو قولك رأيت زيداً فعمراً، وهي مرتبة تدلّ على الثاني بعد الأول بلا مهلة))[4]. وهي تفيد الترتيب والتعقيب[5]، وما يهمنا من هذه المواقع هو العطف.

ولم يذكر المالقي إعمالها أو إهمالها؛ وإنما اقتصر على ذكر مواضعها[6]، أما المرادي فقد عدّ هذا الحرف من الحروف الهوامل خلافاً للمبرد الذي ذهب إلى أنها تجرّ إذا نابت عن (رُبّ)، وخلافًا لبعض الكوفيين الذين يرون انها تنصب المضارع في الأجوبة[7].

ب – عمل فاء السببية:

وتسمى (فاء السببية) وفاء السببية الجوابية، وهي حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالته على السببية الجوابية، ويختص بالدخول على المضارع المنصوب بأن المضمرة وجوبًا وهو يعطف المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه من الجملة المضارعية على مصدر قبله[8]، طبعًا من قدّر بعدها

---

1)) رصف المباني، المالقي: 298.
(2) الكتاب: سيبويه: 217/4، وينظر: مغني اللبيب: 161/1.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 161/1.
(4) حروف المعاني والصفات، الزجّاجي: 276، وينظر: معاني الحروف، الرماني: 52، مغني اللبيب: 161/1.
(5) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: 269، مغني اللبيب: 161/1.
(6) ينظر: رصف المباني، المالقي:295.
(7) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 121.
8)) النحو الوافي، عباس حسن: 333/3.

(أن) فهم البصريون. والفاء السببية لها شروط لتعمل فيجب أن تسبق أما بنفي محض، أو طلب محض حيث ورد في شرح ابن عقيل قوله[1]:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

والنفي المحض المراد من المحض منه؛ الذي يكون خالصًا في الأثبات حيث لا يوجد ما ينقض معناه مثل: أن ينتقض النفي ب- (إلّا)، أو أن يأتي نفي بعده يزيل أثره فيجعل الكلام مثبتًا فهذا نفي ليس بمحض، المنتقض ب-(إلّا) واعتلوا بالنفي، نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحو: ما تزالُ تأتينا فتحدثنا وكذلك النفي التالي تقريرًا، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك، إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي[2]. فإن (إلّا) تنقض النفي فيصير أثباتًا، والنفي في مثل: ما تزال معناه الأثبات أيضًا.

والحال نفسه في الاستفهام التقريري الذي لا يراد به الاستفهام لأجل الجواب، بل لإفادة التقرير، ولا فرق أن يكون النفي بحرف مثلًا (لم – لا – ما- لن...) أو بفعل مثل (زال – ليس ...) أو باسم (مثل – غير- ...) أو أن يكون ملحقًا بالنفي أي ما أُريد به النفي بقرينة تدل عليه مثل: قلما واقد، نحو: قلما تراك فنكرمك، وأيضًا التشبيه الواقع موقع النفي مثل: ما أنت بالقائد فنطيعك. ويلحق بالنفي الواقع موقعه نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا، أي: ما أنت والٍ علينا[3].

والشرط الثاني في عمل الفاء أن تسبق بالطلب المحض والمقصود بـ الطلب المحض بالفعل (إلّا يكون باسم الفعل مثل: صه فينامُ الناس، أو مثل: نزالٍ فأكرمك،

أو بالمصدر، مثل: ضربًا زيدًا فيتأدبُ، أو بالخبر، مثل: حسبُك فيستريحُ الناس، أو يكون الأمر مقدّرًا ، نحو الأسدَ الأسدَ فتنجو))[4].

والطلب ثمانية أنواع ووجود واحد منها قبل (الفاء) يكفي بأن تكون سببية وينصب الفعل المضارع بعدها. وهذه الثمانية هي:(الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، العرض، التحضيض، التمني، الترجي). وإذا كان النفي أو الطلب لم يردا محضين يرفع الفعل المضارع بعدها فلا نصب حينئذ. حيث ذكر المرادي قسمًا تاسعًا وهو (النفي) [5]، والمالقي عدها عشرة وقال الرماني: ((فأما المواضع الستة التي ينتصب الفعل فيها بإضمار أن ...)) [6].

---

1)) شرح ابن عقيل:2/ 321.
2)) أوضح المسالك، ابن هشام:184/30 ، وينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 334 – 335.
3)) ينظر: حاشية الصبان: 3/ 305.
4)) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 4/ 64.
5)) الجنى الداني، المرادي: 128.
6)) معاني الحروف، الرماني: 53، وينظر: شرح ابن عقيل: 594/1.

ج- علة الخلاف في الناصب بعد (الفاء):

إنّ أغلب النحويين قالوا: إن الفاء حرف مهمل ونذكر منهم المبرد وابن هشام والمرادي وقد خالفوا بذلك الكوفيين إذ قالوا إنها ناصبة للفعل بنفسها و أورد هذا الرأي المرادي ثم قال: ((وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة، لأ نه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نصبًا إذ نُسب هذا الرأي إلى الفرّاء نسبه له ابن يعيش وهو قول جمهور الكوفيين أنّ ناصب الفعل المضارع هو الخلاف لما تقدم على الفاء وما تأخر عنها، فالمضارع بعد الفاء مؤول بمصدر يُعطف على مصدر متوهم منتزع من الفعل قبلها) وذلك لأ ن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا (أن) قبل الفعل صار مصدرًا فجاز عطفه على ما قبله ، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم))[1].

وهذا أيضًا ما أورده الرماني حين قال: ((... وإنما احتيج إلى اضمار (أن) ها هنا لتكوّن مع الفعل مصدرًا فتعطف مصدر الفعل الأول لمخالفته إياه ...))[2].

وقال المالقي: ((والمعنى في الأوجه التشريك: أما في اللفظ وأما في المعنى على بعد فلذلك يدعى أنها لا تنصب بنفسها عند البصريين بل بإضمار (أن) المقدرة إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون لنصبت في كل موضع، إذ التشريك لا يزول منها...))[3]. ذاكرًا قول البصريين وحجتهم بإضمار (أن) وجوبًا بعد الفاء والفاء عندهم عاطفة بمصدر مقدر على مصدر متوهم. إذ قال الرماني: ((وذلك أن العطف إنما يحسن إذا كان الثاني موافقًا للأول، فإذا قلت: (ابن بيتك فأزورك)، كأن ّ التقدير: ليكن معك أخبار بمكان بيتك وزيارة مني، وكذلك جميعه يُخرّج على هذا التقدير))[4].

وأن ّ هذه الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط ولا تختص، فهي داخلة على الاسم والفعل والحرف. فكانت الحاجة إلى اضمار لاستحالة العطف هنا فيها على اللفظ[5].

يتضح مما تقدّم أن هنالك ثلاثة آراء وأقوال في الفاء نوجزها:

الأول: قول منسوب إلى الكوفيين بنفسها منهم الكسائي وأبو عمرو الجرمي أورده المرادي بأنّ الفاء هي الناصبة بعد الأجوبة الثمانية وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن الأنباري في الرد عليهم قائلًا: لو كانت هي الناصبة بنفسها وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو: إيتني وفأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على

---

1)) الجنى الداني، المرادي: 128، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 240/4.
2)) معاني الحروف، الرماني: 53.
3)) رصف المباني، المالقي: 296.
4)) معاني الحروف ، الرماني ، ص 53.
5)) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 2/ 38.

أن الناصب غيرهما) [1].

الثاني: رأي البصريين أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا والفاء في ذلك عاطفة لمصدر على مصدر والفاء في أصلها حرف عطف وربط بين الأ سماء والأفعال فهي حرف مشترك لا أختصاص له ولا عمل له وأنا أرجح رأي البصريين .

الثالث: ما قاله الكوفيون وهو الخلاف حيث هو عامل معنوي في الحقيقة استدعى تقدير (أن) حيث لم يصح عطف الأول على الثاني ولم يدخل هذا الأخير في حكم الأول فامتنعت الفاء العاطفة.

د- علة جعل الفاء للتعقيب:

أنّ الفاء من الحروف التي تُشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب إذ أورد المرادي قول السيرافي بقوله: ((...(إنّ الفاء للتعقيب) في قولك: دخلت البصرة فالكوفة؛ لأنّ أحد الدخولين لم يلِ الآخر))[2]، وعللّ ذلك قائلا ً: ((إنّ بعد دخول البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة))[3]. أي انها توجب الثاني بعد الأول، وأنّ الأمر بينهما قريب دون مهلة.

وتفيد فاء العطف مع الترتيب والتعقيب السببية، ومن ذلك ما ذكره المالقي بقوله: ((أن تكون جواباً لازمًا للسببي، وفيها أيضًا الربط والترتيب ...)) [4]. وهذا هو مذهب ابن يعيش في أنّ الفاء يقع ((ما قبلها علة وسبباً لما بعدها ، نحو قولك: أعطيته فشكر، وضربته فبكى، فـ(الإعطاء) سبب الشكر و (الضرب) سبب البكاء، والمسبب يقع ثاني السبب وبعده متصلا ً به؛ فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء فاعرفه))[5].

وأورد المرادي رأي الفرّاء الذي ذهب إلى أنّ الفاء لا تفيد الترتيب إذ إنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان هناك دلالة عليه بقوله: ((وذهب الفرّاء إلى أنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدلُّ على ذلك كقوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ [الأعراف:3]، والبأس في الوجود قبل واقع قبل الإهلاك))[6].

واختصاص هذا الحرف من بين حروف العطف بأته يعطف ما ليس

1)) لسان العرب، ابن منظور :97/12-

(2) المصدر نفسه: 121.

(3) المصدر نفسه: 121.

(4) ينظر: رصف المباني، المالقي:297.

(5) شرح المفصل، ابن يعيش: 614/4.

(6) الجنى الداني، المرادي: 121.

صلة بالصلة، ومن ذلك ما قاله ابن عقيل في شرحه بيت الألفية:

واخْصُص بِقاءِ عَطف ما ليسَ صِلَه عَلى الذي اسْتَقرّ أنّهُ الصِّلَهْ

فقال: ((اختصت الفاء بأنها تعطف ما يصلح أن يكون صلة –لخلوه عن ضمير الموصول- على ما لا يصلح أنْ يكون صلة- لاشتماله على الضمير- نحو: الذي يَطيرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذبابُ، ولو قلت: (ويغضبُ زيدٌ، أو ثم يغضبُ زيدٌ) لم يجز ؛ لأنّ الفاء تدلُّ على السببية، فاستغنى بها عن الرابط، ولو قلت: الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيد الذبابُ، جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط))[1].

وقد تكون الفاء للاتباع دون العطف، ففي كل موضع يكون فيه الأول علّة لوجود الآخر ولا يشارك الأول في الإعراب، ومن ذلك جواب الشرط كقولنا: إنْ تُحسِن إلي فالله يجازيك، فالفاء أفادت الاتباع دون العطف، إذ إنّ الفاء هاهنا جيئ بها توصلا ً إلى المجازاة بالجمل المركبة من المبتدأ والخبر، فإنه لولا الفاء لما صحّ أن تكون جوابًا، فلما كان الاتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان الاتباع فيها أصلا ً[2].

ه- علة عدم إفادة الفاء الترتيب في القاع والأمطار

ذهب الجرمي إلى أنّ الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع، وكذلك لا تفيد الترتيب في الأمطار[3]، وعلل ذلك واستدل عليه بقول امرئ القيس الكندي[4]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدّخُولِ فَحَوْمَلِ

وزعم الأصمعي أن ّ الصّواب روايته بالواو؛ لأنّه لا يجوز: جلست بين زيد فعمرو[5]، أما ابن هشام فحمله على التأويل وقدّره بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما جاز في: جلست بين العلماء فالزهّاد، وحمله آخرون على حذف (ما)، والأصل: ما بين الدخول فحومل.

وكذلك استدلّ الجرمي على عدم افادة الفاء للترتيب في الأمطار بقول العرب: (مطرنا مكان كذا فمكان كذا) [6]، فكانت عِلّة عدم إفادة الفاء للترتيب عند الجرمي هو وجود السماع الذي ظاهره أن الفاء لا تفيد الترتيب فيه.

تبيّن مما سيق أن الفاء هي من الحروف الهوامل تفيد الترتيب و التعقيب، وأنّ معنى التعقيب هو وقوع العطف بلا فاصل زمني، وتفيد الفاء ربط ما بعدها بما قبلها والتسبب وتعطف ما ليس بصلة بالصلة، وتشترك في الحكم والإعراب، وأنّها تكون مشركة بين الاسمين والفعلين في اللفظ و

---

(1) شرح ابن عقيل: 209/2 – 210.
(2) شرح المفصل، ابن يعيش: 615/3.
(3) مغني اللبيب، ابن هشام: 161/1.
(4) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1958م: 185.
(5) مغني اللبيب، ابن هشام: 161/1.
(6) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 122.

المعنى.

3- ثمّ:

حرف عطف غير عامل يقتضي التشريك في الحكم والإعراب فضلا عن الترتيب والمهلة فهي كالفاء إلّا أنّها تفيد مهلة وتراخيا عن الأول؛ فلذلك لا تقع مواقع الفاء في الجواب[1]، وهذا عند الأعمّ الغالب من النحويين[2]، في حين الف ذلك الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى أنّها قد تتخلف عن التشريك، إذ قد تقع زائدة غير عاطفة محتجين لذلك بما ورد من قرآن وشعر، ولكن عند النظر والتدقيق يخرج على تقدير محذوف[3].

1- علة إفادة ثمّ الترتيب والمهلة

ذكر المرادي أن (ثم) يفيد الترتيب بمهلة بقوله: ((حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة))، وهذا هو مذهب سيبويه الذي قال: مررت برجل راكب ثم ذاهب))[4]، فبيّن أنّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مهلة، وجعله غير متصل به فصيّره على حده.

وذكر المالقي الاختلاف بين البصريين والكوفيين في إعطائها الرتبة من عدمه مرجحًا مذهب البصريين بقوله: ((والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلّا مرتبة، وما احتج به الكوفيون لا حجة فيه))[5].

وخالف الفرّاء من قال بأنّ (ثمّ) تفيد الترتيب، إذ ذهب إلى أنّها لا تدلّ على الترتيب، إذ زعم أنّها تتخلف بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأنّ (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين[6].

أجرى الكوفيون (ثمّ) مجرى الفاء والواو في جواز نصب الفعل المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدلوا لهذا بقراءة الحسن لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمّ يُدْرِكهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ ﴾ [النساء:10]، بنصب (يدرك)، أما ابن مالك فقد أجراها مجرة الواو والفاء بعد الطلب، إذ أجاز في قوله (إ): ((لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثمّ يغتسل منه)) ثلاثة أوجه: أولها الرفع بتقدير: (ثمَ هو يغتسل)، والثاني الجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والثالث

(1) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 614.
(2) ارتشاف الضرب، أبو حيان الاندلسي: 1988/4.
(3) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:1/ 117.
(4) الكتاب، سيبويه: 429/1.
(5) ينظر: رصف المباني، المالقي:147.
(6) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:1/ 139.

النصب، إذ أعطى (ثمّ) حكم الواو[1].

((زعم الأخفش والكوفيون أنّ (ثم) تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا ذلك على قوله تعالى: ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ [التوبة:118] جعلوا (تاب عليهم) هو الجواب، و(ثمّ) زائدة، وقول زهير:

أرَانِي إذا أصْبَحتُ أصْبَحتُ ذَا هوىً   فَثُمّ إذَا أمْسيتُ أمْسيتُ غَادِيا

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء[2].

وتابع المحدثون من تقدمهم من العلماء في أنّ (ثمّ) تدلُ على الترتيب وعدم التعقيب أي: الترتيب مع التراخي[3]، وذهب محمد علي سلطاني إلى أنّ (ثم) لا تخرج عن العطف وتدلّ على الترتيب والتراخي النسبي في الزمن[4].

والظاهر أنّ حجة من ذهب إلى أنّ (ثم) تفيد الترتيب والمهلة هو كثرة ا لاستعمال اللغوي من قرآن وشعر الذي أفادت فيه(ثم) الترتيب والمهلة ، وحمل ما خالف ذلك ظاهرًا على التأويل والتقدير.

مما تقدم تبيّن أن (ثمّ) حرف عطف مهمل يفيد الترتيب مع عدم التعقيب لوجود مهلة زمنية بين المعطوف والمعطوف عليه، وأنها تعطف مفرد على مفرد وجملة على جملة، وقد تكون زائدة إذا جاءت على تقدير جواب.

4- أم:

الحرف (أم) من حروف العطف وتكون على ضربين: متصلة ومنقطعة. فالمتصلة تنحصر في نوعين: الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: (أخاك عندك أم محمد؟) أي أيهما عندك؟ والمتكلم يعلم أن واحدا منهما عنده، لا بعينه، ويطلب بسؤاله التعيين وهذا الهمزة بمعنى (أي) ونحو (أضربت أخاك أم زوجته) أي: أي ذلك فعلت؟ فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما، وفي الثانية: لم أفعل واحد ًا منهما، أو تقول: عندي محمد، أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما[5].

وذكر ابن عقيل أن الهمزة قد تحذف وتكون (أم) متصلة كما كانت و الهمزة موجودة، بقوله: ((قد تحذف الهمزة –يعني همزة التسوية-، والهمزة

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:1/ 139.
(2) منهج السالك إلى الفية ابن مالك: 310/2، شرح المفصل، ابن يعيش: 615/3 .
(3) النحو الوافي، عباس حسن: 576/3.
(4) ينظر: الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، محمد علي سلطاني، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012م: 75.
(5) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 617/3، معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1420ه- 2000م: 246/3.

المغنية، أي: عند أمن اللبس، وتكون (أم) متصلة كما كانت والهمزة موجودة ... قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أدْري وَإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ

أي أبسبعٍ))[1].

1- علة جعل (أم) من الهوامل:

تفرّد الرماني من أصحاب كتب معاني الحروف بذكر هذه العلة بقوله: ((من الحروف الهوامل؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، تكون عديلة لألف الا ستفهام، وهي معها بمنزلة أي، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيهما عندك؟ والجواب يكون بالتعيين، ...)) [2]. ولم يعرج أصحاب كتب المعاني إلى إيراد هذه العلة، لعلّ إهمالها عندهم لا خلاف فيه، كما هو عند باقي النحاة.

ب- علة تسمية (أم) التي تقع بعد همزتي التسوية والاستفهام متصلة ومعادلة:

ذكر ابن هشام أنّ المتصلة كلا نوعي (أم) التي تقع قبلها همزة التسوية والتي تقع قبلها همزة الاستفهام سميتا بالمتصلة و علل ذلك بقوله: ((وإنما سميت في النوعين متصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآ خر، وتسمى أيضًا مُعادلة لمعادلتها في إفادة التسوية في النوع الأول والا ستفهام في النوع الثاني))[3].

في حين سميت الأخرى منقطعة؛ لأنّ معناها لا يفارق الإضراب، أما مجردة له وأما تتضمن معه استفهامًا إنكاريًا أو طلبيًا.

ذكر ابن هشام أنّ المتصلة تنحصر في ((نوعين ... أما أن تتقدم عليها همزة نحو: سواء علينا أجزعنا أم صبرنا)) [4]. وهذه لا تستحق جوابًا؛ ((لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأ نه خبر)) [5]. وأما أن تتقدم عليها يطلب بها وب-(أم) التعيين، نحو: (أزيد في الدار أم عمرو، قيل في الجواب: زيد، أو قيل عمرو[6]، وهذه تستحق الجواب ب التعيين، معللا ذلك بأنها سؤال عنه.

وذكر الأشموني أنها إذا عادلت بين جملتين في التسوية فلا يذكر بعدها الا الفعلية، إذ قال: ((إذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل: لا يجوز أن

---

(1) شرح ابن عقيل: 211/2.
(2) معاني الحروف، الرماني: 80، الكتاب: 482/1.
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 65/1.
(4) المصدر نفسه: 64/1-65.
(5) المصدر نفسه: 64/1.
(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 64، 65.

يذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز: سواء أعلي أزيد قائم أم عمرو منطلق، فهذا لا يقوله العرب))[1]. وذكر أن الأخفش يجي القياس على الفعلية في معادلتها بين مفرد وجملة[2].

وذهب المحدثين مذهب سابقيهم من العلماء إلى أنّها تعطف بين فعليتين أو اسميتين وأشار إلى أنّه لا يجوز الاجابة عن السؤال بحروف الجواب؛ ذلك أن حروف الجواب لا تفييد تعييناً ولا تحديداً[3].

6- أو:

حرف عطف ذكر له المتأخرون اثنا عشر معنى: ((الشك والإبهام، و التخيير، والإباحة، الجمع المطلق كالواو، والإضراب والتقسيم، وأن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وأن تكون بمعنى (إلى)، والتقريب والشرطية و التبعيض))[4].

ويرى ابن هشام أنّ (أو) عند التحقيق ((موضوع لأحد الشيئين أو الأ شياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو)، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها)) [5].

أ- علة كونها للشك او للابهام

ذكر ابن عقيل أنها: ((تكون شكًا كقولك: لقيت زيداً أو عمرًا، وتكون للا باحة كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فهذه إباحة وإطلاق، فإن جالس بعضهم كان مطيعًا؛ لأن معناه جالس هذا الصنف من الناس))[6]. والفرق بين ا لإباحة والتخيير: أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه[7]. وفي الحالين لا تقع إلا بعد الطلب.

وذكر المالقي من معانيها: ((أن تكون للإبهام، وذلك في الخبر، ولا يكون ذلك إلا في حقّ السامع دون المخبر نحو: زيدٌ قام أو عمرو، والفرق أنّ الشك لا يعلمه المخبر والإبهام يعلمه ويبهم على السامع لمعنى ما))[8].

((وقد تكون أو لتفصيل ما أبهم كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: 111]، أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلّ

(1) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني: 317.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 317.
(3) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 591.
(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 61/1-67.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 67/1، وينظر: معاني الحروف الرماني: 80.
(6) شرح ابن عقيل: 213/2.
(7) حروف المعاني والصفات، الزجاجي: 282.
(8) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 117.

من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلّ من كان نصارى))[1].

وذكر المرادي قول ابن مالك: ((إنها تشرك في الإعراب والمعنى؛ لأنّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله))[2].

وإذا وردت (أو) في النفي خبراً كان أو إنشاءً، يعم النفي واحد من المعطوف أو المعطوف عليه؛ لأنّ (أو) لأحد الأمرين من غير تعيين، وانتفاء الواحد المبهم لا يتصور إلا بانتفاء المجموع ومن ذلك قوله جلّ وعلا: ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الانسان:24]، إذ أنّ المعنى لا تطع واحد منهما أو إطاعتهما معاً، وهو نكرة في سياق النفي فيعم. وتأتي بمعنى التقريب، أي تقريب معنى من معنى، نحو: ما أدري أسلم أو ودّع، يقال عند قصر الزمن بين الوداع والسلام ونحوه[3].

2- علة رفض ابن هشام معاني (أو) التي ذكرها المتأخرون

ذكر المتأخرون معاني كثيرة ل-(أو) في حين ذهب القدماء إلى أنها تأتي لمعان محددة[4].

وقد رفض ابن هشام ما ذكره المتأخرون من معانٍ ل-(أو) معللا ً ذلك بعدة تعليلات معتمدًا على منهجه في تحليل النصوص تحليلا ً نحويًا، ومن ذلك رده لقول بعض الكوفيين الذي نقله ابن الشجري بأن (أو) تفيد معنى التبعيض في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: 134] إذ يقول: ((والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنّ كل واحد مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرى معنى التبعيض))[5].

وكذلك ردّ على من قال أنها تأتي لمعنى الشرط والتقريب معتمدًا على تحليل النصوص التي زعموا أنها جاءت فيها لهذين المعنيين ردًا مستندًا إلى تحليل تلك النصوص وإثبات أنّ المعاني ليست ل-(أو) وإنما لغيرها.

تبين من مما سيق أن (أو) لها عدة معان: الشك والتخيير والابهام و التقسيم والجمع المطلق وأنها لا تقع مع الأفعال التي تقتضي فاعلين ولا مع الأ سماء التي تقتضي الصفة، وإذا وردت في النفي وكان نكرة أفاد النفي العموم.

ثانياً: الحروف التي تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظًا فقط :(لكن ,لا , بل)

إنّ الحروف التي تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً لا معنى هي ثلاثة، هي لكن، بل، لا، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 280.
(2) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 245.
(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 86.
(4) معاني الحروف الرماني: 80، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 67/1.
(5)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 67/1.

1- لكن
تكون مخففة ومثقلة، فالمخففة غير عاملة، والمثقلة عاملة، وفي كلا الحالين معناها الاستدراك والتوكيد.
أمّا المخففة كقولنا: ما قام زيد لكن عمرو، إذ إنها تعطف ما بعدها على ما قبلها، ولا بُدّ أن يكون في صدر الكلام نفياً إذا عطف مفرد على مفرد، ولا يجوز عطف المفرد على المفرد بالإيجاب، أي إذا كان ما قبلها موجبًا كان ما بعدها منفياً[1].
وأجاز الكوفيون مجيئها لعطف المفرد بعد الموجب، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملا ً على (بل) وليس لهم به شاهد[2].

1- علة كونها حرف عطف:
اختلف النحويون في كونها حرف عطف على ثلاثة أقوال[3]:
القول الأول: أنها لا تكون عاطفة إلا ً إذا لم يدخل عليها الواو، وهو مذهب أبو علي الفارسي وأكثر النحويين.
القول الثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلّا بالواو، وتكون الواو زائدة، وقال ابن عصفور: وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهم قالا إنها عاطفة، ولمّا مثلا العطف بها مثلا مع الواو.
القول الثالث: ذهب ابن كيسان إلى أنّ الاتيان بالواو من باب التخيير.
وإن عطفت ب(لكن) جملة على جملة فيصح أن يقع قبلها النفي والإ ثبات، شرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى، ما قام زيد لكن عمرو قام، أمّا إذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل، وإذا وقع بعدها مبتدأ تكون حرف ابتداء نحو قولك: جاء زيد لكن عبد الله منطلقٌ ومعناها في ذلك الاستدراك[4].
وتابع المحدثون متقدميهم في أنّ (لكن) تكون حرف استدراك دائمًا؛ سواء أكان عاطفًا أم غير عاطف، وأن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها في حكمه المعنوي، كما في قولنا: لا تجالس الأشرار لكن الأخيار[5].

2- علة اختلاف النحويين في لكن المقترنة بالواو
اختلف النحويون في العاطف في قولك: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو) أهو

(1) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 148.
(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذي: 447/4.
(3) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 534.
(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 222.
(5) النحو الوافي، عباس حسن: 716.

الواو أم (لكن) [1]. فذهب بعضهم إلى أنّ العاطف هو (لكن) والواو زائدة؛ لأنّه لا يجوز دخول حرف عطف على مثله[2].

ومنهم من ذهب إلى أنّ الواو هي العاطفة، ولكنها عطفت جملة على جملة، فقدّروا: ولكن قام عمرو[3]، وذهابهم إلى هذا التقدير؛ لأنّ الوا لا يصلح في عطف مفردٍ على مفردٍ مخالف له في الإيجاب والسلب[4].

فالعلة التي كانت وراء اختلافهم هو الاختلاف في تقدير زيادة الواو، فمن ذهب إلى زيادة الواو ذهب إلى أن العاطف (لكن) ومن ذهب إلى أصالتها فالعاطف هو الواو، ولكنها تعطف جملة على جملة خالفة لها في الإيجاب و السلب، نحو: قام زيدٌ ولم يقم عمرو، والراجح أن القول بالتأويل والتقدير المقبول لغويًا أفضل من الزيادة من دون دليل واضح.

2- لا:

تأتي (لا) على ثلاثة أنواع[5]: نافية، وتكو على ثلاثة أوجه: عاملة وغير عاملة ومهملة، والنوع الثاني (لا) الناهية، والنوع الثالث: (لا) زائدة للتوكيد.

والذي يهمنا هنا هي (لا) العاملة وهي على نوعين، الأول: عاملة عمل ليس، والأخرى : نافية للجنس تعمل عمل (إن)، ولعملها شروط ذكرتها كتب النحو[6].

وتأتي لا عاطفة بشروط ثلاثة: أحدها أن يتقدمها كلام موجب، والثاني أن لا تقرن بأحد حروف العطف، والثالث أن يتعاند المعطوف والمعطوف عليه فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيد، ويجوز جاءني رجلٌ لا امرأة[7].

علة رد منع الزجاجي العطف ب-(لا) على معمول الفعل الماضي

أجاز الزجاجي العطف ب-(لا) على معمول الفعل المضارع نحو: يقومُ زيدٌ لا عمرو، ومنع ذلك مع معمول الفعل الماضي، فلا يجوز عنده: قام زيدٌ ولا عمرو[8].

وردّ ابن هشام ما ذهب إليه الزجاجي محتجًا بما ورد من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، فقال: ((وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس[9]:

كأنّ دِثاراً حَلّقتْ بِلبُونِهِ عُقابٌ تنُوفَى لا عُقابُ القوَاعِلِ

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذي: 447/4.
(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 293/1.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 293/1.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 293/1.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 237/1 - 247.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل: 393/1، معاني النحو، فاضل السامرائي: 716.
(7) ينظر: شرح ابن عقيل: 393/1، منهج السالك، الاشموني: 388/2.
(8) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 242/1.
(9) ديوان امرئ القيس: 140.

مؤدًا ردّه هذا بقوله: ((وقوله أنّ العامل مُقدّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلّا على الدعاء مردود بأنّه او توقفت صحة العطف على صحة التقدير عامل لامتنع: ليس زيدٌ قائمًا لا قاعدًا))[1].

3- بل:

تأتي عاطفة وغير عاطفة، فإذا تلاها مفرد فهي عاطفة، وإذا تقدمها أمرٌ أو إيجاب فيكون ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، ويكو الحكم لما بعدها، أما إذا تقدمها (نفي) أو (نهي) فيكون على حالته نفيًا ونهيًا فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ما بعدها ضدًا لما قبلها[2].

وأجاز المبرد أن تنقل النفي والنهي إلى ما بعدها، فيصحّ عنده: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، وبل قاعدًا، بالنصب والرفع[3].

علة منع الكوفيين مجيء (بل) العاطفة بعد الإيجاب

منع الكوفيون أن يُعطف ب-(بل) بعد الإيجاب فاشترطوا أن يأتي قبلها نفيٌ أو شبه نفي، قال هشام الضرير: محالٌ (ضربتُ زيدًا بل إياك)، وعلل ابن هشام الأنصاري منعهم هذا مع سعة رواية الكوفيين بقلّته في العربية[4].

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 242/1.
(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 112/1، شرح ابن عقيل: 194/3.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 194/3.
(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 112/1وم.

المبحث الثاني

التعليل النحوي في أحرف النداء، و(إلا) الاستثنائية

أولا ً: التعليل النحوي في أحرف النداء

النداء هو ((تنبيه المخاطب وحمله على الالتفات والاستجابة ليُقبِل عليك بحروف مخصوصة)) [1] هو أسلوب إنشائي لا يحتمل الصدق أو الكذب[2].

وأحرف النداء سبعة هي: (يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(أي)، و(الهمزة)، و(آ9، و(وا)[3]، وتستعمل (يا، وهيا، وأيا) لنداء البعيد، ويجوز أن تستعمل لما كان بمنزلة البعيد كالنائم والمستثقل[4]، ويجوز نداء القريب بهذه الحروف على سبيل التوكيد والمجاز[5].

يا:

وهي من حروف النداء وهي أم حروفه[6] وأعمّها استعمالا ً؛ لأنها تدخل في النداء الخالص، وفي النداء المشوب بالندبة، أو الاستغاثة، أو التعجب[7]، وعند حذف حرف النداء لا يقدّر سواها فهي الأصل في حروف النداء[8]. والمنادى على ثلاثة أوجه: مفرد، ومضاف ومضارع للمضاف.

وذهب المالقي إلى أنّ (يا) إذا لم يكن بعدها المنادى فإنها تكون للتنبيه بقوله: ((...وأمّا إذا لم يكن بعدها المنادى فتكون للتنبيه لا غير كقول الله تعالى: ﯹ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﯺ [النمل:25])) [9].

وقد اختلف النحويون في المعنى الذي يعطيه (يا)، فمنهم من ذهب إلى أته للنداء[10]، ومنهم من ذهب إلى أتها للتنبيه[11]، ويرى ابن جني أتها تأتي لمعنى (النداء) و(التنبيه)، لكنها في مواضع قد تأتي للتنبيه فقط، ((ومن ذلك (يا) في النداء تكون تنبيهًا و(نداءً)، في نحو: يا زيدُ، ويا عبدَ الله، وقد تجردها من النداء للتنبيه البتّة))[12].

---

(1) الأصول في النحو: 401/1، شرح المفصل، ابن يعيش: 120/8.
(2) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: 222.
(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 247/1، قريب المقرب في النحو: 62 - 163
(4) ينظر: الكتاب، سيبويه: 232/2، والأصول في النحو، ابن السراج: 401/1.
(5) ينظر: الكتاب، سيبويه: 232/2،.
(6) معاني الحروف، الرماني: 104.
(7) الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 2001م: 137.
(8) شرح جمل الزجاجي: 82/2، شرح المفصل: ابن يعيش: 118/8.
(9) معاني الحروف، الرماني: 104.
(10) ينظر: مفتاح العلوم: 50، شرح جمل الزجاجي: 409/2.
(11) ينظر: الجنى الداني: 349-350.
(12) ينظر: الخصائص، ابن جني: 196/2.

وفصل المرادي أحول (يا) التي تكون للتنبيه لا للنداء بقوله: ((أن تكون لمجرد التنبيه لا للنداء ويليها أحد خمسة أشياء: الأمر، نحو: ﯹ ﭬ ﭭ ﯸ في قراءة الكسائي...، والدعاء، كقول الشاعر:

يا لعنُ اللّه ِ والأقوامِ كلِّهمُ والصالحين على سِمْعَانَ من جار

و(ليت)، نحو: ﯹ ﯙ ﯚ ﯛ ﯸ [النساء:74]، و(رُبّ) نحو:

يا رُبّ سارٍ بات ما توسدا إلا ذراع العيس أو كف اليدا

و(حبذا) كقول الشاعر:

يا حبذا جبلُ الرّيانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الرّيان من كانا

فـ(يا) في هذه المواضع حرف تنبيه لا حرف نداء))(1).

1- علة حذف حرف النداء:

ذهب النحويون إلى جواز حذف حرف النداء شرط أن يكون المنادى معرفة أو مضافًا، وقد ورد حذف حرف النداء في كثير من الشواهد(2).

قال ابن السراج: ((ويجوز حذف: يا, من النكرة في الشعر)) (3). أما أبو البقاء العكبري فقال: ((ولا يجوز حذفه عند النكرات نحو: رجلُ أقبل؛ لأنه حذف منه أشياء، لأنه ينادى بـ(يا أيها الرجل)، فحذف منه أي وها التنبيه وا لألف واللام، فلا يجوز أن يحذف منه حرف النداء))(4)، فمن حذفه وهو معرفة قوله تعالى: ﯹ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟﯠﯡ ﯸ [يوسف:29]، قال الزّجّاج: ((معناه يا يوسف، اكتم هذا الأمر ولا تذكره))(5). ((ويوسف منادى حذف منه حرف النداء لأنه قريب، وفي حذف الحرف إشارة إلى تقريبه وملاطفته))(6).

ومن حذف حرف النداء والمنادى مضاف، قوله تعالى: ﯹ ﯛ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯸ [يوسف: 101] ، بنصب (فَاطِرَ)

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 349-350.
(2) الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: 720/2.
(3) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ت.
(4) التبيان في شرح الديوان، أبي البقاء العكبري، ضبط نصه وصححه: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت : 193/2.
(5) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت،1408ه - 1988م: 193/2.
(6) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1416ه: 385/1.

، وقد ذكر الزّجّاج في أنها ((تنتصب على وجهين: أحدهما الصفة لقوله: ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ، والمعنى: يا ربِّ قد آتيْتَنِي، وهذا نداء مضاف في موضع نصب، ويكون ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ صفة للأول، وجائز أن ينتصب على نداء ثانٍ، فيكون المعنى: يا فَاطِرَ السّمَاوَاتِ وَالأ َرْض، أنتَ وليّي))[1] ، وممن ذكر هذين الوجهين أيضًا النحاس والطوسي والزمخشري[2]، وذكر المالقي أنها محذوفة في النداء دون غيرها لكثرة استعمالها، إذ إنّها تثبت تارة وتحذف أخرى، وعليه تكون أداة النداء «يا» محذوفة[3].

وذكر أحد الباحثين المحدثين أنّه ((يجوز حذف حرف النداء، ...نحو قوله: ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ [سبأ: 13]، ويلزم ذكر حرف النداء مع (الله) ومع اسم الجنس، سواء كان نكرة مقصودة، أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس، واسم الإشارة، نحو (يا رجل) و (يا هذا) وليس لك أن تحذف حرف النداء، وشذ (أصبح ليل) أي يا ليل (افتد مخنوق) أي يا مخنوق و(أطرق كرا) أي يا كروان، ... ويبدو أن للحذف اغراضا ، وخصوصا في الكلام الفني))[4].

2- علّة بناء المنادى المفرد

ذكر ابن الوراق أن المنادى قبل دخول حروف النداء عليه كان مستحقًا لـ لأعراب، فإن عرضت علّة أزالت إعرابه وجب بناؤه بقوله: ((لأنّ المنادى من قبل كان مستحقا للإعراب، وكل اسم كان معربا ثم أزيل عنه الإعراب لعلّة عرضت فيه وجب أن يبنى على حركة، ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق نحو: من، وكم، وما، فلهذا وجب أن يبنى المنادى على حركة))[5].

وتابع أبو البركات الانباري ابن الوراق معللا ً سبب بناء المنادى بقوله: ((فإن قيل لم بني على حركة؟ قيل: لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على حركة تفضيلا ً له على ما بني وليس له حالة تمكن))[6]، ووافقه أبو البقاء

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج: 129/3.
(2) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338ه) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421ه: 345/2، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538ه)، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407ه: 478/2.
(3) ينظر: رصف المباني، المالقي: 357، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 349.
(4) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1420ه- 2000م: 322/4.
(5) علل النحو، ابن الوراق: 417.
(6) أسرار العربية، ابو البركات الانباري: 204.

العكبري في ذلك[1].

ثانيا: التعليل النحوي ل-(إلا ّ) الاستثنائية

ذهب أغلب النحويين إلى أنّ (إلّا) حرف بسيط، إذ قال الرماني في (إلّا): ((وهي من الحروف العوامل ولها مواضع، أحدها: أن تكون استثناءً، ولا يخلو ما قبلها أن يكون موجباً أو منفيًا...))[2]. أما دلالتها فقد تعددت كأغلب حروف المعاني، غير أن المعنى الأشهر لها هو الاستثناء[3].

ونقل الرماني قول الفراء بأنّ (إلّا) حرف مركب من (إن) و(لا)، بقوله: ((وقال الفرّاء: الأصل في (إلّا): أن لا، فأسكنت النون وأدغمت في اللام...))[4]. ولم أجد قول الفراء في كتابه (معاني القرآن).

وذهب بعض النحويين إلى أن (إلّا) لها دلالة التقليل، إذ صرّح ابن السرّاج بذلك قائلا ً: ((تقول: كم مالك إلّا درهمان، إذا كنت تستقل، وكم عطاؤك إلّا خمسون، كأنك قلت: كم درهماً مالك إلّا درهمان، وكم عطاؤك إلّا خمسون، فهذا في الاستقلال كقول القائل: هل الأمير إل ّا عبد الله, وهل الدنيا إل ّا شيء زائل))[5].

وذهب السيوطي إلى أن (إلّا) ((إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب كم من رفع أو نصب أو جرّ؛ لأنه بدل منها لأنّ الا ستفهام يبدل منه، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل، نحو: كم عطاؤك إلا ألفان؟ وكم أعطيتني إلا ألفين؟ وبكم أخذت ثوبك إلا درهم؟ وكم مالك إل ّا عشرون درهما ؟))[6].

1- علة ناصب المستثنى:

ذكر النحويون أن المستثنى ينصب لأسباب عدة، فقد أورد المرادي آراء سابقيه من العلماء بقوله: ((اعلم أن في ناصب المستثنى أقولا ً كثيرة...))[7]. ومن هذه الأقوال ما حكاه السيرافي (ت: 368ه) عن المبرّد و الزجّاج أنّ الناصب استثنى مضمرًا بعد (إلّا) [8].

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: 225.
(2) حروف المعاني، الرماني: 141.
(3) ينظر: الأزهية، الهروي: 182.
(4) حروف المعاني، الرماني: 142.
(5) الأصول في النحو، ابن السرّاج: 327/1.
(6) الأشباه والنظائر، السيوطي: 223/2.
(7) الجنى الداني، المرادي: 476.
(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م: 72/3.

وذهب ابن عصفور إلى أنّ الناصب ما قبل (إلّا) من فعل أو غيره بتعدية (إلّا)[1].

وذكر ابن مالك أن المستثنى بعد (إلّا) يجوز نصبه مطلقًا إذا ما ذكر المستثنى منه في الجملة بقوله: ((وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى ب- (إلا) النصب مطلقا))[2].

ونقل ابن الناظم (ت:686ه) قول ابن خروف أن الناصب ما قبل (إلّا) مستقل بقوله: ((وذهب ابن خروف[3] (ت:609ه) إلى أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، ويبطله أنه حكم بما لا نظير له، فإن المنصوب على الا ستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظر، فوجب اجتنابه))[4].

وذكر المالقي أقوال من سبقه من العلماء، وفند أغلبها، وعطف قائلا ً: ((واعلم أن النحويين اختلفوا في الناصب للاسم للمستثنى بعد (إلّا)، فذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنّ الناصب للمستثنى هو الفعل الذي قبل(إلّا) بقوله: ((أن الناصب له الفعل الذي قبل (إلّا) أو ما جرى مجراه بواسطة (إلّا))) [5].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 384/2 .

(2) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله ، جمال الدين (ت: 672ه-)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410ه- - 1990م.

(3) ابن خروف: هو أبو الحسن علي بن محمد، بن علي نظام الدين الحضرمي، الأندلسي ا لاشبيلي، كان إمامًا في العربية، مدققًا محققًا ماهرًا، مقرئًا مجودًا حافظًا للقراءات، نحويًا ماهرًا عارفًا بالكلام وأصول الفقه، تتلمذ على يد أساتذة أجلاء، منهم: محمد بن خلف بن محمد المعروف بأبي بكر (ت:585ه)، وقاسم بن محمد بن مالك الأموي ا لأشبيلي المعروف بأبي محمد بن الزقاق (ت:559ه)، صنف كتب عديدة في العربية منها: شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح جمل الزجّاجي، توفي سنة (609ه)، ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت:764ه)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م: 84/3، سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:748ه)، دار الحديث، القاهرة، 1427-2006م: 70/16.

(4) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت-686ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه-2000م: 166.

(5) رصف المباني، المالقي: 88.

وتابع المرادي المالقي بترجيحه رأي سيبويه في علّة الناصب لما بعد (إلّا) حين قال ((أنّ المستثنى ينتصب عن تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم :القوم إخوتك إلّا زيدًا، وليس ههنا الفعل ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه.

وعلى ما تقدّم تبين أن هناك تبايناً في آراء النحويين في علّة ناصب المستثنى وترجح الباحثة ما ذهب إليه المالقي والمرادي بترجيحهما رأي سيبويه الذي مفاده أن الناصب لما بعد (إلّا) هو الفعل أو ما جرى مجراه بواسطة (إلّا).

المبحث الثالث
التعليل النحوي في (السين, سوف, قد)

هي الحروف التي لا تدخل إلا على الفعل ومع ذلك فهي لا تعمل فيه شيئًا على خلاف الأصل ومنها: (لو الشرطية، ما المصدرية ,أما المخففة، وحرف الاستقبال السين وسوف، وحرف التوقع قد، وحرف الردع كلا، وحروف التحضيض هلا ولوما، وألا، ولوما .... إلخ .
وما يهمنا من هذه الحروف هي المختصة بالدخول على الأفعال غير العاملة فيه وهي (السين وسوف وقد).

أولًا: السين:

هو من الحروف البسيطة أحادي البنية ، ومن الحروف التي تتصل بالأ فعال دون سواها من غير أن تعمل بها . ومنهم من قال هو أصل بنفسه ومنهم من اعتبره مقتطع من غيره وهي مسألة نحوية وسنبين علة هذا الخلاف في كتب حروف المعاني كما سيأتي:

1- علة عدم عمله في الفعل مع أختصاصه به :

اعتبرها الرماني ((من الحروف الهوامل؛ لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه ، ولولا ذلك لوجب أن تعمل؛ لأنها مختصة بـ الفعل))[1]. فهي وإن دخلت على الفعل لا تحدث فيه أي تغيير في حركته الإ عرابية . وهذا الرأي قال به المرادي: ((... وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضًا من أن يتنزل منه منزلة الجزء أولًا. فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كحرف التنفيس. وإن ْ لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم))[2]. وأيضًا كان هذا رأي ابن هشام[3].

2- علة تسميتها حرف تنفيس :

أتفق الرماني مع سيبويه في كونها حرف تنفيس حيث قال : ((ومعناها التنفيس وذلك قولك : سأخرج وسأذهب ، فهي عدة وتنفيس كما قال سيبويه))[4].

فهي تدخل على الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال فهي عند المالقي كما عند الرماني قال: ((وتسمى حرف تنفيس لأنها تنفس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلًا بعد احتماله للحال والاستقبال، وذلك نحو قولك: ستخرج وستذهب والمعنى: أنك تفعل ذلك فيما يستقبل من الزمان. قال الله

---

1)) رصف المباني، المالقي: 52.
2)) الجنى الداني، المرادي: 90.
3)) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 158
4)) معاني الحروف، الرماني: 52.

تعالى: ﯿ ﯾ ﯿ ﯾ ﯿ ﯾ ﯿ ﯾ [الشعراء: 227]، يعني يوم القيامة))[1].
وأتها ((تخلص المضارع المثبت من الزمن الضيق))[2]، فإن السين قبل دخولها على الفعل كان يحتمل وقوع زمنين الحاضر أو المستقبل لكن بدخول السين صار في المستقبل ولهذا أرى أن التسمية جاءت مطابقة مع العلة أعلاه.

3- علة رفض كون السين مقتطعة من سوف :

هنالك خلاف جلي وواضح بين النحويين حول بنية السين ، وهذا الخلا ف بينه أبو البركات الأنباري بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل، أصلها سوف وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسهما))[3].

وقول الكوفيون أورده المالقي وبيّن زعمهم بأن السين ليست حرفًا قائمًا بنفسه، وإنما هي مقتطعة من سوف ، كما قالوا : (سو) فأقتطعوها من (سوف) فكما أن العرب تقول : م الله في (أيمن الله)، ويم الله فكذلك يقولون في سوف: سوتارة وسف آخرى[4]. وأنشدوا قول الشاعر:

فإن أهلك فسو تجدون وحدي وإن اسلم يطب لكم المعاش

وأختار ابن مالك ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: ((لأنه أبعد عن التكلف؛ ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة – (سو) و (سي) و (سف) – فروع (سوف) فلتكن السين كذلك))[5].

وبعضهم ادعى وطرح استدلالًا على أصالة السين بتفاوت مدة التسويف[6]، فإن (سوف) أبلغ في ذلك، فلو كانت السين فرعها لتساوت مدة التسويف .

ورد ّ ابن مالك : وهذه دعوى مردودة؛ لأن العرب عبرّت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ(سيفعل) و(سوف يفعل) [7] ومنه قول الشاعر:

وما حالة إلا سيصرف حالها إلى حالة أخرى وسوف تزولُ[8]

فكانت حجة الكوفيين أنه جرى هذا الاستعمال المقتطع (للسين) من (سوف) كثيرًا على ألسنتهم، وكثرة الاستعمال سبب في الحذف، كقولهم: (لم أدرِ، خذْ) وأشباه ذلك بدلًا من (لا أدري، وأخذ) وأمثالها والأمر نفسه مع (سوف) فلكثرة

---

1)) رصف المباني، المالقي: 311.
2)) النحو الوافي، عباس حسن:60/1.
3)) الأنصاف في مسائل الخلاف ، محمد محي الدين عبد الحميد: 180.
4)) رصف المباني، المالقي: 311.
5)) المصدر نفسه: 311.
6)) شرح التسهيل، ابن مالك: 102/4 ، والجنى الداني، المرادي:119 ، همع الهوامع، السيوطي: 2/ 89.
7)) شرح التسهيل، ابن مالك: 102/4.
8)) من البحر الطويل ولم يعرف له قائل. همع الهوامع، السيوطي: 72/2.

استعمالها في الكلام حذفت الواو والفاء تخفيفًا، فبدل القول (سوف أفعل). يقول (سأفعل) وللكوفيين حجة أخرى هو استعمال سوف مقتطعة وبأوجه عديدة مثل قولهم : سف أفعلُ وسو أفعلُ ، وسأفعلُ وجه من هذه الوجوه[1].

أما البصريون فاحتجوا بأن كل حرف في الأصل يدل على معنى، لا يدخله الحذف واعتبروا أن السين وسوف ، يحملان معنيين مختلفين[2]، وعلى الرغم من أن المالقي أورد قول الكوفيين ولم يأتِ بقول البصريين صراحة، إلا أنه وافقهم ورد على الكوفيين قائلًا: لا يقال أنه مقتطع من (سوف) لوجهين[3]:

أحدهما : ((أن الأقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت اليها ، ولا يحتج عليه ، بقوله : فسو تجدون فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ... ولو كان الحذف بابًا لصح في الضرورة وغيرها، وفي الشعر وغيره ، فأختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة، لا حجة فيه، مع أن الحروف لا تحذف أواخرها إلا مع التضعيف بابًا نحو: إنّ وأنّ ... أما مع غيره فلا. والوجه الثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: الله ، وشبهه ، وأما الحرف فليس أصلًا في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء، أ لا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم ، والاسم غير محتاج إليها، فدل على أصالته وفرعيتها، وقوته في الأحتياج والاستعمال وضعفهما.

ورد الأنباري على مزاعم الكوفيين واحتجاجهم بكثرة الاستعمال سبب للحذف وقال أنها حجة واهية، فالحذف أكثره الاستعمال ليس قياسًا ليحكم على أصل السين بأنها من سوف، إذ بيّن الأنباري فساد قولهم بكثرة استعمال سوف بالأوجه المتعددة حيث في كل مرة يتم حذف الفاء أو الواو بينه من ثلاثة أوجه[4]:

- الوجه الأول: ((أن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها حجة)).
- الوجه الثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ؛ لقلته.
- الوجه الثالث: إن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبًا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبقَ منه إلا حرف واحد والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود. تنتهي من كل هذا ، إلى أن السين حرف بأصله، ولم تقتطع من سوف ولا هي من أصلها .

---

1)) الانصاف في مسائل الخلاف، 80/2.
2)) المصدر نفسه، 80/2.
3)) رصف المباني، المالقي: 311.
4)) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 181.

ثانيًا: سوف:

أفرد سيبويه بابًا أسماها باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير الفعل عن حالة التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها فقال: ((ومن تلك الحروف أيضًا سوف (يفعل)؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعلُ))[1]. وفي (سوف) دلالة على زيادة تنفيس، ومنه: سوفته ، كما قيل: (آمين) : (أمّن) ، ويقال : (سف أفعل)[2]، ولها عدة تعليلات منها:

1- علة جعلها من الهوامل :

قال الرماني: ((وهي من الحروف الهوامل وهي عدة وتنفيس.... ولم تعمل وهي مختصة بالفعل؛ لأنّها صارت تأخذ أجزائه بمنزلة لام المعرفة في الأسماء، يدلّك على ذلك قوله تعالى: ﴿ئي ﴾ [الضحى:5] وهذه اللام أنما تدخل على الاسم والفعل المضارع فلولا أنّ سوف صارت كأحد حروف الفعل، لما جاز أن تدخل عليها اللام[3].

2- علة دخول لام التوكيد والابتداء على (سوف) دون (السين) :

قال المالقي : ((إنّما أنّها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها على نحو قوله تعالى: ﴿ئي ﴾ [الشعراء:49]، ولم يكن ذلك في السين لئلا يجتمع الحرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة))[4]. وهذا الرأي ذكره المرادي أيضًا[5].

وهذا الكلام والرأي مرجح عندي كونه مطابقًا للصواب لأننا لم نسمع : ولسيعطيك فكان دخولها على سوف هو الصحيح وامتناع ذلك مع السين .

3- قد :

وتكون للتعليل بمنزلة (ربّما)، إذا دخلت على المضارع، كقولهم: ((إنّ الكذوب قد يصدق))[6]، وقد على قسمين حرفية واسمية والحرفية تختص بالفعل الخبري المثبت المتصرف المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء ولها خمسة معان: ((التوقع، تقريب الماضي، التقليل... إلخ))[7].

1- علة عدم العمل مع الاختصاص:

---

1)) ينظر: الكتاب، سيبويه: 114.
2)) المفصل، الزمخشري: 412.
3)) حروف المعاني، الرماني:68.
4)) رصف المباني، المالقي:122.
5)) الجنى الداني، المرادي: 432.
6)) المفصل، للزمخشري:41.
7)) الأزهية، الهروي:174، وينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:189.

وهي علة سبق وأن أشرت إلى أنها علة اشتركت فيها قد مع (السين وسوف) قال الرماني: ((وهي من الحروف الهوامل ... وأنما لم تعمل فيه لأنها قد صارت كأحد أجزائه))[1]. ويقصد بالهوامل غير العاملة. ووافقه هذا الرأي المالقي[2] والمرادي[3].

2- علة عدم جواز الفصل بين (قد) والفعل :

حيث قال المالقي : ((وهي مع الفعل مختصة لازمة له ، تقوم مقام الجزء ، فلأ جل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا في الضرورة كقوله :

قد واللّه ِ بيّنَ لي عنائي بوشكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

فلما كانت (قد) مختصة بالفعل المضارع تلزم هذا الفعل ولأنها تقوم مقام الجزء للمضارع فلم تعمل به، وأيضًا لأجل هذه العلة نفسها فلا يجوز الفصل بينها وبينه أي بين (قد) وفعلها – إلا في حالة الضرورة فكأن علة الجزئية لـ (قد) مع الفعل ولدت شيئًا اخر وهو عدم الفصل بين (قد) والفعل بعد أن كانت علة لعدم العمل في الفعل وعلى سبيل التوضيح قولنا: (قد يقدم الغائب اليوم).

5- علة أولى ولدت علة ثانية:

عدم العمل لجزئية (قد) عدم الفصل بين (قد) والفعل . إلا أنهم أجازوا الفصل في الشعر، وحددوا الفاصل بالقسم فقط ، حيث قال المرادي: فلا يفصل بينهما بغير القسم كقول الشاعر:

أخالِدُ! قد وَاللّه ِ أُوطِئتَ عَشوَةً وَمَا العَاشِقُ المَظلُومُ فِينا بسارِقِ

أما في الكلام فلا يجوز لما ذكرت لك.

ووافق ابن هشام[4]المالقي والمرادي في هذا الرأي وسبقهم القول بهذا الرأي الهروي[5]، إلا ّ أن ّ الزمخشري قال بجواز الفصل بالقسم[6]خارج الشعر، كقولك: (قد واللّه، أحسنت) و(قد لعمري، بت ساهرًا)، إلا ّ أنّ ابن هشام اعتبر ما أورده الزمخشري من أمثلة مما سمع عن العرب فلا يقاس عليه[7].

---

1)) حروف المعاني، الرماني: 110.
2)) ينظر: رصف المباني، المالقي: 307.
3)) ينظر: الجنى الداني، المرادي: 269
4)) مغني اللبيب، ابن هشام:189 – 190
5)) الأزهية، الهروي: 174.
6)) المفصل في صنعة الأعراب، الزمخشري:410.
7)) ينظر: مغني اللبيب ابن هشام: 190

ثانياً: التعليل النحوي في الأحرف المصدرية (ما, لو)

1- ما المصدرية:

إن (ما) المصدرية تكون غير عاملة، كـ(ما) النافية، وتأتي على نوعين: زمانية كقوله تعالى: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ [مريم: 31]، وغير زمانية نحو قوله تعالى: ﴿وضاقت الأرض عليهم بما رحبت﴾ [التوبة: 118]، ولها تعليلات في كتب النحو وردت كالاتي:

1- علة تسمية (ما) بالمصدرية

سميت (ما) بالمصدرية لأنها تكون مع الفعل التي تدخل عليه مصدرًا، وفي ذلك قال الرماني: ((أن يكون مع الفعل في تأويل المصدر، نحو قولك: يعجبني ما قمت، والمعنى: يعجبني قيامك))[1].

وتابع المالقي الرماني وعلل كونها مصدرية بقوله: ((ومعنى ذلك أنها تصيّر الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً، كقولك: أعجبني ما صنعت، وعلمت ما علمت، ... قال الله تعالى: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت:45]، وهو كثير))[2].

2- علة تسمية ابن هشام (ما) زمانية

عدل ابن هشام عن قول النحويين لـ(ما) ظرفية إلى قوله زمانية، وعلل ذل بقوله: ((ليشمل نحو: ﴿كلما أضاء لهم مشوا فيه﴾ فإنّ الزمان المُقدّر هنا مخفوض أي كل وقت أضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفًا))[3].

3- علة كون دلالتها على الزمان بالنيابة لا بالذات

ذهب ابن هشام إلى أنّ (ما) الزمانية تدلّ على الزمان بالنيابة لا بالذات، وعلل ذلك بأنها لو كانت تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسمًا ولم تكن مصدرية، لذلك ذهب ابن السكيت وابن الشجري إلى أنّ (ما) في قول الشاعر[4]:

مِنـ ـّا الذي هو مـ ـَا إن ْ طرّ شاربهُ والعانسونَ ومنّا المُردُ والشّيبُ

اسمًا بتقدير: حين طرّ شاربه؛ لأنها دلّت على الزمان بالذات لا بالنيابة[5].

---

(1) معاني الحروف، الرماني: 100، وينظر: المفصل، الزمخشري: 406.
(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 249.
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 305/1.
(4) البيت من البسيط، لأبو قيس ابن رفاعة الأنصاري وهو شاعر من شعراء العصر الجاهلي، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية: 214/1.
(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 305/1.

4- علة الخلاف في اسمية أو حرفية (ما) المصدرية

ذكر المالقي وجه الخلاف في كونها حرفا أو اسمًا عند النحويين، فعدّها البصريون حرفًا وعللوا ذلك ((لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها، وبهذا يفرق بين حرف الموصولات واسمها))[1]، وهذا مذهب سيبويه إذ إنها لا يعود عليها ضمير من صلتها[2].

وذهب طائفة من الكوفيين إلى أنها اسمًا، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدٍّ، او متعديًا، وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج ومن تابعهم[3]. وأنها تكون مصدرية ظرفية وغير ظرفية، وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية أو مضارعية بشرط أن يكون الفعل الماضي و المضارع متصرفًا ولو تصرفًا ناقصًا[4].

2- لو:

قال الرماني: ((وهي من الحروف الهوامل، وفيه معنى الشرط ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ولا يليها إلّا الفعل مظهرًا أو مضمرًا، وذلك نحو قولك: لو جاءني زيد لأكرمته، ولو خرج عمرو لأدركه زيد، فقولك لأكرمته ولأدركه زيد، جواب لو، وربما حذف الجواب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﴾ [الرعد:31]، اي لكان هذا القرآن))[5].

وقال المرادي عن عبارة **(لو حرف امتناع لامتناع)** أنها غير صحيحة معللًا ذلك بقوله: ((لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم؛ لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع))[6].

ومما يدلُ على فساد هذه العبارة قوله تعالى: ﴿ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﴾ [لقمان: 27]، إذ إن عدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلامًا مدادها البحر وسبعة أمثاله، فثبوت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى[7].

وذكر ابن الحاجب هي امتناع الأول لامتناع الثاني[8]، وذهب ابن هشام إلى أنّ الرأي القائل بأن (لو) لامتناع الثاني لامتناع الاول ضعيف، ووافقه في

(1) المصدر نفسه: 250.
(2) ينظر: الجنى الداني: المرادي: 331.
(3) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 250.
(4) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 372.
(5) معاني الحروف، الرماني: 114.
(6) الجنى الداني، المرادي: 287.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 287.
(8) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الاسترآباذي: 363/2.

ذلك ابو حيان الاندلسي[1].

وترجح الباحثة قول سيبويه القائل بأنها حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره، أي لما كان سيقع في الماضي، لوقوع غيره في الماضي، إذ إنّ هذه العبارة جليّة ولا تحتاج إلى شرح او زيادة في التفصيل.

1- علة حذف الجواب بعد لو:

إذا جاءت (لو) حرف شرط بمنزلة (إن) لا يكون جوابها بعدها إلا محذوفًا غالباً لدلالة الكلام عليه، كقولك: أنا أكرمك لو قمت، وتخالف (لو) (إن) بأنها تلزم الدخول على الماضي لفظًا ومعنى، أو معنى دون لفظ[2].

وهناك من النحويين من عدها حرفًا من حروف الشرط، وهذا ما قال به الزمخشري وابن مالك، إلا أنّ المرادي ردّ هذا القول معللا ً ذلك بقوله: ((إنّ حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، ولو إنما هي للتعليق في المضي، فليست من أدوات الشرط[3].

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 131.
(2) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 233.
(3) الجنى الداني، المرادي: 287.

المبحث الرابع
التعليل النحوي في حرفي الاستفهام وأحرف الجواب

أولا ً: التعليل النحوي في حرفي الاستفهام (هل، الهمزة)

قبل الشروع في بيان التعليل النحوي لهذين الحرفين من حروف الا ستفهام، لا بُدّ لنا من تعريف الاستفهام في اللغة والاصطلاح.

الاستفهام لغة:

قال الخليل: ((فَهِمْتُ الشّيء [فَهَماً وفَهْماً]: عَرَفْتُه وعَقَلْتُه، وفهّمتُ فلانا وأفْهَمْتُه: عَرّفْته))[1]، أما الرازي فقال فيه: (((فَهِمَ) الشّيْءَ بِالكسْرِ (فَهْمًا) وَ(فَهَامَةً) أَيْ عَلِمَهُ. وَقَدْ (فَهِمَ) . وَاسْتَفْهَمَهُ الشّيْءَ (فَأَفْهَمَهُ) وَ (فَهّمَهُ تفْهِيمًا). وَ(تفَهّمَ) الْكَلَامَ فَهِمَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ))[2]، وقال ابن منظور: ((الفَهْمُ: مَعْرِفَتُكَ الشّيْءَ بِالْقَلْبِ. فَهِمَه فَهْماً وفَهَماً وفَهامة: عَلِمَه؛ وفَهِمْت الشّيْءَ: عَقَلْتُه وعرَفْته. وفَهّمْت فُلَانًا وأَفْهَمْته، وتفَهّم الْكَلَامَ: فَهِمه شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. وَرَجُلٌ فَهِمٌ: سَرِيعُ الفَهْم، وَيُقَالُ: فَهْمٌ وفَهَمٌ. وأَفْهَمه الأَ َمرَ وفَهّمه إِيّاهُ: جَعَلَهُ يَفْهَمُه. واسْتَفْهَمه: سأله أَنْ يُفَهّمَه. وَقَدِ اسْتَفْهَمَني الشيءَ فأَفْهَمْته وفَهّمْته تفْهِيمًا))[3].

الاستفهام اصطلاحًا:

قال ابن فارس: ((الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر وهو الا ستفهام، وذكر ناس أن بين الاستخبار والاستفهام فرق بسيط. قالوا: وذلك أن أولى الحالتين الاستخبار لأنك تستخبر وتجاوب بشيء فربما فهمته وربما لم تفهمه فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم, تقول: أفهمني ما قلته لي، قالوا: و الدليل على ذلك أن البارئ جل ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم. وجملة باب الاستخبار أن تكون ظاهره موافقا لباطنه كسؤالك عما لا يعلمه فتقول: ما عندك؟ ومن رأيت))[4].

وعرفه الزركشي بأنّه: ((طلب خبر ما ليس عنده، فهو بمعنى الاستفهام،

---

(1) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170ه‍ـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ت: 61/4 (ه‍.ف.م).

(2) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:666ه‍ـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، ط5، 1420ه‍ـ - 1999م: 244، مادة (فهم).

(3) لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711ه‍)، دار صادر - بيروت ، ط3، 1414ه‍ـ: 459/12. مادة (فهم)

(4) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, تحقيق عمر فاروق الطباع, ط1, مكتبة المعارف, بيروت، لبنان، 1414ه‍-1993م: 187.

أي: طلب الفهم))[1].

وعرف أيضاً بأنه: ((الاستخبار ما سبق أولا ً، ولم يفهم فإذا سألت ثانيا كان استفهام))[2].

1- همزة الاستفهام:

هي أصل أدوات الاستفهام وانفردت عن غيرها بعدة أحكام، منها: ((جواز حذفها فلا يقدّر عند الحذف سواها، ومنها مجيؤها لطلب التصوّر ولطلب التصديق، في غيرها، أما تأتي لطلب التصديق كـ(هل)، وأما لطلب التصوّر كبقية أدوات الاستفهام)) [3].

وقد تخرج همزة الاستفهام عن المعنى الحقيقي للاستفهام، فتأتي لمعانٍ مجازية أخرى، كـ((التسوية، والإنكار الإبطالي ، والإنكار التوبيخي، و التقرير، والتهكم، والأمر، والتعجب، والاستبطاء))[4].

قال الرماني في الهمزة التي تستعمل في الاستفهام: ((أنها تأتي على أوجه، منها أن يكون على جهل من المستفهم؛ كقولك: أقام زيد؟ أزيد عندك أم عمر؟ ومنها أن يكون إنكارًا: أزيد أمرك بهذا؟ ... ومن ذلك قوله تعالى: ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ [يونس:59]))[5]. وسأقف على التعليلات النحوية للهمزة وكما يأتي:

1- علة جواز حذف الهمزة:

أجمع النحويون على جواز حذف الهمزة[6]، إذا فهم المعنى ودلّ عليه قرينة الكلام كقولك: زيد قام أم عمرو؟ تريد: أزيدٌ قام، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْري وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

أراد بسبع[7].

والظاهر أنّ علة جواز الحذف عندهم كونها أصل أدوات الاستفهام، يقول ابن

(1) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:794ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، بيروت، لبنان، 1376ه– 1957م: 339/2.

(2) المعجم المفصل في علوم البلاغة، إنعام فوال، مراجعة احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014م: 122.

(3) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 16/1.

(4) مفتاح العلوم، السكاكي: 280، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 17/1-18.

(5) معاني الحروف، الرماني: 91.

(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 51، الجنى الداني، المرادي: 97.

(7) الجنى الداني، المرادي: 97.

هشام: ((الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام أحدها جواز حذفها...))[1].

2- علة تقديم الهمزة على حرف العطف

ذكر المرادي علة تقديم الهمزة على حرف العطف حين قال: ((استأثرت بأمور منها تمام التصدير على الفاء والواو وثم ... وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعو أصالة الهمزة في استحقاق التصدر فقدموها، بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، وهذا مذهب الجمهور))[2].

ج-علة اسقاط الأف عند دخول الف الاستفهام:

علل الهروي سبب إسقاط الالف عند دخول ألف الاستفهام بقوله: ((اعلم أنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على ألف الوصل تثبت ألف الاستفهام وتسقط ألف الوصل؛ وذلك لأنّ ألف الوصل إنما يأتي بها ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فلمّا دخلت عليها الف الاستفهام استغنى عنها بألف الاستفهام فأسقط نحو قولك في الاستفهام))[3].

د- علة تقديم الهمزة على أحرف العطف (الواو، الفاء، ثم)

إذا وردت الهمزة مع جملة معطوفة على جملةٍ أخرى بالواو أو الفاء أو [(ثم) تصدرت على أحرف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿أولم ينظروا﴾، وقوله: ﴿أفلم يسيروا﴾، وقوله تعالى: ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾، إذ نجد الهمزة قد تصدّرت على هذه الأحرف العاطفة فيما نجد الأدوات الاستفهام الأخرى تتأخر عن حروف العطف كما هو متعارف عليه في جميع أجزاء الجملة المعطوفة، وقد علل ابن هشا ذلك لأصالة الهمزة في التصدير[4].

في حين ذهب الزمخشري إلى أنّ الهمزة في المواضع المذكورة آنفًا جاءت في محلها الأصلي، وأنّ الحذ على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، ف التقدير في قوله تعالى: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحًا﴾، أنمهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً.

في حين ضعّف ابن هشام رأي الزمخشري بقوله: ((ويضعف قولهم ما

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 16/1.
(2) الجنى الداني، المرادي: 97.
(3) الأزهية في علم الحروف، الهروي: 40.
(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 14/1.

فيه من التكلف، وإته غير مطرد في جميع المواضع))[1].

ه- علة معاقبة الهمزة لحروف القسم:

وذكر المرادي أن من مواضع الهمزة معاقبة حرف القسم، كقولك: آلله لقد كان كذا، فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم، وعللّ سبب أنها تكون عوضاً من الباء دون غيرها فقال: ((لأصالة الباء في القسم))[2]، ثم ذكر ما قال به الأخفش :((فذهب الأخفش إلى أنّ الجرّ بالهمزة؛ لكونها عوضاً عن الجار))[3]، وذهب ابن عصفور مذهب الأخفش.

ه- علة حذف الهمزة قبل أم المتصلة:

ذكر المرادي علة حذف همزة الاستفهام التي قبل (أم) المتصلة، -عند سيبويه- لأمن اللبس هي من ضرورات الشعر والنثر، غير أنّ الأخفش ذهب إلى جواز حذفها وإن لم يكن بعدها (أم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ﴾ [الشعراء: 22]، فقد تابع المرادي سيبويه في أنّ حذفها مطرداً إذا كان بعدها (أم)، وعلل اختياره هذا لكثرته نظماً ونثراً[4].

2- هل:

((حرف استفهام تدخل على الأسماء والأفعال، لطلب تصديق الموجب، لا غير نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة في ذلك))[5]. وذكر النحويون أنّ هل من الحروف المهملة ، وقد علل الرماني ذلك بقوله: ((هي من الحروف الهوامل؛ لأتها لا تختص بأحد القبيلين[6]))[7].

أ-علة جعل (هل) بمعنى (قد)

واختلف النحويون في أن تكون (هل) بمعنى (قد)، إذ ذهب ابن مالك و الكسائي والفراء ومن تبعهم من المفسرين[8] إلى أتها تكون بمعنى قد في قوله جلّ وعلا: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[الانسان:1]، واستدلوا لرأيهم هذا بقول الشاعر:

---

(1) المصدر نفسه: 16/1.
(2) الجنى الداني، المرادي: 97.
(3) المصدر نفسه: 97.
(4) ينظر: الجنى الداني: المرادي: 100.
(5) الأزهية في علم الحروف، الهروي: 171 (الهامش).
(6) لعل المصنف أراد بالقبيلين هاهنا الافعال والاسماء، إذ إنّ الحروف تختص بالدخول عليهما.
(7) معاني الحروف، الرماني: 115.
(8) ينظر: الكشاف: 665/4، الخصائص: 462/2.

سائل فوارس يبروع بشدتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

المعنى: أقد رأونا، ويدلّ على ذلك دخول الهمزة عليها، وأنكر بعضهم مرادفة (هل) لـ(قد) وقال: يحتمل أن يكون الجمع بين أداتين على سبيل التوكيد[1].

وردّ المالقي زعم من زعم أنّ (هل) في الآية للتقرير ذاكراً علّة ذلك بقوله: ((وهذا مردود؛ لأنّه لم يثبت في (هل) معنى التقرير، فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ(هل) أن تكون للتحقيق، فهي أشبه بـ(قد) الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها فاعلمه))[2].

وأفضل من بحث هذه المسألة ابن هشام الذي صوّب رأي من ذهب إلى انّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) فقال: ((وهذا هو الصواب عندي، إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلّا أحد ثلاثة أمور: أحدها تفسير ابن عباس (رضي الله عنهما)، ولعلّه إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقدير وليس باستفهام حقيقي... و الدليل الثاني: قول سيبويه ... وقد مضى أنّ سيبويه لم يقل ذلك. والثالث دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أنّ الرواية الصحيحة (أم هل)، وأم هذه منقطعة بمعنى بل؛ فلا دليل))[3].

فضلا ً على ذلك فإنّ ابن هشام علل ذلك بأنّه لو كانت (هل) بمعنى (قد) كما ذهب الزمخشري ومن وافقه لم تدخل إلّا على الفعل كـ(قد) التي هي من الحروف المختصة بالفعل[4]، وبما أنّ (هل) تدخل على الأسماء والفعال فهي غير مختصة بالفعل، وهذا التعليل غير مطرد في اللغة العربية، فهناك حروف غير مختصة استعملت في مواضع أدوات مختصة، من ذلك حرف الواو الذي جاء عوضًا عن الباء في القسم، و(ما) العاملة عمل (ليس) التي شبهت بـ(ليس) فعملت عملها... وغيرها.

---

(1) ينظر: الجنى الداني: المرادي: 341.
(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 320.
(3) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 352/1 - 353.
(4) المصدر نفسه: 352/1 - 353.

ثانياً: التعليل النحوي في حروف الجواب (نعم، بلى)

هي حروف تأتى في إجابة الأسئلة، وقد يتم الاكتفاء بها، ويُؤتى بها للد لالةِ على جملة الجواب المحذوفة، وسنتناول ثلاثة من هذه الحروف هي (نعم ، بلى)، وتبيان التعليلات الواردة فيها، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

1- نعم :

((وهي من الحروف الهوامل، تكون جوابًا، وهي عدة وتصديق، وهي نقيضة (لا)))[1]؛ وذكر المالقي أنّ معناها العدة والتصديق إذ قال: ((اعلم أنّ (نعم) معناها العدة والتصديق وهي حرف جواب لما قبلها أبداً))[2].

علة كون (نعم) بعد الاستفهام لا تفيد التصديق:

وقال المرادي في مفاد (نعم): ((وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب. فالأول كقولك نعم لمن قال: قام زيد، والثاني كقولك: نعم لمن قال: هل جاء زيد؟ والثالث، كقولك نعم لمن قال: أضرب زيداً، أي: نعم اضربه))[3].

وذكر الاستراباذي أن (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق معللا ً ذلك بقوله: ((لأنّ التصديق إنّما يكون للخبر، فالأولى أن يقال: هي بعد الاستفهام؛ لإ ثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا))[4].

وقال المالقي: ((وهي في الجواب نقيضة (لا) النافية، ونقيضة (بلى) أيضًا، إلّا أن (بلى) نفي الوجب قبلها، وتوجب المنفي أيضًا، فإذا قال القائل: أضربت زيداً، فتقول: بلى، فالمعنى لم أضربه، وإذا قال: ألم تضرب زيدًا، فتقول: بلى، فالمعنى: ضربته))[5].

وزعم بعض النحويين أنّ (نعم) تكون حرف تذكير لما بعدها، إذا وقعت صدراً لجملة بعدها، قال المرادي وهذا يحتمل التأويل[6].

وجوّز بعض النحويين أن يؤتى ب-(نعم) بعد التقرير، وعللوا ذلك لأن معناه الإيجاب، وإنما يمتنع إذا جعلت ذلك جوابًا[7].

2- بلى:

وهي من الحروف الهوامل، وهي تختص بالنفي وتفيد إبطاله، فيقول القائل: ألم أحسن إليك، فتقول: بلى[8]، وقد اختلفوا في ألفها فمنهم من ذهب

---

(1) معاني الحروف، الرماني: 118.
(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 284.
(3) الجنى الداني: المرادي: 369.
(4) شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذي: 456/4.
(5) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 284.
(6) الجنى الداني: المرادي: 369.
(7) ينظر: الجنى الداني: المرادي: 402.
(8) معاني الحروف، الرماني: 118.

إلى زيادتها، ومنهم من يرى أنها أصلية، وبعضهم يرى أنها ألف التأنيث، وعلل قوله بإمالتها[1].

((وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى، وتكون ردًا له سواء اقترنت به أداة الاستفهام أو لا، وقد وقعت جوابًا للا ستفهام في نحو: هل يستطيع زيد مقاومتي؟ فيقول: بلى، إذا كان منكرًا لمقاومته))[2].

وقال المالقي فيها: ((اعلم أنّ بلى تعطي من الإضراب ما تعطي (بل)، إلا أنها لا تكون أبدًا إلا جوابًا للنفي دخلت عليه همزة الاستفهام، أو التقرير، أو التوبيخ، أو لم تدخل، فتقول في جواب النفي عاريًا من الهمزة، إذا قال القائل: ما قام زيدٌ: بلى، ومعنا: قام زيدٌ، فحلت محل الجواب الواجبة للنفي))[3].

علة اختيار الجواب ب(بلى) وليس (نعم)

قال بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[الأعراف:172]، إنهم لو قالوا: نعم، لكان كفرًا، يريد أنهم لو قالوا: نعم لصدقوا النفي فكفروا؛ وذلك لأنّ (نعم) تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: (اليس لي عليك ألفٌ) فقال: بل، لزمته، ولو قال: نعم، لم تلزمه[4].

(1) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 352/1 - 353.
(2) الجنى الداني: المرادي: 401.
(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 135.
(4) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: 352/1 – 353، وينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 248.

المبحث الخامس:
التعليل النحوي في أحرف النفي)ما , لا)

1- ما النافية:

قال الرماني: ((أن تكون نفيًا للحال والاستقبال نحو قولك: ما يقوم زيد، وما يخرج عمرو، ... أن ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب أهل الحجاز قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: 31]))[1].

وذكر المالقي أنها تكون حرف نفي هي الداخلة على الفعل الماضي و المضارع حين قال: ((والقسم الذي لا تدخل عليهما –المبتدأ والخبر- هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، فتقول: ما قام زيد ، وما يقوم زيد، فإن قلت: ما يقوم زيدٌ غدًا، فالحكم لـ(غدًا) في التخليص للمستقبل))[2]. ويفهم من كلام المالقي أن (ما) النافية إذا دخلت على الفعل الماضي والفعل المضارع فهي غير عاملة.

وتابع المرادي المالقي فيما ذهب إليه في كونها غير عاملة إذ قال: ((وأما إذا غير العاملة فهي الداخلة على الفعل ... فهذه لا خلاف بينهم في أنها لا عمل لها، وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيه، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال))[3].

2- لا النافية:

وتختص لا النافية بالدخول على الافعال ، فقد ذكر المالقي أنها إذا دخلت على الأفعال فأنها تكون في الغالب مضارعة إذ قال: ((فأمّا القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالبًا إلّا مضارعة فتخلصها للاستقبال، نحو قولك: لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو، وكأنّه جواب سيقوم أو سوف يقوم، قال تعالى: ﴿ ئي ج ج ج ج چ چ چ چ ﴾ [النساء:40][4])).

وذكر المرادي رأي الزمخشري ومن تبعه في أن دخولها على الفعل يكون مضارعاً في الغالب بقوله: ((إذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعًا، ونصّ الزمخشري ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر

(1) معاني الحروف، الرماني: 99.
(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 249.
(3) الجنى الداني: المرادي: 303.
(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 209.

مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد، وتبعهما ابن مالك إلى أنّ ذلك غير لا زم، بل قد يكون المنفي بها للحال))[1]. وأن دخولها على الفعل المضارع تكون غير عاملة فيه[2].

ودخول (لا) على الفعل الماضي قليل، إذ نجد ذكره في القرآن الكريم مرتين في آيتين ومنها قوله تعالى: ﴿ ﴾[القيامة:31]، وقوله عزّ جلّ: ﴿ ﴾ [البلد:11]، ,اجمع النحويون على أنها غير عاملة إذا دخلت على الفعل الماضي[3].

1- علة عدم تكرار (لا) في قوله تعالى ﴿ ﴾

ذهب الزمخشري إلى أنها في قوله تعالى ﴿ ﴾ ((لم تكرر في اللفظ إلّا أنّها كررت في المعنى (لا فك رقبة)، و(لا أطعم مسكينًا) إذ قال: فلما تقع لا الداخلة على الماضي إلّا مكررة ونحو قوله، فأي أمر سيء لأفعله لا يكاد يقع فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح، قلت: هي متكررة في المعنى؛ لأنّ معنى ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينًا، ألا ترى أنّه فسر اقتحام العقبة بذلك))[4].

وعللّ الزجّاج عدم تكرارها بقوله: ((إنما جاز لأنّ ﴿ثم كان من الذين آمنوا﴾ معطوف عليه وداخل في النفي فكأنّه قيل: فلا اقتحم ولا آمن))[5].

وردّ ذلك ابن هشام فقال: ((لو صحّ لجاز: لا أكل زَيد وشرب))[6]. وذكر ل لآية الكريمة تعليلات أخرى لبعض النحويين، منها أن (لا) في الآية المباركة تفيد الدعاء، والتي تفيد الدعاء لا يجب تكرارها، ومنها أنّها جاءت للتحضيض، والأصل فيها: فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وضعف هذا القول ابن هشام[7].

وذهب جمهور النحويين إلى وجوب تكرارها، ومنهم ابن هشام الذي ق ال: ((فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلا ً ماضياً لفظاً وتقديراً وجب تكرارها))[8].

وترى الباحثة أنّ تكرار (لا) في دخولها على الفعل الماضي هو الراجح، وأما ورودها غير مكررة في الشعر إمّا من باب الضرورة أو من باب الدعاء.

---

(1) الجنى الداني: المرادي: 304.
(2) ينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري: 309.
(3) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: الاستراباذي: 259/1.
(4) الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشري: 213/4.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 244/1، شرح الكافية، الاسترآباذي: 353/1 .
(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 244/1.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 244/1.
(8) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 319.

E

E

الحمدُ للهِ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعترته الأطهرين، وبعد:

1- إن التعليل النحوي قد مرّ بمراحل مختلفة إذ كان في بدايته مقتصرًا حول المعنى وبعضها حول العامل، إذ كانت عللهم متوافقة مع القواعد، وصولا ً إلى ما هو عليه اليوم من تصنيف وفروع.
2- هناك تعليلات نحوية للحروف المختصة بالأسماء، ومنه حروف الجر إذ أظهر البحث عللًا متعددة لها، ومنها علة مجيء (في) بمعنى (على) فضلا ً عن الاختلاف في حرفيتها وفعليتها كحرف الكاف إذ إن هناك من عدها حرفا وهناك من عدها اسما.
3- اختلاف النحويون في اعمال لا الشبيهة ب-(ليس) فمنهم من ذهب إلى إعمالها في المعرفة كابن جني ومن وافقه، ومنهم من منع إعمالها كالمبرد والاخفش.
4- اختلاف العلل في الحروف النواسخ إذ ابطل بعضهم اتصالها بـ الضمائر كونها اتصلت بها بعد العمل بينما ذهب البعض الآخر إلى إعمالها.
5- اختلاف التعليل بين النحاة في كون الحروف التي تشترك لفظا ومعنى كالواو تعطي الترتيب أو لا تعطيه فضلا عن علل بقية الحروف في التعقيب والترتيب.
6- ذكر النحاة أقولا ً كثيرة في علة ناصب المستثنى ب-(إلا)، إذ اختلفوا فيها فمنهم من عزا نصبه إلى الفعل الذي قبل (إلا)، وهو مذهب سيبويه، الا ان هناك من قال ان سبب النصب هو أن (إلا) أصلها مركبة من (إن) و (لا) وعزا النصب إلى (إن).
7- وعلة الجزم في حروف الجزم يعود إلى أنها قطعت آخر الفعل وحولت زمنه إلى الزمن الماضي، فضلا ً عن علة حذف حرف الجزم وبقاء معموله، إذ لم يجوز النحويون حذف حرف الجزم.
8- علة تصدر (إن) وعدم تقدم صلتها عليها إذ إنها تؤول مصدر إذ إنّ كل حرف مصدر لا يصح أن يتقدم عليه شيء من صلته .
9- عد حروف العطف التي معنى لا لفظاً في كونها حروفاً او غير ذلك فضلا عن المعنى التي تؤديه هذه الحروف.
10- ومن العلل التركيبة علة عدم اجتماع السين و (لن) في فعل واحد إذ أنها لا تجتمع لأن السين مختصة بالاثبات و(لن) مختص بالنفي.
11- علة كون الهمزة في الاستفهام تكون معادلة ام غير معادلة وما يترتب

عليها من الحذف اتقاء اللبس.

12- الاختلاف في كون حرف الجواب نعم للتصديق ام لا اذا جاء بعد الا ستفهام.

هذا ما وفقت له مما إليه قصدت في هذه الدراسة، فما كان فيه من توفيق فهو من فضل ربي وتوجيه أستاذي، وما كان في من قصور ونقص فهو من نفسي الضعيفة، والخير أردت، ولم أدّخر وسعاً ولا جهداً، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين....

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

اولا ً: الكتب
1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت-802ه)، تح: د. طارق الجنابي، جامعة الموصل، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1428ه-2007م.
2- ابن هشام وأثره في النحو العربي، د.يوسف عبد الرحمن الضبع، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1418ه-1998م.
3- الابهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي البيضاوي السبكي وابنه تاج الدين، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1981م.
4- الإحاطة في أخبار غرناطة ، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي ا لأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت: 776ه-)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه.
5- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.
6- الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، محمد علي سلطاني، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2012م.
7- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت-745ه)، تحقيق: رجب عثمان رجب، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م
8- الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت:415ه)، تحقيق: سارة عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2020م.
9- الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت:415ه)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413ه-1993م.
10- أسرار العربية، أبو البركات الانباري (ت:577ه)، تحقيق: د. فخر صالح قداره ، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415ه-1995م.
11- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي (ت:911ه) تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1435ه-2014م.
12- أصول التفكير النحوي، علي ابو المكارم، ط1، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 2007م.
13- أصول النحو (دراسة في فكر ابن الانباري)، محمد سالم صالح، ط1، دار الس لام، الإسكندرية، مصر، 2006م.
14- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316ه-) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان،

بيروت، د.ت.
15- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، ٢٠٠٢ م.
16- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت:911ه)، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م.
17- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت-646ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406ه-1986م.
18- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، وسعه كتاب الأنصاف من الأنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة، د ط ، 2009 م.
19- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف، أحمد بن محمد بن منصور الاسكندري المعروف بابن منير الاسكندري (ت:683ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1385ه-1966م
20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت:768)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
21- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389ه- 1969م.
22- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (337 ه) دار النفائس، بيروت 1979م.
23- البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745ه) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،1420ه.
24- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:794ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، بيروت، لبنان، 1376ه– 1957م.
25- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-911ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ت: 517/1.
26- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:1205ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.م، د.ت.
27- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748ه) تحقيق: عمر عبد

السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،1413ه- 1993م.\
28- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748ه) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،1413ه- 1993م.
29- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463ه)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422ه - 2002م.
30- ترتيب القاموس المحيط، أحمد الزاوي، دار العربية للكتاب، طرابلس، 1980 م.
31- التركيب اللغوي لشعر المتنبي، ظاهر محسن كاظم، مؤسسة دار الصادق الثقافية، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، بابل، ط1، 1434ه-2013م.
32- تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1970م.
33- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت-816ه)، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1403ه-1983م.
34- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007م.
35- التعليل عند النحاة العرب، محمد هاشم عبد الدايم، مجلة البحث العلمي و التراث الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، العدد الثالث، 1400ه.
36- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2001 م.
37- تهذيب النحو، د. عبد الحميد السيد طلب. ط2، الصدر لخدمات الطباعة، بغداد، 1989م.
38- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت-671ه)، تح: أحمد البردوني، إبراهيم اطفيف، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1384-1964م.
39- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت-170ه)، د. فخر الدين قباوة، د.ن، ط5، د.م، 1416ه -1995م.
40- الجمل للزجاجي، أبو الفضل أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت-337ه)، اعتنى بتصحيحة وشرح ابياته الشيخ بن أبي شنب، خزانة الكتب العربية، مطبعة كربونل، الجزائر، 1926م.
41- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-749ه)، تح: فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه-1992م .

42- حاشية الامير على المغني، الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
43- حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري، ياسين بن زين الدين الحمصي (ت:1061ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.
44- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417ه-1997م.
45- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، 1387ه - 1967م.
46- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-1093 ه) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418ه-1997م.
47- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-392ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة، د.ت
48- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمه، مجلة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، ع5، 1395ه – 1975م.
49- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852ه) مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، ط2 ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند ، 1392ه- 1972م.
50- رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي (ت:702ه)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019م .
51- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر بن زين العابدين الموسوي الخوانساري الاصبهاني، تحقيق: أسد الله اسماعيليان، خيابان ارم، قم ، 1382ه-1996م.
52- الزجّاجي حياته وآثاره، د. مازن المبارك: دار الفكر، دمشق، 1984م.
53- سبب وضع علم العربية، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت:911ه)، تحقيق: مروان العطية، ط1، دار الهجرة، دمشق، 1999م.
54- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-392ه)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421ه-2000م.
55- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:748ه)، دار الحديث، القاهرة، 1427-2006م.
56- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089ه) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 1406ه-

- 1986م.
57- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت-686ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه-2000م: 166.
58- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1419 ه- 1998م.
59- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، 1419ه-1998م.
60- شرح الأشموني على الفية بن مالك، علي بن محمد بن حسين ابو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت-900ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه-1998م.
61- شرح الانموذج في النحو، محمد عبد الغني الاردبيلي (ت: 674ه)، تحقيق: د.حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
62- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1974م.
63- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه-2000م..
64- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت:905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه-2000.
65- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية (ت: 686ه-) حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت.
66- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت-672ه)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة، ط1، 1402-1982م.
67- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (469ه)، تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، دار الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م.
68- شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ابو عبد الله جمال الدين (ت-672ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، د.ن، د.م، 1410ه-1990م

69- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الطلائع للنشر و التوزيع والتصدير، القاهرة، 2009م.
70- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت-761ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة، ط11، 1383ه.
71- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:686ه)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2020م.
72- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.
73- شروح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوهري القاهري الشافعي (ت-889ه)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423ه-2004م.
74- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 ،1987م.
75- ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669ه-) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1980م.
76- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902ه-)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د.ت.
77- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب)، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت 379ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
78- طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بـ الولاء، (ت: 232ه-) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت.
79- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، مصر، 1968م.
80- العربية في ظل معطيات علم اللغة الكوني، د. أحمد علي، جامعة الامير سلطان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، مجلة مداد الآداب.
81- العلة النحوية (تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للامام الشاطبي)، علي سلامة ابو شريف، ط1، دار الزهراء، الرياض، 2012م.

82- العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، سعد الكردي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 73، عدد 4، 1998م.
83- علل النحو، ابن الوراق، أبي الحسن محمد بن عبد الله (ت:381ه)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بيت الحكمة ، بغداد، 2002م.
84- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني (ت:471ه)، شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت:905ه)، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988م.
85- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170ه-) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ت.
86- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت-833ه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1932م.
87- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي (ت:1160ه)، احمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 1431ه-2010م
88- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت:764ه)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م.
89- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406ه – 1986م.
90- القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
91- الكافية في النحو، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت:646ه)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1399ه-1979م.
92- الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت: 180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه-1988م.
93- الكشاف عن حقاق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت- 538ه)، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، 1407ه .
94- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067ه-)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
95- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجّاجي(ت -337ه)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق، 1405ه-1985م.
96- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦ه)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة

الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م.
97- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت: 711ه)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه.
98- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت-720ه) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422ه – 2004م.
99- اللمع البهية في قواعد العربية، محمد محمود عوض الله، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019م.
100- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. د.غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون- الجمهورية العراقية-سلسلة دراسات (155)، 1978م
101- مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي النجفي، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1428ه-2007م.
102- مجيب الندا في شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (ت:972ه)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين، ط1، الدار العثمانية للنشر، عمان، الأردن، 1429ه-2008م.
103- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-392ه)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1420ه-1999م.
104- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: 458ه)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه-2000م.
105- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:666ه-) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، ط5، 1420ه- - 1999م.
106- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458ه-)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417ه - 1996م.
107- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426ه-)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
108- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت: 384ه)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2008م.
109- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: 207ه) تحقيق: احمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مركز تحقيق التراث، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1422ه-2001م..
110- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو محمد ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت-626ه)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414ه-1993م.

111- معجم الأدوات والضمائر تصنيف د. اسماعيل عمايرة ود. عبد الحميد السيد ، ط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1986 .
112- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626ه-)، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م.
113- المعجم المفصل في علوم البلاغة، إنعام فوال، مراجعة احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014م.
114- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة القاهرة، د.ت.
115- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازي (ت:395ه) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399ه- 1979م.
116- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت:761ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
117- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: 626ه)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407ه- 1987م.
118- المفصل في صنعة لإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت:538ه)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه-1999م.
119- المقتصد في شرح الايضاح. عبد القاهر الجرجاني (ت:471ه-) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982 م.
120- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت:285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2013م.
121- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، 1984م.
122- من أعلام البصرة سيبويه، صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1974م.
123- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، ط1، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1986م.
124- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأ شموني (ت900ه)، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439ه-2018م.
125- موقف المرادي من نحاة الأندلس في شرحه لألفية ابن مالك، محمد معاوية اسماعيل، رسالة ماجستير، 2019م.
126- موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري، سامي عوض، يوسف عبود، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية

، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 36، عدد 5، 2014م.
127- النحو الأساسي، احمد مختار عمر وآخرون، ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1984م.
128- النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، مازن المبارك، ط1، دار الفكر، بيروت، 1974م.
129- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت.
130- النحويون والقرآن الكريم، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، بيروت ، د.ت.
131- النصب على نزع الخافض والتضمي من بدع النحاة والمفسرين، د. عبد الجبار فتحي زيدان، منشورات وتوزيع مكتبة الجيل العربي، الموصل، 1431ه-2010م.
132- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس ملخ ، ط1، دار الشروق، بيروت، 2000م.
133- النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغدد، 1397ه-1977م.
134- هراة تاريخها- آثارها – رجالها، خليل الله الخليلي، دار المعارف، القاهرة، 1974م.
135- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
136- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764 ه)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420ه- 2000م.
137- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر بن خلكان البرمكي الأربلي (ت-681ه)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1971م.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

1- أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي، منى أحمد الحسين كرار، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان، السودان، 2012م.

2- الشاهد القرآني عن النحويين أحمد بن عبد النور المالقي إنموذجًا، فارس عبد الحمزة طالب الزيدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فردوسي، 2021م.

3- الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (دراسة مقارنة)، فداء حمدي رفيق فتوح، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م.

4- الهروي النحوي من خلال كتابه (الازهية في علم الحروف)، نورة بنت سليم بن صالح المشدق الجهني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429ه-2008م.

ثالثا: البحوث والدوريات

1. قضايا الخلاف النحوي عند المالقي في كتابه (رصف المباني)، د. فتح الله احمد سليمان، علوم اللغة، دراسات علمية محكمة، مجلة فصلية، دار غريب للطباعة القاهرة، 2005م

2. التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (ت761ه)، د. عبد الحميد مصطفى السيد، بحث من مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، الإمارات العربية المتحدة، 1413ه-1992م.

3. كتاب معاني الحروف للرماني دراسة تحليلية، د. علي سعيد جاسم الخيكاني، بحث منشور بمجلة دواة.

Abstract

The grammatical vowel is a feature of Arabic grammar, as there is no grammatical phenomenon without which grammarians mention a bug, especially the grammatical defects of meaning letters that are the focus of our study. The grammatical reasoning has gone through different stages, as in its beginning it was limited to the meaning and some of it to the factor, as their reasons were compatible with the rules, up to what it is today, as it became a self-contained science with its branches and fields.

The study of the grammatical causes of the letters of meanings came in accordance with the classifications of them that are well-known among grammarians, as some of them are specific to nouns, and some are specific to verbs, and some that involve them, that is, they are not specific to any of them, and on this basis the study came to the following division:

The preface, which included a definition of grammatical reasoning, its origin, types and stages of development, and an introduction to the concept of letter in language and terminology:

The first chapter came: the grammatical reasoning in the letters specialized in nouns,.

The second chapter: the grammatical explanation in the letters specialized in verbs.

Third chapter the grammatical explanation in the non-specialized letters, and then a conclusion that included the most important findings of the study.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon
College of Islamic Sciences
Department of the language of the Qur'an

Grammatical reasoning in the books of the letters of meanings

Research submitted by the student
Alia Abbas Hamza
To the Council of the College of Islamic Sciences at the University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Islamic sciences / language of the Qur'an

Supervised by
Prof. Dr. Zaher Mohsen Al Shukry

1443 AH 2022 AD